المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961-2012)

The Influence of Financial Kuwaiti Aids on its Arab Relations (2012-1961)

إعداد الطالبة

سارة عبداللطيف سعود الزيد

إشراف الدكتور

مسعـــود الـــربضـــي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2012

تفويض

أنا سارة عبداللطيف سعود الزيد أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : سارة عبداللطيف سعود الزيد

التاريخ : 2012/12/22

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961-2012) ، وأجريت بتاريخ 22 / 12 / 2012 .

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1- د. سعد فيصل السعد (رئيس اللجنة)	
2- د. مسعود موسى الربضي (المشرف)	
3- أ.د أحمد سعيد نوفل (عضو اللجنة الخارجي)	

الشكر والتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الاستاذ الفاضل المشرف على رسالتي الدكتور / مسعـود الـربضـي

كما اتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدني لإتمام هذه الدراسة المتواضعة

راجيه من الله أن تعود بالنفع على وطني الحبيب الكويت

الباحـثة

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى كل من :-

صاحبة القلب الكبير المعطاء **أمي** الحبيبة التي أنارت لي طريق الحياة والتي أقف أمامها عاجزه عن حصد فضلها علىً فيعجز لساني عن الشكر والامتنان .

إلى **والدي** العزيز ومثلي الأعلي دائما والذي كان لي دوما وما زال السند والمرجع والمعين في حياتي العلمية والعملية فهو صاحب الفضل والعطاء .

الى **جدتي** رحمة الله عليها الغالية على قلبي التي فارقت الحياة ولم تفارق ذاكرتي ومخيلتي ابداً

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الانجليزية	ل
الفصل الأول **مقدمة الدراسة**	
المبحث الأول : المقدمة العامة	1
أولا : تمهيد	1
ثانياً : مشكلة الدراسة	3
ثالثاً: أهداف الدراسة	3
رابعاً : أهمية الدراسة	4
خامسا : فرضية الدراسة	4
سادسا : حدود الدراسة	4
سابعا : مصطلحات الدراسة	5
ثامنا : منهجية الدراسة	6
تاسعاً : الاطار النظري	7
عاشراً: محددات الدراسة	8
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	9
الفصل الثاني **العلاقات الكويتية**	
المبحث الأول : تاريخ الكويت	19
المبحث الثاني : الكويت وعلاقتها بالدول العربية والدولية	25
المطلب الأول : الأهداف الكويتية المتوخاة من التعاون العربي الدولي	25

الموضـــــــــــــــــــوع	الصفحة
المبحث الثالث : الاسهامات الكويتية المالية للقضايا العربية	31
المطلب الأول : أهداف السياسة المالية لدولة الكويت	31
المطلب الثاني : الإسهامات المالية الكويتية للقضايا العربية	32
المبحث الرابع : الدبلوماسية المالية	35
المطلب الأول : قنوات ضخ المساهمات الكويتية	37
المبحث الخامس : التطور التاريخي لدور المساعدات الخارجية ودوافع مانحي المساعدات	39
المطلب الاول : فلسفة المساعدات الخارجية في ظل النظام الاقتصادي الدولى الجديد	41
المطلب الثاني : تطور المساعدات المالية الكويتية	45
المطلب الثالث : المحددات السياسية لفعالية المساعدات الخارجية للتنمية في العالم العربي	49
الفصل الثالث **المساعدات المالية الكويتية**	
المبحث الأول : مفهوم وأهداف المساعدات الانمائية (المالية الكويتية)	55
المطلب الأول : مفهوم المساعدات الإنمائية واهدافها	55
المطلب الثاني : تطور حجم المساعدات الإنمائية على المستوى العالمي	57
المطلب الثالث : المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية	61
المبحث الثاني : الصندوق الكويتي للتنمية العربية	67
المطلب الأول : ما هو الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	68
المطلب الثاني : مراحل تطور صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية	67
المبحث الثالث : مجالات المساعدات الدولية الكويتية	76
المطلب الأول : المساعدات الكويتية من أجل التنمية	76
المطلب الثاني : مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	78
الفصل الرابع **صور للمساعدات الكويتية لبعض الدول العربية وتأثيرها**	
المبحث الأول : مساعدات الكويت لمصر والسودان	87
المطلب الأول : مساعدات الكويت لمصر	87
المطلب الثاني : مساعدات الكويت للسودان	96
المبحث الثاني : مساعدات الكويت لتونس والجزائر	102
المطلب الأول : مساعدات الكويت لتونس	102
المطلب الثاني : مساعدات الكويت الجزائر	106

الـــــمـــــوضـــــــــــــــوع	الصفحة
المبحث الثالث : مساعدات الكويت للبنان والأردن	122
المطلب الأول : مساعدات الكويت للبنان	109
المطلب الثاني : مساعدات الكويت للاردن	113
المبحث الرابع : مساعدات الكويت لفلسطين واليمن والعراق	118
المطلب الأول : مساعدات الكويت لفلسطين	118
المطلب الثاني : مساعدات الكويت لليمن	123
المطلب الثالث : مساعدات الكويت للعراق	128
الفصل الخامس **الخاتمة والنتائج**	
الخاتمة	135
النتائج	137
التوصيات	143
المصادر والمراجع	144

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	تطور المعونات المقدمة من دولة الكويت الى البلدان العربية والاسلامية والصديقة خلال الفترة (1973 – 1990)	47
2	التوزيع الجغرافي للقروض حتي 30 سبتمبر 2011	42
3	التوزيع القطاعي للقروض حتي 30 سبتمبر 2011	73
4	التوزيع الجغرافي للمنح حتي 30 سبتمبر 2011	73
5	التوزيع الجغرافي للمعونات الفنية حتي 30 سبتمبر 2011	74
6	بيانات المشاريع لـــ مصر حتى 15-07-2012	90
7	بيانات المشاريع للسودان حتى 15-07-2012	98
8	بيانات المشاريع لـــ تونس حتى 16-07-2012	103
9	بيانات المشاريع لـــ الجزائر حتى 16-07-2012	106
10	بيانات المشاريع لـــ لبنان حتى 16-07-2012	110
11	بيانات المشاريع لـــ الاردن حتى 16-07-2012	115
12	بيانات المشاريع لـــ اليمن حتى 16-07-2012	124
13	المنح والقروض التي قدمتها الكويت للعراق	130
14	العدد الكامل للمشاريع بالعراق	131

الملخص باللغة العربية

تسعي الباحثة في هذه الدراسة التعرف على مدى استغلال الكويت لثروتها النفطية والاسهامات في التنمية العربية والاسلامية وكذلك على المستوي العالمي ، ومدي التأثر من هذه المساعدات وكيفية التعامل معها في الدول الممنوحة له المساعدات وكذلك المردود على دولة الكويت من هذه المساعدات اثناء الغزو العراقي على الكويت ، وقسمت الباحثة الدراسة الى خمسة فصول اولها هي مقدمة الدراسة والتي تحتوي على مبحثين هما المبحث الاول يضم مشكلة واهداف واهمية وفروض وحدود الدراسة ، والتعريفات الاجرائية للدراسة وما هو المنهج المتبع في الدراسة ، والمبحث الثاني يضم الدراسات السابقة في نفس مجال الدراسة الحالية .

وفي الفصل الثاني من الدراسة بعنوان العلاقات الكويتية والذي يحتوي على خمسة مباحث اولها يحتوي على تاريخ دولة الكويت والثاني عن الكويت وعلاقتها بالدول العربية والدولية والثالث عن الاسهامات الكويتية المالية للقضايا العربية والرابع عن الدبلوماسية المالية ، والخامس عن التطور التاريخي لدور المساعدات الخارجية ودوافع مانحي المساعدات .

وفي الفصل الثالث بعنوان المساعدات المالية الكويتية ويتخللها مبحث عن مفهوم واهداف المساعدات الانمائية (المالية الكويتية) ثم مبحث عن الصندوق الكويتي للتنمية العربية وفي النهاية مبحث مجالات المساعدات المالية الكويتية.

وفي الفصل الرابع بعنوان صور للمساعدات الكويتية لبعض الدول العربية وتأثيرها ونعرض من خلاله عن المساعدات الكويتية لكل من مصر والسودان ثم مبحث عن المساعدات الكويتية لكل من تونس والجزائر ، وآخر عن المساعدات لكل من لبنان والاردن ، وفي النهاية المساعدات الكويتية لكل من فلسطين واليمن والعراق .

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي :-

- تشير الدراسة الحالية ان هناك عدة طرق للمساعدات الكويتية ومنها الرسمية والتي تضم الوزارات والمؤسسات الحكومية والتابعة للدولة ، وغير الرسمية وهي المؤسسات الشعبية وتضم الجمعيات الخيرية واللجان والمؤسسات الشعبية
- يعتبر الصندوق الكويتي من المؤسسات الرائدة بين مؤسسات التنمية التابعة للدول النامية . فقد تأسس في 1961/12/31 أي بعد استقلال الكويت مباشرة . وكان نشاط الصندوق حتى العام 1974 مقتصراً على الدول العربية ، إلا أنه تم تعديل قانونه في العام المذكور على نحو يسمح بتوسيع نطاق مساعداته ليشمل الدول النامية الأخرى.

- جدير بالذكر ان دولة الكويت استخدمت الاداة الاقتصادية تجاه العراق من خلال تقديم الدعم المالي للعراق اثناء حربها مع ايران والذي وصل الى ما يقارب 15.3 مليار دولار ، وقد قدمت الكويت مبلغ 30 مليون دينار كويتي عند الاعتراف العراقي بها عام 1963 ، وكذلك خلال الازمة الحدودية بين البلدين قدمت الكويت الكثير من المشاريع التنموية في العراق مقابل انسحابه من الاراضي الكويتية .
- تشير الدراسة الحالية ان هناك طرقاً رسمية لتوزيع المساعدات الكويتية لجميع الدول العربية وهناك منح من الامير والحكومة ولكن ما صادفته الباحثة ان معظم المساعدات التي تخرج من الكويت لا تكون مسجلة في سجلات او اتفاقيات مبرمة .
- تبين الدراسة الحالية ان دولة الكويت كانت اسبق دول مجلس التعاون في اقامت علاقات دبلوماسية مع دول اوربا وبالاخص مع موسكو وكذلك بريطانيا وغيرها من الدول الاخري العالمية ، ويعد ذلك نجاحا للسياسة الخارجية الكويتية في ذلك الوقت .

Abstract

Researcher seeks in this study to identify the extent of Kuwait exploitation for its oil wealth and how its contributions in the Arab and Islamic Development and at global level as well; the outcomes of this aid and how to deal with them in the granted countries; As well as the return on the State of Kuwait from this assistance during the Iraqi invasion of Kuwait. The researcher divided the study to five chapters; the first chapter is an introduction of the study which consists of two sections, the first section includes research problem, its objectives, its importance, assumptions, study limits, procedural definitions and the taken approach; the second section includes the previous studies in the same field of the study.

The second chapter, entitled Kuwaiti relations, contains four sections, the first is about the history of State of Kuwait, the second is about Kuwait and its relationship with the Arab and international countries, and the third is about Kuwaiti monetary contributions in Arab issues and fourth is about the diplomacy of dinar.

The third chapter, entitled Kuwait financial aids, has a section about the concept and objectives of Kuwait financial aids, and other section about the historical development of the role of external aids and the motives of aids donors; another section about the political determinants of this aids to the effectiveness of the external aids for the development of the Arab World' another section about Kuwait Fund for the Arab development; the last section is about the Kuwait international aids for the social structure and as incentive for economic development.

The fourth chapter entitled forms of Kuwait aids for some Arab countries and its impact. In this chapter we present Kuwait aids to Egypt and Sudan, and in another section Kuwait aids to Tunisia and Algeria; another on the aid of both Lebanon and Jordan, and finally Kuwaiti aid for each of Palestine, Yemen and Iraq.

The most important results of the study:

- The current study indicates that there are many methods for the Kuwait aids. There are official aids which includes ministries and governmental organizations and unofficial aids such charities and committees, and public institutions.
- The Kuwait Fund is considered one of the leading institutions among development institutions of the developing countries. It was established in 31/12/1961 immediately after the independence of Kuwait. The activity of the fund until 1974 was exclusive to the Arab countries, but its law has been modified that year to allow it to expand its scope of assistance to other developing countries.

- It is worth mentioning that Kuwait used economic instrument toward Iraq by providing financial support to Iraq during its war with Iran which reaches to nearly $ 15.3 billion. Kuwait also has provided Iraq with 30 million Kuwaiti dinars at Iraq recognition of Kuwait at year 1963, as well as during border crisis between Kuwait and Iraq, Kuwait provided a lot of development projects to Iraq in return for its withdrawal from Kuwaiti lands.
- The current study indicates that there are official methods for distributing Kuwait financial aids to all Arab countries and there are donations from Amir of Kuwait and government, but what the researcher encountered that most of Kuwait aids not registered in records or comes through concluded agreements.
- The current study shows that Kuwait was the first country of GCC to establish diplomatic relations with the countries of Europe, especially with Moscow and Britain and many other countries the world, and this is a success for the Kuwaiti external policy at the time.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

اولاً : التمهيد

ترتبط سياسة الكويت الخارجية المعاصرة باستقلال البلاد في 1961/6/19 وإصدار دستور دولة الكويت في عام 1962 حيث بدأت الكويت تشارك في الأنشطة السياسية المختلفة على المستوى الإقليمي والدولي كما باشرت اهتمامها بتقديم المساعدات الخارجية والمعونات المادية للدول وذلك من منطلق أنها أداة من أدوات السياسة الخارجية .ولممارسة ذلك انشأت الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية برأسمال قدره (50) مليون دينار كويتي وفي فترة السبعينات وصل رأسمال الصندوق إلى بليوني دينار كويتي ، وهدف انشاء الصندوق الكويتي هو سياسي وانساني معا.وعملت الكويت في السبعينات في القرن المنصرم على مضاعفة إيرادات النفط وانطلقت نحو سياسة استثمارية عالية وقد كان من أهم توجهات الدولة هو المشاركة في عملية تنمية وتطور العالم الثالث.

"وعلى المستوى الخارجي ،اتبعت الكويت نهجا وسطا في الأجواء العربية والإقليمية والسياسات الدولية. وتجنبت المصادمات السياسية والفكرية والتقارب مع أي نظام سياسي معين في العالم العربي ، وكوسيلة لتوزيع ثروتها ولحماية نفسها ضد تهديدات محتملة مستقبلا ، بادرت الدولة ببرنامج ثلاثي – الأبعاد: قروض ومساعدات "اقتصادية" وإعانات مالية "سياسية" واستثمار مالي خارجي ، يمكن القول إنه وبشكل عام كانت الكويت أول دولة عربية تستخدم المساعدات الاقتصادية بشكل منظم لتعزيز أمنها القومي وتحقيق أهدافها السياسية " ، وتبعتها بذلك جميع دول الخليج العربي التي قامت بتقديم المساعدات والمعونات للدول النامية بما يفوق ماقدمته الدول المتقدمة في كثير من الأزمات الدولية والكوارث الإنسانية". (أسيري، 1993 :91)

وعلى الرغم من أن دولة الكويت تعد من الدول النامية ، إلا أنها ولثرواتها الطبيعية الهائلة كالنفط لم تتردد في استقطاع جزء كبير من دخلها القومي لمساعدة الدول الأخرى على تثبيت أقدامها في مسيرة التنمية ، ومن هذا المبدأ جاء إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ليكون أول أداة مالية قناة رسمية للسياسة الخارجية لدولة الكويت.

ويتركز نشاط الصندوق في مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها (كما نصت عليه المادة 3 من قانون إنشائه) وللصندوق في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يسلك كافة السبل التي يراها مجلس الإدارة مناسبة ضمن الحدود التي يرسمها قانون الصندوق ونظامه الأساسي .

تشمل تلك السبل على الأخص ما يلي :

- تقديم القروض والكفالات .
- تقديم المنح على سبيل المعونة العينية .
- المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي .
- الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل دولة الكويت فيها .

وأهم القطاعات التي يسهم الصندوق في تمويلها تركزت بصفة رئيسية في قطاعات الزراعة والري ، والنقل والاتصالات ، والطاقة والصناعة ، والمياه والصرف الصحي .

يقدم الصندوق مساعداته إلى جهات متنوعة تشمل :

- الحكومات المركزية والإقليمية والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العامة .
- مؤسسات التنمية سواء منها الدولية أو الإقليمية أو المحلية وعلى الأخص مؤسسات التمويل الإنمائي .

هذا ، وتقدم مساعدات الصندوق على شكل قروض مباشرة أو كفالات أو تمويل موازي أو مشترك مع مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية أو الإقليمية ، كما تقدم المنح لتمويل الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية سواء تعلقت تلك الدراسات بمشروعات يسهم الصندوق في تمويلها أو غير ذلك. (الديحاني ، 2004 : 3)

وبتأسيس هذا الصندوق تكون الكويت قد سجلت سبقا مبكرا في مجال التعاون الاقتصادي العربي والدولي معا ، وحتي بلغة الأرقام يبقي سبق الكويت متميزا وواضحا ففي تلك الفترة كانت النداءات التي ترددت في المحافل الدولية تطالب بأن تساهم كل دولة سنويا بما نسبته 1% من دخلها القومي لتكوين رصيد تمول منه المشروعات التي تساهم في تنمية العالم الثالث ، لكن الكويت خصصت في العام الأول من عمل الصندوق 50 مليون دينار كرأسمال زيد في عام 1962م إلى مائة مليون دينار وبنسبة تبلغ ثلث إجمالي الدخل القومي للكويت عن ذلك العام نفسه ، ومرد هذه المساهمة الجيدة والسخية في تنمية البلدان العربية ثم بلدان العالم الثالث ، راجع الى ما شعرت به دولة الكويت من أهمية النشاط التي تقوم به مؤسسة من هذا النوع في تهيئة التقدم للبلاد السائره في طريق النمو . (وكالة الانباء الكويتية ، 1984 :18)

بينما تشير مطويات الصندوق الصادرة في 31 يناير 2011م إلى ان نصيب الدول العربية من المنح بلغت عددها 67 دولة بقيمة 51.38 مليون دينار كويتي ، في حين بلغت المساعدات الفنية عددها 14 دولة بقيمة 4.02 مليون دينار كويتي ، وقد كانت قيمة القروض

للدول العربية بلغت 2.476 مليون دينار كويتي عددها 16 دولة ، وكذلك المنح من الحكومة الكويتية المدارة من قبل الصندوق بلغت 282.41 مليون دينار كويتي لعدد 29 دولة عربية .

وستسعى هذه الدراسة إلى توضيح دور المساعدات المالية والقروض والمنح عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أو ما تقدمه دولة الكويت مباشراً للدول العربية في العلاقات بينهما ، وكذلك الأثر المترتب على هذه المساعدات من أثار اقتصادية على الدول المتلقية للمساعدات وأثرها على السياسية الخارجية لدولة الكويت .

ثانياً : مشكلة الدراسة :

تعود مشكلة الدراسة إلى توضيح الأهمية التي تشكلها المساعدات الاقتصادية التي تقدمها دولة الكويت تجاه الدول العربية انطلاقاً من عقيدتها القومية في دعم ونصرة القضايا والتنمية العربية منذ استقلالها عام 1961 وحتى الحاضر ، أي تبيان المساهمة المالية الكويتية في تنمية اقتصاديات هذه الدول والحد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها .

وبناء على المشكلة الرئيسية للبحث تطرح الباحثة عدة أسئلة للوصول إلى حلها ، ولتدعيم عملية التشخيص والمعالجة على الشكل التالي :

1- ما أثر المساعدات المالية الكويتية على علاقاتها بالدول العربية؟
2- بأي معيار يتم تحديد حجم وشكل الدعم المالي الكويتي للدول العربية؟
3- ما الترتيب الهرمي للكويت بين الدول المانحة ؟
4- ما مردود المساعدات المالية على فعالية ومقدرة دولة الكويت بين الدول العربية ومقدرتها؟
5- ما اثر هذه المساعدات المالية الكويتية على تنمية ودعم اقتصاديات الدول العربية المتلقية للمساعدات ؟

ثالثاً : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:-

1- الكشف عن الإمكانات والطاقات التي تملكها دولة الكويت والتي أسهمت في قدرتها على مساعدة الدول العربية.
2- تحديد المعايير والاتجاهات لأحجام وأشكال وأنواع الدعم الكويتي للدول العربية.وأشكاله وآلياته .
3- الوصول إلى مدى فعالية الكويت ومقدرتها بين الدول العربية الأخرى المانحة.

4- التعرف على اثر المساعدات المالية التي تتلقها الدول العربية في الاقتصاد والتنمية بها.

5- التعرف على اثر المساعدات المالية على مكانة وفاعلية دولة الكويت بين الدول العربية .

رابعاً : أهمية الدراسة :

تحاول الباحثة إبراز اثر الدور السياسي للدعم الاقتصادي التنموي لدولة الكويت المتمثلة في المساعدات الخارجية والمعونات المادية وخاصة للدول العربية المحتاجة والتي اعتمدتها السياسة الخارجية الكويتية منذ الاستقلال وبعد تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الذراع المؤسسي لتنفيذ تلك السياسة الاقتصادية التنموية المبنية على أساس قومي وإنساني ، وكذلك تبين آثار هذه المساعدات الخارجية على الدول العربية وكذلك على دولة الكويت .

وتسعى الباحثة لأن تكون الدراسة مرجعاً أساسياً ضمن المراجع التي تسطر الدور القومي الكويتي تجاه الأمة العربية ولتخدم صناع القرار في دولة الكويت والباحثين والجامعيين لأنها ستكون استكمال للدراسات السابقة وبأنها ستتميز عنها ببيان مكانة وفعالية الكويت في محيطها العربي.

خامساً : فرضية الدراسة :

تقدم هذه الدراسة فرضية رئيسية مفادها :أن المساعدات المالية من الهبات والقروض والمعونات الاقتصادية الكويتية للدول العربية تنطلق من مبدأ قومي لدعم اقتصاديات الدول العربية ذات الحاجة وبنفس الوقت تحقق أهداف السياسة الخارجية الكويتية ، وتجعل منها دولة "فاعلة" بين الدول العربية.

سادساً : حدود الدراسة :

الحدود الزمنية :

تركز الدراسة على بحث صدق فرضية البحث من عدمها انطلاقاً من عام 1961 بدايه اعلان الاستقلال وحتى عام 2012.

الحدود المكانية :

تقتصر الدراسة جغرافياً على دولة الكويت ومحيطها من بعض الدول العربية فقط .

سابعاً : مصطلحات الدراسة :

-الدبلوماسية:

مجموعة المفاهيم والقواعد و الإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسين ، بهدف خدمة المصالح العليا(الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية (الكيالي ، 2012 : 662).

وتعرف الباحثة الدبلوماسية بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات وهي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي. باختصار هي الأداة السلمية التنفيذية للسياسة الخارجية .

- **القروض:**

تعرف القروض بأنها عملية تقديم خدمات مالية متنوعة تتراوح ما بين قروض ومدخرات وتأمينات يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية الى منظمات غير حكومية او حكومية متخصصة ومتعددة الاهداف وقد يتواجد هذا التمثيل الشبكي على المستوي الدولي كما قد يتواجد على المستوي المحلي . (Bondevik, 2003 :6)

وتعرف الباحثة القروض : أن تستدين الحكومة مبلغاً نقدياً من الأفراد أو المؤسسات المالية وتلتزم بسداده مع الفوائد المستحقة علية وقد يكون الدين داخلي أو خارجي فالدين الداخلي : هو أن تستلف الحكومة من السوق المحلي (الأفراد أو المؤسسات المالية المحلية) أما الدين الخارجي: هو إقتراض الدولة من الخارج (دولة أخرى أو مؤسسة مالية خارجية)

- **المساعدات المالية :**

أنها تمثل كل المنح الرسمية والقروض الإمتيازية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، سواء كانت فى شكل موارد نقدية أو فى شكل سلع ومواد غذائية، أو فى شكل عناصر غير مادية مثل المساعدات الفنية كالخبراء والفنيين من الخارج أو برامج التدريب للقوى البشرية المحلية، وذلك بهدف زيادة معدلات النمو والتنمية فى الدول النامية، على أن يكون عنصر المنحة في هذه المعونات حوال 25% على الأقل، بالإضافة إلى اعتبار أن إسقاط أو إعادة جدولة

المديونية وكذلك المزايا الجمركية معونة مقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة . (عبدالعال ، 1999 : 5)

وتعرف الباحثة المساعدات المالية بأنها ما تمنحه الدولة من مساعدات مالية او قروض او منحة على صورة نقدية أو الدخول في تنفيذ المشروعات على نفقة الدولة وذلك بغرض تنمية اقتصاد الدولة .

- **الآثار :**

آثر في اللغة : "هو بقية الشئ وجمعه آثار والتأثير إبقاء الأثر في الشئ واثر في الشئ : ترك فيه اثر." (ابن منظور ، 1999 : 69)

ونشير الباحثة الى تعريف الآثار هنا هو ما يعود على الدولة من نفع وتنمية في الاقتصاد العامة للدولة من جراء المساعدات المالية التي تلقتها من دول أخري .

- **الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية :** يتمتع الصندوق بالشخصية القانونية وباستقلال مالي وإداري ويعمل تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء (المادة 2 من النظام الأساسي نصت على ذلك) الذي يعين أعضاءه ، ويفوض وزير الخارجية لرئاسة مجلس الإدارة (كان ذا لتفويض لوزير المالية حتى العام 2003) ويتولى مسئولية تسيير أعمال الصندوق مديره العام الذي يعين بمرسوم أميري بناء على توصية مجلس الإدارة.

ثامناً : منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج التاريخي وذلك باستعراض تطور المساعدات الاقتصادية وتأثيرها على مراكز صنع القرار في الدول المستفيدة منها، كما تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي التحليلي لمعرفة تطور قيمة وحجم القروض والمنح والمساعدات المالية المقدمة للدول العربية وتحويل هذه الأرقام إلى معلومات تفيد البحث لبيان أثر هذه المساعدات على الدول العربية المتلقية لها وبيان أثرها ، وأثرها على السياسة الخارجية الكويتية .للاستناد عليها بتبيان مكانتها ومقدرتها بين مجلس التعاون خاصة الداعمة للبلدان العربية الأخرى .

تاسعاً : الإطار النظري

تعتبر المساعدات الدولية احد مصادر العملات الصعبة ، وتشتمل هذه المساعدات على المنح و القروض الميسرة ، و تهدف عموما إلى عدة أمور هي أهمها تحقيق أهداف سياسية واقتصادية و إزالة أسباب و احتواء العنف الذي يضر بمصالح الحلفاء الإستراتيجية .

إن المساعدات المالية المقدمة من قبل دول مجلس التعاون وبالأخص الكويت كانت تتسم بطابع الاستمرارية حيث إن الإعانات لم تتوقف منذ الإستقلال إلى الآن، ولم تقتصر على مجال محدد بل جميع المجالات التي تساعد الدول الفقيرة في تنمية اقتصادها والنهوض بها لتواكب التطورات الدولية والإقليمية، وكانت بداية ظهور المؤسسات التمويلية في سنة 1973 وذلك بسبب الطفرة الاقتصادية التي حدثت بدول الخليج جراء زيادة الثروة النفطية والموارد المالية فانتشرت المؤسسات والهيئات المتخصصة بتقديم المساعدات والإعانات للدول النامية العربية ومن ثم الدول النامية غير العربية فقد تم إنشاء بعض المؤسسات بهدف مساعدة الدول الفقيرة غير عربية كالصندوق الخاص للأوبك.

وإن هذه المساعدات التي تقدمها دولة الكويت إلى الدول الإقليمية (العربية وغير العربية) تعد عاملاً مهماً في تحقيق التعاون الإقليمي وزيادة الاحتفاظ بأمن المنطقة لأن هذه المساعدات تؤدي إلى توثيق العلاقات بين هذه الدول.وتستخدم كأداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية ، وتتناول هذه الدراسة المساعدات المالية الكويتية للدول العربية وأثرها على مقدرة دولة الكويت بين الدول العربية فقط .

وظفت الكويت الإمكانيات المختلفة على المستوى العام والخاص لتحقيق أهداف الدولة القومية ، وأصبحت المساعدات والاستثمارات والقروض الناشئة عن التزام إنساني ومالي وسياسي أكبر وسيلة فعالة للتأثير .(اسيري ، 1993 :104)

ولقد عبرت الكويت عن صدق توجهها القومي العربي منذ أنشاء الدولة وذلك عندما أسست الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في 31 ديسمبر 1961م وكان الهدف الرئيس منه مد الدول العربية الشقيقة بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها ، وشكل الصندوق علامة بارزة في تاريخ علاقات الكويت بشقيقاتها العربيات ، فهو قد نجح إلى حد كبير في إنجاز كثير من المشروعات التي طورت البني الأساسية في الدول العربية ، وقد بلغ إجمالي قيمة القروض التي قدما الصندوق للدول العربية حتي نهاية 2006 م (1986 مليون دينار كويتي) و 151 ألف دينار أي تمثل 53.3% من إجمالي قروض الصندوق . (التقرير السنوي ، 2005-2006 م :15)

وعلى الرغم من المطالبة الدولية للدول المتقدمة بأن تخصص مبلغا يساوي 1% من دخلها القومي لمساعدة الدول النامية ودول العالم الثالث فإن نسبة المعونة المقدمة من الدول الصناعية ظلت طوال الفترة من (1973 الى 1994م) في حدود 0.35% من الناتج القومي لهذه الدول ، وبمقارنة هذه النسبة بنسبة المساعدات الكويتية الى الناتج القومي الكويتي يتبين ان الكويت ظلت تحتفظ بنسبة تفوق تلك النسبة المقدمة من الدول الصناعية بعدة أمثال طوال تلك الفترة حيث تراوحت بين (5%) و (8%) خلال عقد السبعينيات وتراوحت بين 3 و 4% خلال عقد الثمانيات وهو العقد الذي شهد انخفاضا حادا في أسعار النفط . (المحارب، 2009 :282)

أما في عقد التسعينيات فقد بلغت نسبة المساعدات 4.4% كمتوسط للفترة من 90-1994م وهي تعادل نحو أكثر من 14 مثلا ونصف المثل من تلك النسبة التي قدمتها البلاد الصناعية . (مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 2001 : 189)

عاشراً: محددات الدراسة

تعرضت الباحثة لبعض من الصعوبات التي اعاقة الحصول على المعلومات وهي كما يلي :-

- عدم كفاية الكتب والمراجع في المكاتب الكويتية .
- صعوبة الحصول على المعلومة الصحيحة من وزارة الخارجية وجميع وزارات الدولة.
- عدم تعاون الموظفي للحصول على ارقام ومعلومات صحيحة بشكل موثق وسليم .
- قله الكتب والمراجع التي توثق كافة المساعدات بالأرقام المقدمة من الكويت الى الدول العربية وغيرها من الدول .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1- دراسة (أسيري ،1993) بعنوان: "الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: انجازات، اخفاقات ، وتحديات" .

يسرد أسيري في هذه الدراسة مكانة الكويت في المجتمع الدولي منذ استقلالها عام 1961 سردًا تاريخيا، حاول فيه تبيان مدى نجاح وإخفاقات السياسات الخارجية لدولة الكويت بأسلوب علمي محايد ساهم في جعل الكتاب مرجعًا أساسيا لدراسة السياسة الخارجية لدولة الكويت

وفي الفصل الأول من الكتاب يحدد المؤلف أهداف السياسة الخارجية من رؤيته التاريخية يتبعه الفصل الثاني الذي يتناول فيه "دبلوماسية الدينار" وكيف نجحت الكويت في اتباع نفس تلك السياسة في المحافظة على وجودها منذ الاستقلال ، أضف أن الفصل الثالث تضمن مبحثًا كاملاً عن مساعدات الكويت الخارجية والنسق المالي تحت إطار التوازن والبراغماتيكية العملية.

أما باقي الفصول ففيها يتعرض أسيري إلى مراحل تاريخية معينة مرت فيها الدبلوماسية الكويتية أهمها مرحلة الغزو العراقي على دولة الكويت، وفي الفصل الأخير الذي خصصة للاستنتاجات والتوقعات المستقبلية كنظرة استشرافية شخصية للمؤلف تجاه مستقبل التوجهات الدولية.

2- دراسة (مركز البحوث والدراسات الكويتية ،2004) بعنوان :"صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح –مسيرة وطن".

في هذا الكتاب الذي أعده فريق من الباحثين لأحد أهم المراكز البحثية الوطنية تتضح مسيرة المعونة الاقتصادية لدولة الكويت في عهد الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت، ودوره في دعم الدول والقضايا العربية طوال سنين حكمه (1979- 2006).

ورغم أن الكتاب يتناول مسيرة وإنجازات أمير الكويت على المستوى الداخلي على الوجه الأخص ، إلا أن الفصلين الرابع والخامس من الكتاب يتناولان صور الدعم الكويتي للقضايا العربية والإقليمية، ونجاح دولة الكويت في تحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية مع الدول خلال المحافل الإقليمية والعالمية.

كذلك يتضمن الكتاب المواقف الرسمية والمعلنة لدولة الكويت تجاه القضايا العربية والإنسانية من خلال عرض بعض الاستشهادات من كلمات لأمير الكويت الشيخ جابر ألقاها في المحافل العربية والدولية.

3- (فريق بحث الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية2007) بعنوان: "القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى 31 مارس 2007".

تتناول هذه النشرة الإحصائية المجموعة في كتاب ، القروض والمنح والمعونات المقدمة من الصندوق الكويتي إلى الدول النامية العربية وغير العربية ، حيث تناول هذا الكتاب حجم القروض والمعونات المقدمة للدول العربية، مبينا الإنجازات التي حققها الصندوق وقيمة المساعدات والمنح المقدمة للدول.

يبين هذا الكتاب أهداف سياسة الصندوق الكويتي للتنمية الذي تأسس في عام 1961 بمبادرة من الشيخ جابر الأحمد الصباح وكيف توسعت نشاطات الصندوق لتشمل الدول الأفريقية والآسيوية النامية.

ويشمل هذا الكتاب عرض الاستفادة من قبل 17 دولة عربية اقترضت من الصندوق مبينا فيه وبدراسة إحصائية مفصلة أهم القروض المقدمة من الصندوق الكويتي، بالإضافة إلى المشاريع التي مولها الصندوق في هذه الدول .

وتتميز هذه الدراسة الموسومة بـــ(المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية) بأنها جاءت لتكمل الدراسات السابقة وتركز بشكل أساسي على المساعدات المالية الكويتية بأنواعها، وكيف تخدم هذه المساعدات السياسة الخارجية الكويتية وتوضح دور

الصندوق الكويتي للتنمية في تنفيذ هذه السياسة ، والأهم تبيان كيف تنعكس هذه المساعدات المالية على علاقة الكويت بالدول العربية المحيطة وكيف تخدم المصلحة الوطنية العليا وتجعل في الكويت مخاطبا عربيا .

4- دراسة (محمد على ،2009) بعنوان: "الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية : دراسة حالة للمساعدات الأميريكية منذ 1990" .

استهدفت الدراسة توضيح الشروط السياسية للدول المانحة لتقديم المساعدات للدول المتلقية ، وكذلك العوامل السياسية المؤثرة في صناعة قرار المساعدات الخارجية الأمريكية ، وما أثر المصالح السياسية والاقتصادية في توزيع المساعدات الأمريكية بين الدول الأفريقية ، وما أثر المصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية على دور المساعدات الأمريكية في دعم التحول الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، وما مدى التزام الولايات المتحدة بتطبيق المشروطية السياسية، وهل هناك انتقائية في التطبيق على الدول المتلقية.

اعتمدت الدراسة على الجمع بين منهج تحليل النظم لدراسة مدى استجابة الدول المتلقية للضغوط والمطالب الخارجية التي تصاحب ظاهرة المساعدات الخارجية، ومنهج المصلحة الوطنية للتعرف على تأثير المصالح السياسية والإستراتيجية والاقتصادية في سياسة الدول المانحة.

تنقسم الدراسة إلى مبحث تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة، أما المبحث التمهيدي فهو الإطار النظري للدراسة، ويسعى لتحديد مفهوم المساعدات الخارجية، والفصل الأول يناقش تحليل المشروطية السياسية للمساعدات الدولية منذ التسعينيات، والعوامل السياسية المؤثرة على دور المساعدات الخارجية في تحقيق التحول الديمقراطي من جانب الدول المتلقية، ومن جانب الدول المانحة. أما الفصل الثاني فيناقش الأبعاد السياسية للمساعدات الأمريكية في القارة الأفريقية، وذلك من خلال دراسة المحددات الداخلية والخارجية لصناعة قرار المساعدات، وتأثير المصالح السياسية على توزيع المساعدات الأمريكية بين الدول الأفريقية. ثم الفصل الثالث ويناقش العوامل السياسية المؤثرة على دور المساعدات الأمريكية في تحقيق التحول الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، وأثر سياسة المشروطية السياسية الأمريكية على التحول الديمقراطي ، وأثر التنافس الأمريكي الفرنسي على هذا التحول، بالإضافة إلى تحليل سياسة المساعدات الأمريكية تجاه حماية حقوق الإنسان في الدول

ومن أهم نتائج الدراسة :

– يتحدد توزيع المساعدات الأمريكية بمحددين رئيسيين، محدد داخلي ومحدد خارجي، المحدد الداخلي هو عبارة عن تفاعل مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية في صناعة قرار المساعدات، غير أن السيطرة الحزبية داخل الكونجرس تظل المحدد الرئيسي المؤثر في توزيع المساعدات الأمريكية.

في عهد دبليو بوش، تضاعفت المساعدات الأمريكية لأفريقيا جنوب الصحراء ، إذ تزايدت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول، وزيادة التشدد الإسلامي على الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى، والقلق الأمريكي نتيجة زيادة انتشار الإيدز، والخوف من انتقال هذا المرض إلى الولايات المتحدة، فضلاً عن تزايد أهمية البترول الأفريقي للولايات المتحدة .

إن الولايات لا تهتم بتحقيق التحول الديمقراطي إلا إذا كان هذا التحول يتفق مع المصالح الأمريكية، وبالتالي أتبعت الولايات المتحدة سياسة انتقائية في تعاملها مع النظم الأفريقية.

إذا كانت الحرب الباردة جعلت السياسة الأمريكية تغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان في الدول المتلقية فإن الحرب على الإرهاب كان لها نفس التأثير على حكومة بوش.

يجب على صانع القرار المصري إعادة النظر في سياسة المعونات المصرية في أفريقيا، وبصفة خاصة في منطقة القرن الأفريقي ودول حوض النيل، وذلك لحماية المصالح المصرية الخارجية، ومواجهة تأثير سياسة المعونات الأمريكية على هذه الدول.

5- دراسة (المحارب ، 2009) بعنوان: " الكويت ومصر "دراسة توثيقية في العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية"

استهدفت الدراسة التعرف على العلاقات الكويتية المصرية ومدي الترابط والتلاحم بين الدولتين منذ استقلال دولة الكويت في عام 1961 حتى الآن من خلال المواقف والظروف التي يتعرض له كل دولة على حد ، فلقد تحدث الباحث عن العلاقات الثقافة ومن ثم تطرقت الدراسة الى الحروب التي اشتركت فيها الدولتين ومدي العون بينهما ، وكذلك الأزمات الاقتصادية وغيرها من المساعدات الفنية والمادية التي تمنحها الكويت إلى مصر ، واعتمدت الدراسة على التعرف على أهمية هذا المساعدات وأثرها على دولة مصر وكذلك مدي مساهمتها في غرز الحب بين الشعبين الكويتي والمصري ، وقسمت الباحث هذه الدراسة الى خمس فصول ، في الفصل الثاني يتحدث عن العلاقات الثقافية بين البلدين ، ومن ثم في الفصل الثالث عن الكويت ومصر في مواجهة أطماع العراق ، والفصل الرابع بعنوان الكويت ومصر في مواجهة إسرائيل ، وفي النهاية الفصل الخامس بعنوان العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .

6 – دراسة(الكعبي، 2010) بعنوان :"البنك الدولي تأثيره التنموي والعلاقة مع الكويت"

استهدفت الدراسة التعرف على التنمية في الدول النامية دول العالم الثالث وكيفية تلقيهم للمساعدات المالية من الدول الممولة لهم للنهوض بالتنمية ، وكذلك تعرض الباحث عن البنك الدولي ونشأة وكذلك الدور الذي يقوم به في دول العالم الثالث وكيفية إدارة هذا البنك وعضويته والتعرف على مصادر أموال البنك الدولي ، والتعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وما هي المشاريع التابعة للبنك الدولي في الدول النامية ، ومن ثم التعرف على العلاقة بين البنك الدولي والكويت .

وأشارت النتائج التي خلص إليها التقرير إلى أن سياسات الهجرة الحالية والنظام الحالي للرواتب والحوافز لموظفي القطاع الحكومي يؤثر تأثيرا مباشرا في انخفاض الإنتاجية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل الالتحاق بالمؤسسات التعليمية واستكمال الدراسة .

ومؤخرا وقعت وزارة التربية مع البنك الدولي اتفاقية لتطوير العملية التعليمية في الكويت والاستفادة من المعرفة والخبرة التي يتمتع بها البنك في المجالات التعليمية . والاتفاقية تركز على عدد من المواضيع التربوية التي تهدف في مجملها إلى الارتقاء بمستوى المخرجات التعليمية وتطوير مستوى المعلمين والمعلمات وتنويع مسارات التعليم الثانوي ، وأنه سيتم تطبيقها على مدى السنوات الثلاث المقبلة، من خلال تحسين جودة التعليم والارتقاء بالعملية التعليمية وتقضي الاتفاقية بقيام البنك الدولي بإعداد وتقديم دراسة خاصة عن الوضع التعليمي في الكويت مع صياغة التوصيات الخاصة بكيفية تطويره وتنفيذ المقترحات الخاصة بالتطوير في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لوزارة التربية حسب برنامجها الحكومي ومن بينها تحسين مخرجات التعليم والاهتمام بالطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وإعداد فريق مؤهل يثبت كفاءته في المشاركات والتجمعات التربوية على المستوى الدولي.

وتشدد الدراسة على ان مساعدات التنمية يجب ان تكون من خلال مشاريع طويلة الأمد وذلك من أجل ان تكون هناك تنمية مستدامة ولكن الملاحظ ان المشاريع التنموية تكون غالباً لفترة قصيرة وتكون لأغراض حماية مصالح الأمن الوطني للدول المانحة، حيث ان الفقر لم يختف من الدول النامية رغم انفاق بلايين الدولارات على التنمية.

وان تدفق المساعدات مرتبط باعتبارات سياسية واقتصادية وبالتالي ازدادت أعباء الديون على الدول النامية وخير مثال على ذلك الدول الأفريقية.

وأوصت الدراسة بان مساعدات التنمية يجب ان تكون من خلال مشاريع طويلة الأمد وذلك من أجل ان تكون هناك تنمية مستدامة ولكن الملاحظ ان المشاريع التنموية تكون غالباً لفترة قصيرة وتكون لأغراض حماية مصالح الأمن الوطني للدول المانحة، حيث ان الفقر لم يختف من الدول النامية رغم انفاق بلايين الدولارات على التنمية. وان تدفق المساعدات مرتبط باعتبارات سياسية واقتصادية وبالتالي ازدادت أعباء الديون على الدول النامية وخير مثال على ذلك الدول الأفريقية.

ان انعدام الخيارات أمام الدول النامية يعني ببساطة انتهاء حرية هذه الدول أو تقليصها. ويشعر صانع القرار بالدول الفقيرة بانه ضعيف ومن الصعب عليه رفض عروض المساعدات للتنمية المساعدات لأن التعامل يتم وفق قاعدة القبول بشروط المساعدات المذعنة فقط.

7- تقرير (عدنان،2010) بعنوان : "تقرير مؤسسة فرايد الأوروبية عن قيادة دول التعاون للاقتصاد العربي ، تشديد الأنظمة المالية في دول الخليج آت لا محالة"

ذكر التقرير الصادر من المؤسسة الفكرية فرايد التابعة لنادي باريس بعنوان «دول الخليج تتولى القيادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا»، أنه ورغم الفوائض الهائلة التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي التي خففت من آثار الأزمة المالية العالمية عليها، إلا أن الخسائر التي تكبدتها في الربع الأخير من 2008 كانت ثقيلة. وبحسب تقديرات يناير 2009 فقد خسرت الدول العربية خلال الربع الأخير من 2008 ما يقارب 2.5 تريليون دولار .

تقول مؤسسة فرايد الأوروبية ان دول التعاون أظهرت وعوداً كبيرة لكن حلولاً بسيطة في تخفيف التوترات السياسية في المنطقة. كما أنها تميل للتفاعل مع الأحداث الإقليمية والعالمية، مفتقدة إلى القدرة والتماسك السياسي لتوفير أنماط جديدة من الانخراط في المنطقة. أما التوقعات بخلق تكامل عربي فتعرضت لضربة قوية بعد الأزمة المالية. ففي الوقت الذي كان التقدم يسير في الأعوام الأخيرة نحو تعزيز التجارة والتواصل بين الدول العربية ولو بمستويات متواضعة نسبياً، باتت الآن هذه الإنجازات في خطر حقيقي من الانعكاس، خاصة أن المطالبات بمزيد من انفتاح التجارة أخذت تنهار أمام نداءات تطبيق الحمائية .

وأثارت الصناديق السيادية جدلاً واسعاً في الأعوام الأخيرة. وتعمل هذه الصناديق منذ أكثر من خمسة عقود، ومع ذلك فان انتشار أصولها الأخير لفت انتباه العالم حول الآثار المحتملة لمثل تلك الاستثمارات. ومع ذلك، لم تهتم حكومات المنطقة بمخاوف الغرب. ورغم الجزء الكبير الذي تستثمره صناديق الثروات السيادية الخليجية بين دولها، فان بعض التدفقات تذهب إلى دول أخرى في المنطقة. وتتركز هذه الاستثمارات بشكل رئيسي في قطاعات الاتصالات والعقار والسياحة. وتهيمن العائلات الحاكمة في دول التعاون على إدارة الصناديق السيادية بشكل كبير والتي عبرت عن شهية كبيرة في الإقبال على استثمارات محفوفة بالمخاطر أكثر من المستثمرين الآخرين في المنطقة.

ومن بين استثمارات الصناديق السيادية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا تلك المتعلقة بالهيئة العامة للاستثمار الكويتية في سوريا، عبر ما يسمى بإنشاء وإدارة مشروع مجمع تسوق وفنادق عالمية في دمشق، كذلك بحثت الهيئة مشروع استثمار رئيسي آخر في البنية التحتية للطاقة في سوريا، يهدف إلى بناء مصفاة في شرق سوريا عبر مؤسساتها الاستثمارية التابعة.

ويقول تقرير مؤسسة فرايد ان معظم دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لا تزال تعتمد بشكل كبير على المساعدات بسبب ضعف معايير الحوكمة الجيدة، وزيادة عدد سكانها بسرعة واستمرار الحروب بالمنطقة.

يقول التقرير ان الأعوام الخمسة الأخيرة شهدت نمواً ملحوظاً في الحوالات من دول التعاون الى بلدان في الشرق الأوسط وشمال افريقيا .ونظراً الى ركود الاقتصاد العالمي، من المرجح أن ينكمش هذا النمو في توظيف العرب غير الخليجيين المهرة، مع شن دول التعاون حملات لتخفيض عدد البطالة بين مواطنيها. ورغم أن مصر والمغرب تتلقى أعلى حجم من الحوالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فانه وتبعاً للحصة من الناتج المحلي الاجمالي في بلدان المنطقة ، يحتل لبنان المرتبة الأولى بنسبة 20%، يليه الأردن بنسبة 14%، ومن ثم المغرب بنسبة 8% .

8- مؤتمر (المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية في الوطن العربي (إدارة التعاون العربي، 2010) "برعاية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وبالتعاون مع الوكالة التونسية للتعاون الفني بوزارة التنمية والتعاون الدولي" .

ومن أهم أهداف المؤتمر هو تغطية كافة الموضوعات المتعلقة بالمعونات والمنح وبناء على توصيات المؤتمر الثالث، فسيناقش المؤتمر بإذن الله تعالى هذا العام موضوع "إدارة التعاون التنموي العربي – العربي" لمجموع من الغايات والأهداف .

أهداف المؤتمر :

1- تسليط الضوء على أهمية تفعيل التعاون التنموي العربي- العربي، والفوائد والمنافع التي ستعود على العالم العربي.
2- التعرف على أهم الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال التعاون التنموي العربي – العربي والدور الذي تقوم به.
3- التعرف على أهم البرامج والمشروعات التي يتم تنفيذها في إطار التعاون التنموي العربي–العربي.
4- التعرف على قصص النجاح والأساليب المبتكرة في تصميم وتنفيذ مشروعات التعاون العربي – العربي واستخلاص أهم الدروس المستفادة والبحث في إمكانية تعميمها.
5- الترويج والدعوة لمزيد من التعاون التنموي العربي – العربي.
6- مناقشة وتحديد أهم التحديات والعقبات التي تواجه إدارة التعاون العربي- العربي وكيف يمكن التغلب عليها.

9- دراسة (موقع انسان اون لاين ،2011) بعنوان: "أهداف وشروط تقديم المساعدات الأمريكية للفلسطينيين".

كشفت الدراسة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تساعد الفلسطينيين على مستويين، أولهما مساعدات إنسانية تقدمها للاجئين الفلسطينيين منذ خمسينيات القرن الماضي، وثانيهما مساعدات اقتصادية وسياسية وأمنية تقدمها أمريكا للسلطة الفلسطينية منذ منتصف التسعينيات.

وعلى المستوى الإنساني، تقول الدراسة إنّ أمريكا أكبر دولة متبرعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التابعة للأمم المتحدة، وذلك منذ تأسيس الوكالة في عام 1950، وأنّ أمريكا قدمت منذ ذلك الحين حوالي 4 مليارات دولار كمساعدات إنسانية للفلسطينيين.

ولمعرفة أهمية المساعدات الأمريكية للأونروا مقارنة بمساعدات الدول الأحرى تقول الدراسة إنّ ميزانية الأنشطة الأساسية في الوكالة الدولية الخاصة بالفلسطينيين في عام 2009، بلغت 545 مليون دولار، من بينها 268 مليون دولار مساعدات مقدمة من أمريكا وحدها.

والملاحظ هنا أنّ قيمة التبرعات الأمريكية للأونروا منذ 1950 – والتي تبلغ 4 مليارات دولار – لا تتخطى كثيراً المساعدات التي تقدمها أمريكا "لإسرائيل" سنويًا (3 مليارات دولار)، ويلاحظ أيضاً أن أمريكا وضعت شروطاً لتلك المساعدات بشكل يضمن عدم وصولها لأي لاجئي فلسطيني يقاتل "إسرائيل"، كما توضح الدراسة.

وتشير الدراسة إلى أنّ أمريكا قدمت للسلطة الفلسطينية 4 مليارات دولار كمساعدات منذ عام 1994، وذلك بمعدل 70 مليون دولار سنوياً في المتوسط منذ عام 1994 وحتى عام 1999، وزادت هذه المساعدات تباعاً في الفترة من عام 2000 إلى 2007 لتصل إلى 170 مليون دولار سنوياً في المتوسط.

ويتضح من الدراسة نتائج رئيسية، أولها؛ أنّ أمريكا تستخدم مساعداتها المالية للفلسطينيين كأداة سياسية بامتياز، تعاقب وتجزي بها من تريد. والثانية: أنّ المساعدات الأمريكية المقدمة للفلسطينيين حالياً وفي الماضي وربما في المستقبل لا تقارن بأي حال من الأحوال بالدعم المادي والعسكري والسياسي الذي تقدمه أمريكا لإسرائيل

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :-

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها تسليط الضوء على تأثير المساعدات المالية الكويتية في علاقتها مع الدول العربية وكذلك الوصول الي مدي فعالية الكويت ومقدرتها بين الدول العربية الاخري المانحة ، وما مدى أثر المساعدات المالية على الاقتصاد والتنمية للدول التي تتلقي المساعدات هذا من خلال الفترة الزمنية للدراسة من 1961 الى 2012 .

وستساعد هذه الدراسة على التعرف على المراحل التاريخية لتدرج المساعدات المالية لجميع الدول العربية وكيفية استغلال هذه المساعدات في بناء علاقات قوية وتأثيره بالمواقف السياسية المختلفة على مستوي الدول العربية .

ان الدراسات السابقة تطرقت الى المساعدات المالية وتأثيرها على العلاقات بين الدول بعضها وبعض ولكن هذه الدولة تختص بدولة الكويت والدول العربية فقط ، وكذلك ابراز دور الكويت في التوجه الى مساعدة كافة الدول العربية في وقت الازمات والكوارث بغض النظر عن مواقف هذه الدول اتجاه دولة الكويت .

وهذا ما سوف تظهره الدراسة الحالية من مواقف الدول العربية اثناء احتلال العراق للكويت وما المسار التي تتبعته الكويت بعد التحرير وعلاقتها الان مع كافة الدول .

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في توضح دور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لمساعدة كافة الدول العربية والنهوض في للتنمية في كافة المجالات والانشطة .

الفصل الثاني

العلاقات الكويتية

لدولة الكويت على مر الزمن علاقات واتصالات خارجية قديما بالعالم سواء كانت ذلك نتيجة لقيام عدد من المهتمين بزيارة الكويت في فترات متعددة سابقة ام لقيام ابناء الكويت انفسهم او عدد منهم برحلات الى خارج بلادهم قصد الاطلاع على العالم الخارجي والاستفادة مما فيه من تطور بالاضافة الى المقاصد التجارية التي كانت تحدو العديد من ابناء الكويت الى جوب البحار رغبة في تنمية التجارة بين وطنهم والاوطان الاخري وكسبا للعيش الذي لم يكن ميسرا آنذاك إلا باستخدام اسطول السفن الكويتي الذي ادي دوره المهم في إفادة البلاد وتوفير فرص العمل والرزق لعدد كبير من أبنائها وكان كذلك عصر جذب لعدد من الدول المجاورة الذين طالما اتيحت لهم الفرصة للمشاركة في تلك الرحلات البحرية التجارية أسوة بأبناء الكويت أنفسهم .

ولقد لفتت دولة الكويت بعد الاستقلال واكتشاف النقط انظار الكثير من ابناء الدول المجاورة في السعي للمجيئ الى الكويت وكذلك الدول نفسها لبناء العلاقات والاتفاقيات التجارية والصناعية وبالاخص استخراج النفط ، ولقد استقبلت الكويت اعداد كثيرة من العاملين في كافة المجالات مما ترتب على ذلك تبادل للثقافات المختلفة في وطن واحد .

هذا ولم تكن الكويت بعيده عن جميع الاحداث التي عاشتها كافة الدول العربية الاخري من ازمات وكوارث وغزوات ووقت بجانبهم سواء بالمساعدات المادية او من ابناء دولة الكويت والمشاركة في الحروب .

ومن هذا الفصل سوف تستعرض الباحثة في كل من :-

المبحث الأول : تاريخ الكويت

المبحث الثاني : الكويت وعلاقتها بالدول العربية والدولية

المبحث الثالث : الاسهامات الكويتية المالية للقضايا العربية

المبحث الرابع : الدبلوماسية المالية

المبحث الأول

تاريخ الكويت

تقع دولة الكويت على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي ، بين خطي العرض 28 ، 30 شمال خط الاستواء وخطي الطول 46، 48 شرقي خط جـرنجتش . و تبلـغ المـساحة الإجمالية لدولة الكويت حوالي 17.800 كم2 . كما يتبع الكويت تسع جزر ، أكبرها بوبيان ، فيلكا ، وربة ، عوهة ، أم المرادم ، كبر ، قاروه ، مسكان ، أم النمل. (الفيل ، 1985: 31)

وتتميز دولة الكويت بوجود نوعين من الموانئ ، موانئ تجارية وموانئ نفطية في الكويت . ومن الموانئ التجارية الشويخ ، والدوحة ، والموانئ النفطية الزور ، والشعيبة ، وعبد الله ، والأحمدي ، وقد اجمع المؤرخون بأن معاهدة الحماية مع بريطانيا عام 1899م أسهمت إلى حد بعيد في تعزيز ميناء الكويت . (جمال ، 2002 : 141)

وقد تكون حلف سياسي ثلاثي في الكويت بين الأسر الأولى المهـاجرة إلـى الكويـت . وبموجب هذا الاتفاق ، تولت أسرة الصباح مسئولية إدارة البلاد ، بينما آلت مسئولية التجارة إلى آل خليفة . أما آل الجلاهمة فقد احتكروا الأمور الملاحية (الغوص والبحث عـن اللؤلـؤ والأسماك والتجارة فيهما) . واستمر هذا التحالف حتى عام 1756، حيث تولت أسرة الصباح السلطة السياسية كاملة وأصبحت في حوزتها حتى وقتنا الحالي ، ومنذ تلك الحقبة برز نظـام بدائي وبسيط ، لكن تجدر الإشارة إلى ان نظام الوراثة السياسية ، أي انتقال الحكم مـن الأب إلى الابن ، لم يكن نظاماً إلزامياً ، فاختيار الخليفة من بين أفراد الأسرة الحاكمة يتم بطريقـة تشبه اختيار رئيس القبيلة ، حيث يختار لهذه المهمة عضو من الأسرة الحاكمة يكون قد "أثبت أنه يمتلك المقومات الشخصية والقيادية إضافة إلى أن يكون محظوظـاً.". (zahlan, 1989: 82)

واجهت الكويت العديد من التهديدات المحتملة والفعلية من القبائل العربيـة المجـاورة . فخلال الأعوام 1783 و 1794 و 1796 حاولت العديد من القبائل فـي الجزيـرة العربيـة الاعتداء والاستيلاء على الكويت ، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل . وتجدر الإشارة أن ابن سعود وعائلته طلبوا اللجوء السياسي للكويت بين أعوام (1893 ــ 1901) وقد تمكن بمساعدة الكويتيين من إعادة سيطرته على نجد . وتعكس هذه التطورات المرونة العامة التي تبناهـا زعماء الكويت في تعاملهم مع جيرانهم. (جودة ، 1979 : 337)

وقد أبدى الكويتيون تعاطفاً كبيراً مع محمد علي (والي مصر) وذلك عندما حاول في عام 1818 احتلال شواطئ الخليج لقمع الوهابين، لذا تركت الكويت مستقلة في أمورها . وإجمالاً يمكننا القول أن سياسة الكويت تجاه العثمانيين كانت تتصف بالمرونة والواقعية فقـد كانـت

"تتجاهل الادعاء في معظم الأحيان وترفضه في مناسبات أخرى وتتسامح معه عندما تهددها الأخطار من جهات أخرى" . (الجاسم ، 2006 : 77)

وعلى الرغم من الارتباطات السابقة مع بريطانيا فإن الفرصة الحقيقية للتقارب الكـــويتي ــ البريطاني ، برزت في نهاية القرن التاسع عشر وذلك نتيجة لمستجدات داخلية واقليميـــة . فداخلياً ، قام مبارك الكبير باغتيال أخوية محمد (الحاكم 1892 – 1896) وجراح فـــي عـــام 1896 وكان مبارك الذي أحيل إلى منصب رمزي في الإشراف على القبائل البدوية خـــارج مدينة الكويت ، في الجوهر ، محارباً ومغامراً وذو شخصية قوية راغبة ومتعطـــشة للقـــوة . (العقاد، 1983 : 189)

وفي 23 يناير 1899 وقع الشيخ مبارك اتفاقية مع بريطانيا ، ومن الواضـــح أن قـــوى متعددة أثرت على الطرفين في التوصل إلى اتفاق الحماية . فقد حاولت روسيا في ديـــسمبر 1898 الحصول على موافقة الدولة العثمانية لبناء خط سكة حديد من طرابلس (لبنـــان) إلـــى الكويت وفي الوقت نفسه في عام 1899 حاولت ألمانيا بناء سكة حديد برلين ــ اسطنبول ــ بغداد ، وينتهي الخط في الكويت ، وفي عام 1897 أرسلت الدولة العثمانية مفتـــشاً صـــحياً للكويت ، وفي يناير من ذلك العام ، أصدرت الحكومة العثمانية مرسوماً عين بموجبه الـــشيخ مبارك الصباح قائم مقاماً على الكويت وفي عام 1899 ، رفض الشيخ مبارك طلباً من الدولة العثمانية للتوجه إلى القسطنطينية (اسطنبول) ، حيث يمنح عضوية المجلس الاستشاري وراتب شهرياً . وإجمالاً ، منحت هذه التطورات بريطانيا الحافز والدافع لتوقيع اتفاقية الحمايـــة مـــع مبارك الكبير . وفي عام 1901 حاولت الحكومة العثمانية طرد الحاكم من الكويت ، ولكنهـــا منعت من عمل ذلك بسبب وجود سفينة بحرية بريطانية .

يمكننا القول أن تلك المعاهدة قد هدفت من بين أمور أخرى إلى حماية حكام الكويت من التهديدات الخارجية والمعارضة الداخلية ، وفي الوقت نفسه قللت من دور القبائل في الشئون السياسية حيث ازداد اعتماد الحاكم على التأييد البريطاني لحكمة ولغزواته وقد ذكرت المعاهدة أن مبارك وحلفائه ارتبطوا ببريطانيا ، ولم يسمح لهم ببيع أو استئجار أي جزء من أراضيهم بدون الموافقة البريطانية . وضمنياً فقد ارتبطت الكويت بمنطقة النفوذ والتـــأثير البريطـــاني بينما تركت لها شؤونها الداخلية لتديرها كإمارة مستقلة ، إضافة إلى ذلك حددت الاتفاقية نظام الوراثة في ذرية الشيخ مبارك الصباح . ولكن على الرغم من شروط الاتفاقية وقيودها فقـــد اعتبر الشيخ مبارك هو الحاكم الوحيد المستقل في منطقة الخليج. (النقيب، 1987 :96)

وتمكنت الدولة البريطانية والامبراطورية العثمانية من حسم خلافاتهما حـــول موضـــوع الكويت في معاهدة 1913 ، لكن وقوع الحرب العالمية الأولى منع من المصادقة على هـــذه

الاتفاقية وقد جعلت الاتفاقية من بريطانيا المسؤولة عن الدفاع والعلاقات الخارجية للكويت ، ولكن على الرغم من اتفاقية 1899 ، حاولت روسيا من خلال زيارات ممثليها وسفنها البحرية ، اغواء الشيخ مبارك للابتعاد عن بريطانيا ، ولكن دون نتيجة ملموسة. كما وضعت بريطانيا قواتها في الكويت خلال الحرب العالمية الأولى لفرض حصار على الدولة العثمانية وارتبطت الكويت منذ تلك الحقبة بإطار المفهوم الشامل لمصالح بريطانيا الامنية الخاصة. (القناعي ، 1983 : 113)

ولقد تذبذبت علاقات الكويت مع جيرانها بين اللامبالاة والحيادة والصداقة والخصومة . فقد حاولت قبائل نجد التأثير على الكويت وفي عدة مناسبات قاموا باقتحام الكويت نفسها . كما أن الكويت قد عانت من الحظر التجاري الذي فرضه ابن سعود في الفترة 1928 – 1937 بسبب رفض الكويت طلب ابن سعود لجمع الضرائب ورسوم الترانزيت على البضائع المصدرة إلى نجد . وفي العشرينات حاولت القبائل النجدية احتلال الكويت لكنها فشلت في مسعاها إذ أثر وجود السفن الحربية البريطانية في المنطقة على المهاجمين (الدويش) فاضطروا للانسحاب من الأراضي الكويتية. (أسيري ، 1993 : 35)

وفي ديسمبر 1922 تم التوصل لاتفاقية العقير الحدودية بين نجد والعراق والكويت ، حيث اجتمع في العقير كل من السير بيرسي كوكس والميجور مور المعتمد السياسي البريطاني في الكويت ووزير المواصلات والأشغال العراقي صبيح بك ممثلا عن العراق وألتقوا مع عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، أنصب النقاش حول ترسيم حدود نجد مع العراق. وبدأ الطرفان بالتشدد في مواقفهم، حيث طلب العراق أن تكون حدوده على بعد 12 ميلا من الرياض، بالمقابل طلب ابن سعود كل مناطق البدو الشمالية من حلب حتى نهر العاصي، وعلى جانب الشط الأيمن للفرات وحتى البصرة وطالب أيضا بحدود قبلية بدلا من حدود ثابتة. بضغط من كوكس تخلى ابن سعود عن مطلبه في قبائل الظفير والتي تسكن بالقرب من الفرات، ولكنه واصل بالمطالبة على القبائل الأخرى.

أستمرت النقاشات طوال خمسة أيام أراد الجانب العراقي حدودا لا تقل عن 200 ميل جنوب الفرات بينما أراد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أن يتم تحديد الحدود عن طريق الحدود بالنسبة لمنازل القبائل الموالية لكل طرف بدلاً من الترسيم عن طريق الخرائط.

في اليوم السادس من اللقاءات رسم بيرسي كوكس بالخط الأحمر الحدود على خريطة التي اعتمدت من قبل الأطراف الثلاث وتقرر بناء عليها إنشاء منطقتين محايدتين الأولى بين الكويت والسعودية والثانية بين العراق والسعودية . (ولينكسون ، 1993: 186)

وقد جاءت نتيجة المؤتمر مخيبة لآمال الكويتيين ومصالحهم . وقد قام الشيخ أحمد الجابر بالاحتجاج على الاتفاقية ولكن مندوب الحكومة البريطانية في المؤتمر (السير بيرسي كوكس) ، برر تخليه عن الحقوق الكويتية بالادعاء بأن "السيف كان أقوى من القلم" فإذا لم تتنازل الكويت عن تلك الأراضي فإن ذلك سيخلق نزاعاً إقليمياً قد يؤدي إلى خسارة المزيد من الأراضي الكويتية بالقوة . ولقد اعتبرت هذه الاتفاقية رمزاً لوجود الدولة القومية في الجزيرة العربية ، ورسمت حدوداً جديدة ارتبطت بمبدأ السياسة.

من ناحية اخرى اتصفت العلاقات الكويتية العراقية بالتقارب والبرجماتية وكان موقف الشيخ مبارك الصباح المؤيد لبريطانيا سبباً في تدهور تلك العلاقات بشكل سريع . وقد أيدت العراق الفئات الوطنية داخل البلاد التي حاولت ، بعد الحرب العالمية الأولى تقليص النفوذ البريطاني في الكويت كما أيد الملك غازي مطالب الحركة الوطنية وبثت إذاعة قصر الزهور والصحافة العراقية رسائل وأخباراً وطنية دعائية داخل الكويت سعيا لإنشاء دولة الهلال والخصيب الوحدوية . ولقد استمرت هذه الروح الاستفزازية للعراق ضد الكويت حتى الخمسينات . واتهمت العراق الكويت بأنها مصدر تهريب السلاح ومواد ممنوعة أخرى . وفي الثلاثينات والأربعينات عبرت الحكومة العراقية عن رغبتها في تعيين قنصل في الكويت ولكن عندما قررت الحكومة أن عدد العراقيين لا يتجاوز 30 فرداً في الثلاثينات ، رفضت لندن الطلب العراقي . (الجاسم ، 2006 : 80)

وأما من ناحية إيران ، فإن مصالح واهتمامات الكويت كانت منصبة نحو الأقاليم الجنوبية والتي كانت أما تحت الحكم البريطاني أو تحت إدارة الشيخ خزعل حاكم المحمرة ، ولقد حافظ حكام الكويت والشيخ خزعل على علاقات ودية وحارة . ولكن الحكومة الكويتية كانت لا ترغب في التورط في سياسة إيران الداخلية . لذلك عندما ألقي القبض على الشيخ خزعل في العشرينات من هذا القرن واقتيد إلى طهران ، رفضت الكويت توفير السلام له أو حتى جمع ديونه من التجار الكويتيين . وترجع هذه السياسة إلى رغبة الكويت في عدم مضايقة وإثارة غضب الحكومة المركزية في إيران . وكذلك نتيجة للرغبات البريطانية ففي العشرينات ، اقترحت إيران تعيين وكيل فخري "لإصدار الجوازات للمواطنين الايرانيين في الكويت" ولكن بريطانيا رفضت الطلب الإيراني على أساس أنه "مخالف لاتفاقية 1899 ، وأنه سيخلق سابقة للقوى الأخرى". (خزعل ، 1970: 224)

ومع اكتشاف البترول في المنطقة في أواسط القرن العشرين ، أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً أكبر بالكويت . وكانت بداية الارتباطات بين الطرفين تحت مظلة القنوات الإنسانية . ففي 1918 افتتحت الإرسالية الأمريكية مستشفى لعب دوراً هاماً في التطور

الصحي والاجتماعي في الكويت حتى الستينيات . وفي الثلاثينيات توسعت حلقة المصالح الأمريكية لتشمل قطاع النفط وكان الشيخ مبارك قد وافق في عام 1914 على عدم منح امتيازات لأية أطراف بدون موافقة لندن . "إذا كان في رأيهم (بريطانيا) أي أمل للحصول على النفط ، فنحن لن نمنح امتيازاً بهذا الخصوص إلا للأفراد المعينين من طرف الحكومة البريطانية. " وفي إطار تسوية وسط بين المصالح الأمريكية والبريطانية تكونت شركة مشتركة هي شركة نفط الكويت (KOT) لاستكشاف النفط في الكويت وفي الأربعينات ومع تطور الوجود الأمريكي في شركة النفط والمصالح الأخرى ، طلبت واشنطن إنشاء قنصلية أمريكية في الكويت . ورفضت لندن هذا الطلب على أساس وجود خلافات سابقة وأن الشيخ "يحاول السعي للعبة ضرب المصالح الأمريكية والبريطانية ضد بعضها البعض مما قد يضعف تأثيراتنا عليه".(Chisholm, 1975 :166)

وفى ظل توجه النزعة السياسية في العالم الثالث نحو الاستقلال والاعتماد على الذات مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، منحت الكويت هامشاً من الحرية في إدارة سياستها الخارجية ، وهناك العديد من الأدلة التي تبرهن على أن الكويت كانت في الحقيقة "مستقلة" قبل الإعلان الرسمي . فلقد وقعت الكويت والسعودية معاهدة دفاع مشترك في يوليو 1947 ، وقد حدث ذلك بالطبع بعد الموافقة البريطانية . وشاركت الكويت في اللقاءات الاقتصادية والاجتماعية للجامعة العربية منذ بداية 1952. وانضمت الكويت لعضوية العديد من المنظمات الدولية المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية (ILO) واليونسكو . وفي عام 1960 أصبحت عضواً مؤسساً في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبيك) . وأصدرت عملتها الوطنية (الدينار) في إبريل عام 1960 . وأبرزت رسالة سرية بريطانية في عام 1957 أن على الكويت أن تتعامل بنفسها مع جيرانها بخصوص حدودها ومواضيع أخرى متداخلة مرتبطة بها . وأراد الإنجليز "جعل الكويت تتحمل مسئوليتها في التعامل مع جيرانها." وحسب التعهد والالتزام البريطاني في عام 1914 ،فى ذلك الحين أظهرت الحكومة البريطانية أنها تتقبل وتعترف بأن "مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية.".(hurewitz,1979:7)

وفي 1961/6/19 اتفقت الكويت وبريطانيا على إنهاء اتفاقية الحماية لعام 1899 ووضع اتفاقية صداقة بدلاً منها . ومن أجل إعداد الكويت لأية حوادث غير متوقعة وقع الطرفان اتفاقية صداقة تضمنت بعض البنود منها " بند ينص على ان تقوم الحكومتان عند اللازم بالتشاور في الأمور التي تهم الطرفين . وكذلك بند ينص على انه لا يوجد من سبب في هذه الاتفاقية يؤثر في استعداد الحكومة البريطانية لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت الأخيرة مثل هذه المساعدة".

و بينما كانت الكويت تحتفل بالأسبوع الأول من الاستقلال ، أعلنت العراق ، وسط دهشة جميع الأطراف ، عن نواياها لضم الكويت إليها على الأساس التاريخي (بأن الكويت جزءاً من العراق تحت حكم الإمبراطورية العثمانية) . ولكن بفضل القوات البريطانية وقوات الجامعة العربية تمكنت الكويت من إحباط هذه التهديدات . (أسيري ، 1993 : 38)

وفي تلك الأثناء تبنت الكويت نموذجاً جديداً لهيكل الدولة الداخلي أضفى التأييد والشرعية لنظامها السياسي "المحاضر" ولأسباب عديدة من بينها التهديد العراقي . وجد الشيخ عبد الله السالم على التنازل عن سلطانة لاشراك المواطنين في العملية السياسية عن طريق السماح للمواطنين بالمشاركة مع الأسرة الحاكمة في عملية صنع القرار السياسي .

ويمكننا القول عموماً أن الأسر الحاكمة في الجزيرة العربية كانت على استعداد للاعتراف بأن استقرارها ومستقبلها مرهون باستعدادها التكليف مع الظروف المستجدة وكذلك الاستجابة لمطالبة الشباب والجماهير الواعية سياسياً وإجمالاً فإن أسرة الصباح يعترف لها من قبل المراقبين "بأنها كانت أكثر الأسر الحاكمة تفتحاً في شبه الجزيرة العربية.

في 1961/12/31تم انتخاب مجلس تأسيسى مؤقت ثم أعلن دستور دائم للبلاد يتألف من 1183 مادة في 1962/11/11 ونتيجة له انتخب برلمان وطني (مجلس الأمة) مؤلف من 50 عضواً في عام 1963 لمدة 4 سنوات . ومنح المجلس التأييد وأحياناً المعارضة لسياسة الكويت الداخلية وعلى مستوى أقل لسياستها الخارجية وليس من عجب أن تظهر الكويت على أنها الدول الإقليمية الوحيدة ذات النظام والقواعد القانونية الحديثة". (أسيري ، 1993 : 39)

المبحث الثاني

الكويت وعلاقتها بالدول العربية والدولية

إن الوحدة العربية منذ بزوغ فجر التحرر العربي بعد الحرب العالمية الثانية كانت محط أنظار الشعوب العربية ، وان الخطوات الإيجابية التي بزغت في هذا الطريق من منطقة احتضنت الإسلام ورعت العروبة وسارت في دمها المصلحة القومية منذ فجر التاريخ . (عبيد،1989)

حرصت الكويت منذ الاستقلال حتى يومنا هذا على تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع الدول العربية وكذلك الإسلامية ، استنادا الى ما جاء في المادة الأولي من الدستور ، وكذلك تعزيز العلاقات مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية ، وقد كانت جامعة الدول العربية أول منظمة تنضم لها الكويت بعد استقلالها تم تبعتها منظمة الأمم المتحدة . (الرومي ، 2010 : 5)

المطلب الأول : الأهداف الكويتية المتوخاة من التعاون العربي الدولي :

هناك أهداف موضوعية وأهداف عقيديه من هذا التعاون . على الجانب الموضـــوعي ، تتلخص أهداف الكويت في الآتـــــي :- (ربيع ، 2005 : 373)

- دعم مسيرة التنمية بصورها المتعددة بوصفها أساساً جديداً من أسس السلام في العلاقـــات الدولية يختلف عن الوسائل العسكرية القديمة التي لطالما نجحت في فـــرض الاستـــسلام والخضوع لمصالح قوى كبرى تلك التي عانت منها البشرية في مراحـــل متعاقبـــة مـــن تاريخها منذ فرض عليها الـــسلام الرومـــاني Pax romana الـــذي اقتـــرن بـــسيطرة الإمبراطورية الرومانية (إيطاليا حالياً) على شعوب العالم القديم قبل مولد السيد المـــسيح (عليه السلام).
- التأكيد على الاختلاف الكيفي لهذا النمط الكويتي عن الأنماط الحديثة المعيبة التي اختبرتها شعوب العالم النامي على يد مؤسسات التمويل الدولية وبعض الدول الصناعية المتقدمة . ويكمن هذا الاختلاف في مبدأين أساسيين :

الأول سياسي أخلاقي وهو عدم اقتران المساهمات الكويتية بأية شروط مسبقة قـــد تهـــدد سيادة الدول المتلقية أو تمس كرامتها كما هو مألوف في المـــساعدات الدوليـــة وربطهـــا بشروط تعسفية مرهقة اقتصادياً وسياسياً كشفتها تجارب عديدة مثل تجربة مصر مع البنك الدولي عندما سحب وعوده عام 1956 م بتقديم قرض لبناء السد العالي عنـــد أســـوان . ونتيجة لرفض مصر الشروط السياسية والعسكرية المجحفة واعتمادها على دخـــل قنـــاة

السويس بعد تأميمها والاستغناء عن هذا القرض ، تعرضت مصر كما هو معروف لعدوان ثلاثي عسكري من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

والمبدأ الثاني الذي التزمت به الإسهامات الكويتية هو عدم الانحياز الذي أخذت به السياسة الخارجية الكويتية منذ الاستقلال ، أي توخي الاعتبارات الإنسانية بالدرجة الأولى في تلبية حاجات الدول الشقيقة والصديقة بغض النظر عن انتمائها للمعسكر الرأسمالي أو الاشتراكي في الحقبة الماضية ، أو تمسكها بأيدولوجيات أو أديان تختلف عما تؤمن به الكويت وهو سلوك دولي فريد لا يزال التعامل في القروض والمساعدات الدولية يفتقر إليه حتى اليوم . وان المراجعة السريعة لأسماء الدول الكبرى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ونوعية وحجم وأسماء الدول المتلقية لمساعدتها تكفي لإثبات صحة هذه الملاحظة كما ان التفرد الذي تتسم به المساهمات الكويتية يدل على أن التزام دولة الكويت بالانتماءين العربي والإسلامي لا يتناقض بل يتكامل مع التزامها الإنساني بهموم ومشاكل ومعاناة بقية الدول الناجمة عن الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات وجفاف أو تأثيرات الحصار العدواني العسكرى والاقتصادي. (الدويهيس ، 1998 : 15)

- تعزيز إمكانات الاستثمار في الدول النامية التي تفتقر إلى عملات حرة لاستيراد السلع الرأسمالية وتوسيع الطاقة الإنتاجية والحد من البطالة ومواجهة الاختلالات الحادة في موازين المدفوعات وفتح فرص للتصدير لزيادة الدخل المحلي الإجمالي.
- مساعدة الدول المتلقية على تطوير مصادر الطاقة والمياه اللازمة للشرب واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة لتغطية الفجوة الغذائية خاصة في الدول المكتظة بالسكان ، وإنشاء شبكات الطرق والمواصلات والمرافق الحيوية ، وتعزيز جهود التنمية البشرية بالاستثمار في قطاعات التعليم والتدريب والتكنولوجيا الرفيعة ، وتوفير الرعاية الصحية والإسكانية بقدر الإمكان ودعم القطاع الخاص في الدول النامية بتشجيعه على الاستثمار المحلي في الداخل بدلاً من الهرب إلى أسواق المال في الدول المتقدمة.

وكما أن هناك أنصار لهذا المفهوم داخل دولة الكويت وخارجها ، فإنه لم يسلم من النقد والتشكيك في جدواه ممن غفلوا ليس فقط عن الحافز الموضوعي أعلاه ، وإنما غفلوا أيضاً عن الحافز العقيدي الذي يحرك أغلبية شعب الكويت وحكومتها بوصفه هدفاً أسمى ، أي غفلوا عن الحكمة الكامنة وراء نوازع الخير والرغبة في التعاون المخلص البناء مع الآخرين سواء على مستوى الدول أو الجماعات. (ربيع ، 2005 : 375)

وتكتسب الجهود الكويتية في الدوائر العربية أهمية خاصة نظراً لوجود عدد من القضايا المحلية والدولية التي تستلزم تلك الجهود لشرح موقف الكويت الحقيقي من قضية التضامن

العربي ودعمها لعملية السلام إضافة الى تعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت والدول العربية بما يخدم المصالح الوطنية للطرفين ، فهذه الدائرة هي دائرة الانتماء القومي للكويت والتي لا تستطيع الكويت عزل نفسها عنها والتي تمثل بعدا جغرافيا لدول الخليج ، فالكويت منذ استقلالها وقبل هذه كانت الدولة الداعمة للقضايا العربية وخاصة المتمثلة في الصراع العربي – الإسرائيلي وقضية السلام في منطقة الشرق الاوسط ، ومنذ انعقاد أول مؤتمر للقمة العربية في عام 1964 تبلور الدور العربي للكويت وبدأت مرحلة جديدة من المشاركة الفعالة في صناعة القرار العربي وشاركت الكويت في جميع مؤتمرات القمة وبوحدة الصف العربية في عدة جوانب ، كما تمثلت في تخصيص المبالغ لمواجهة إسرائيل حيث كان نصيب الكويت الأوفر منها ، وقررت الكويت في عام 1964 دعم جيش التحرير الفلسطيني الذي تم الاتفاق على تشكيلة في قمة الاسكندرية وساهمت الكويت بميلوني جنية استرليني من نفقات إنشاء الجيش وفي أعقاب هزيمة 1967 التزمت الكويت بدفع 55 مليون جنية إسترليني لدعم الدول المتضررة وتمويل عملية الإعداد العسكري لدول المواجهة للتصدي لأي عدوان . (مركز الوطن للمعلومات والدراسات ، 1996)

وفي عام 1967م التزمت الكويت بتقديم 55 مليون دينار كويتي سنويا لكل من مصر وسوريا والاردن في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم ، وكذلك الأمر بالنسبة للحروب ففي عام 1973 أعلنت الكويت تضامنها القوي مع سياسة حظر النفط عن الدول التي تساند إسرائيل وهي الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية وخاصة هولندا وتخفيض الإنتاج بنسبة 5% شهريا عن الدول الأخري اعتبارا من 1973م على اثر قرار منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (الأوابك) وقد شاركت الكويت في الحروب العربية لعام 1976م بإرسال لواء اليرموك للقتال بجانب القوات المصرية وقد استشهد الكثير من الجنود الكويتيين على ارض المعركة ، ولم تقتصر المشاركة على الجنود الكويتيين بل شارك سلاح الطيران الكويتي بنقل الإمدادات للقوات المرابطة على جبهات القتال العربية ، وكذلك الحال بالنسبة لحرب أكتوبر عام 1973م عندما شاركت القوات المسلحة الكويتية بـــ(قوات الجهراء) حيث قامت بأداء واجبها القتالي مع القوات السورية طيلة أيام حرب الاستنزاف التي استمرت 84 يوما وأبدت كفاءة قتالية عالية شاركت الكويت في حرب 1973م على الجبهة المصرية واستشهد عدد من الجنود الكويتيين في ارض المعركة هذا بالإضافة إلى مرابطة القوات المسلحة الكويتية (لواء اليرموك) منذ عام 1967 على الجبهة المصرية والتي شاركت إلى جانب القوات المصرية المرابطة على الحدود المصرية . (الدويهيس ، 1998 : 17)

أدي الغزو العراقي لدولة الكويت الى سقوط مفهوم النظام الأمني العربي الذي يقوم على اساس معاهدة الدفاع المشترك المبرمة في عام 1950م ، وأثبتت عملية تحرير الكويت بقوات غير عربية عجز الأمن العربي وعدم فاعليته ولهذا عمدت الكويت بعد عملية التحرير إلى ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج العربي على أساس النتائج العسكرية بالإضافة الى أسس وملامح جديدة يقوم عليها الأمن الجماعي العربي الجديد بعد فشل النظام الأمني السابق في منع اعتداء العراق على الكويت ، وكذلك عدم ترك أمن الخليج لقوي خارجية قد يكون وجودها مخلا بالمصالح العربية ، ولهذا اتجهت دول مجلس التعاون العربي إلى توقيع ميثاق إعلان دمشق بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا في 1991/3/6م ويهدف هذا الإعلان الى وضع ترتيبات وتصورات أمنية تلبي الحاجات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وحاجات الأمن العربي الشامل وذلك نتيجة فشل النظام العربي السابق القائم على معاهدة الدفاع المشترك عام 1950م وكذلك يهدف الاعلان إلى إيجاد قاعدة صلبة وجديدة لتبني الصف العربي على أسس جديدة وهو إعلان يعتمد أساسا على ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية . (العنزي ، 1996 : 257)

وقد تغير المفهوم الكويتي هنا لنظام الأمن العربي القديم وحتي على مستوي المقاطعة لإسرائيل فقد كانت الكويت تقوم في سياستها الخارجية قبل الغزو العراقي لدولة الكويت على المقاطعة (المباشرة) و(غير المباشرة) الاقتصادية لإسرائيل على اثر إنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية في عام 1951م والذي يحرم التعامل الاقتصادي مع الدولة العبرية وكذلك مع الشركات التي تقوم بعمليات مالية أو تجارية مع هذا البلد والتي أدرجت اسماؤها على القائمة السوداء ، إلا أنه بعد تحرير الكويت الغت الكويت المقاطعة "غير المباشرة" مع إسرائيل وقامت برفع الحظر عن الشركات التي تتعامل مع إسرائيل وكانت موضوعة سابقا على القائمة السوداء ، وأبقت على المقاطعة المباشرة لإسرائيل . (المرزوق ، 2003 : 46)

ويرجع السبب في ذلك إلى المصالح الوطنية وقد صرح وزير الخارجية الكويتي في ذلك الوقت الشيخ صباح الأحمد الصباح سابقاً حول رفع الحظر عن المقاطعة غير المباشرة مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل "إن الكويت ودول عربية أخرى الغت المقاطعة غير المباشرة مع إسرائيل نتيجة اعتبارات متصلة بالمصالح الوطنية" وأضاف موضحا ما يعنيه بالمقاطعة غير المباشرة وهي (أن بعض عربات الجيب قوطعت في الماضي ولكن تم استيرادها في وقت لاحق لأنها تخدم المصلحة الوطنية إلا أن الكويت مازالت تطبق المقاطعة

الاقتصادية المباشرة التي فرضتها الجامعة العربية منذ 4 عقود على إسرائيل ولن تتخلي عن المقاطعة المباشرة لإسرائيل) . (مركز الوطن للمعلومات والدراسات ، 1996) .

فقد قامت دولة الكويت برفع المقاطعة عن إسرائيل ورفع اسماء الشركات الاجنبية التي تتعامل مع إسرائيل من القائمة السوداء لتسقط بـــذلك المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة وبررت الكويت ذلك لاعتبارات تتعلق بالمصلحة الوطنية ، اذ اكدت حاجة الكويت إلى هـــذه الشركات التي تلعب دوراً مهماً في أعادة الاعمار بعد حربها مع العراق . (حسين،1998: 18)

ولهذا تعد الدائرة العربية من الدوائر التي تقوم عليها السياسة الخارجية الكويتية في التزاماتها بميثاق الجامعة العربية أو بقراراتها وتحركاتها السياسية في الخارج . (المرزوق، 2003 :45)

ومن ناحية اخرى نجد ان الكويت هى العضو الوحيد الذى يقيم علاقات مع كل من الشرق والغرب على السواء وذلك تطبيقا لمبدأ التوازن الذى تنتهجه الكويت . فقد اقامت منذ استقلالها علاقات مع الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية ، وطبقت مبدأ التوازن بين جناحى الشيوعية الدولية : موسكو وبكين . وكانت الكويت اقامت علاقات دبلوماسية مع الصين الوطنية فى نوفمبر 1963 ، وطورت علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الصين الشعبية فى نفس الوقت، وتبادلت معها الوفود التجارية. ثم عادت وأنهت علاقاتها بفرموزا فى 1971/3/29م .بعد أن اعترفت بالصين الشعبية فى 19871/3/20 ،أى قبيل استعادة الصين الشعبية لمقعد الصين فى الأمم المتحدة. ورغم ان الصين الشعبية قد أيدت ، منذ عام 1961م ، استقلال الكويت ضد دعوى العراق ، فقد فضلت الكويت حينذاك اقامة العلاقات مع تايوان. وكانت الكويت تود تطبيق مبدأ التوازن أيضا فى العلاقة بين الصين الشعبية والصين الوطنية ، فكانت ترفض فى البداية اسقاط الاعتراف بتايوان بوصفها الحكومة الشرعية للصين. وقد اوضح وزير الخارجية الكويتى ان قرار الاعتراف بالصين الشعبية استهدف المساهمة فى الاستقرار فى الخليج . (yodfat, 1977: 83)

ويرى البعض ان توتر العلاقات السوفيتية العراقية – فى أعقاب تولى البعث عام 1963 الحكم فى بغداد – هو الذى دفع موسكو الى قبول اقتراح كـــويتى – فـــى مـــارس 1963م – لإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، الامر الذى اعتبرته الكويت كسبا لاستقلالها. (الأشـــعل ، 1984: 69)

ورحبت الكويت بمقترحات بريجينيف (الزعيم الروسي السابق) عام 1980 ، الخاصـــة بحياد الخليج . وقد اكد أمير الكويت – بعد جولته فى عدد من الدول الاشتراكية عام 1981 –

ان هذه الجولة هى تأكيد لمبدأ التوازن الدولى ، الذى تنتهجه الكويت فى توجهاتها الخارجية ، لأنه يعتقد ان هذا التوازن هو الذى يدعم استقلال الكويت وسيادتها ، ويعمل على ترسيخ الاستقرار فى المنطقة بعيدا عن الصراعات الدولية . كما اكد ان التوازن السياسى مقترن ايضا بتوازن اقتصادى . وأوضح أمير الكويت أنه سيطلب من بقية أعضاء مجلس التعاون الخليجى أن ينهجوا هذا النهج ، وأن يقيموا علاقات مع دول المعسكر الاشتراكى فى اطار سياسة التوازن بين الشرق والغرب.

وقد أكد المسؤولون الكويتيون ان عضويتهم فى مجلس التعاون لن تؤثر على خطهم الحالى فى سياستهم الخارجية ، وأن بقية أعضاء المجلس يتفهمون موقفهم ، لانه يخدم الصالح العام .

ولقد سئل الامير سلطان بن عبدالعزيز عما اذا كان مجلس التعاون قد فوض الكويت ، خلال جولته في أوروبا الشرقية عام 1981 ، للوقوف على طبيعة علاقاتتها مع دول المجلس فأكد الأمير سلطان الاعتزاز بالثقة التي نالها أمير الكويت التي تعبر عن نجاح السياسة الكويتية "وهو نجاح لنا " ، واوضح أنه لم يجر اي اتصال مع المملكة حول هذا الموضوع بالذات "ونحن الان لنا طبيعة تنسجم مع مضمون الأمن الوطني عندنا وما يحمله المستقبل في علم الله". (حديث الامير سلطان ، 1981)

ولما كانت الكويت أسبق دول مجلس التعاون التي أقامت علاقات دبلوماسية مع موسكو وكانت موسكو قد اعترضت في مجلس الأمن على مشروع قرار لقبول الكويت في الامم المتحدة عام 1961 متذرعة بأن وضع الكويت ليس واضحا وان ابرام اتفاقية دفاعية بين الكويت وبريطانيا يعوق استقلال الكويت رغم انسحاب القوات البريطانية فقد اقترحت الكويت في مارس 1963م إقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو سعيا من الكويت لدعم استقلالها وانفتاحها ، وتحمست موسكو في مايو 1963 لتأييد قبول الكويت في الأمم المتحدة .

وقد اعترفت الكويت بالصين الشعبية في 1971/3/20 قبيل استعادة بكين لمقعد الصين في الأمم المتحدة بشهور قليلة ، وأنهت علاقاتها الدبلوماسية مع موسكو . (الأشعل ، 1990: 76).

المبحث الثالث

الاسهامات الكويتية المالية للقضايا العربية

المطلب الأول : أهداف السياسة المالية لدولة الكويت :

ويمكن إيجازها في النقاط الآتية :-

1- تنظيم مستويات السيولة المحلية بما يتلاءم مع مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات المتاحة محلياً.

2- حماية الاقتصاد المحلي من التأثيرات السلبية للتطورات الاقتصادية العالمية ، والمتمثلة في تقلبات كل من أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية وأسعار الفائدة على تلك العملات ، وتأتي تلك الحماية عادة من خلال :

أ- المحافظة على هيكل أسعار الفائدة المحلية عند مستويات مقبولة ، والعمل على إبقاء تكلفة الائتمان المحلي منخفضة قدر الإمكان.

ب-توفير نوع من الاستقرار النسبى لسعر صرف الدينار مقابل عملات الدولة الكبرى والتي تربطها علاقات تجارية هامة بدولة الكويت.

3- المحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق الاعتدال في تقلبات القوة الشرائية للدينار الكويتي.

4- المساهمة في تطوير كل من السوق النقدي والمالي بالكويت ، وتعزيز دور الجهاز المصرفي والمالي في تنمية الاقتصاد المحلي.

5- مراقبة حجم واتجاهات الائتمان المصرفي ، مع ممارسة الرقابة على الجهاز المصرفي والمالي وتزويد البنوك بالتعليمات الضرورية لتوجيه وترشيد سياستها في منح الائتمان وفقاً لما تقتضيه مصلحة الاقتصاد المحلي (البنك المركزي، 1982).

في الواقع أن مجموعة الأهداف الثلاثة الأولى مستقاة من الطبيعة الخاصة المميزة للاقتصاد الكويتي ، من حيث :

- كونه اقتصاداً أحادي المورد يعتمد بدرجة كبيرة على عائداته وصادراته النفطية المقومة أساساً بالدولار الأمريكي.
- اعتماده الكبير على الواردت الأجنبية لتلبية حاجاته الاستهلاكية والاستثمارية بالداخل.
- كونه اقتصاداً مفتوحاً لا يضع قيوداً على حرية التدفقات النقدية إلى خارج أو داخل البلاد سواء من جانب المواطنين أو الأجانب المقيمين بالكويت.
- إن سعر الفائدة على الدينار الكويتي لا يتحدد تلقائياً بقوى العرض والطلب في السوق ، بل يرسم إطاره أسس قانونية يحددها البنك المركزي كذلك فإن الترتيبات القانونية

والمؤسسية القائمة ــ حتى نهاية 1994 ــ هي التي تحدد درجة المنافسة المسموح بها بين المصارف المحلية ، كل هذه الظروف الخاصة بالاقتصاد الكويتي تضع التطورات العالمية في أسعار الصرف وأسعار الفائدة داخل بؤرة الاهتمام الرئيسية للقائمين على إدارة السوق المالية والنقدية به.

هناك فى نفس الوقت هدف ضمني آخر حرص البنك المركزي على تحقيقه باستمرار ، وهو توفير الحماية للجهاز المصرفي والمالي والحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك الوطنية ، وقد تجلى هذا الهدف بوضوح خلال فترتين هامتين في التاريخ النقدي والمالي لدولة الكويت وهما : فترة أزمة سوق الأوراق المالية (1982 ــ 1983) والتي تسمى بأزمة "المناخ" وفترة أزمة "المديونيات" التي عرضت هذا الجهاز للانهيار إثر تحرير الكويت من الغزو العراقي في 1991. (الصباح ، 1992).

المطلب الثاني : الإسهامات المالية الكويتية للقضايا العربية:

تعد الإسهامات الكويتية المالية والنقدية والعينية المباشرة لأسباب عديدة هى أكثر الوسائل والمساعدات للقضايا العربية ، وعلى الرغم من التزام الكويت في مساعدتها للقضايا العربية و التى ربما كانت لأسباب غير سياسية في بعض الأمور كحرب التحرير الجزائرية أو الحرب العراقية الإيرانية أو إسهاماتها لدول المواجهة للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية قد كانت مستمدة من الولاء القومي والعاطفي لهذه الدول ، وفي محاولة لتحديد مساهمات الكويت النقدية ذات الطابع السياسي تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المساهمات سرية ، وغير مقيدة ، وخارجة عن الرقابة الشعبية كما أن هذه المساهمات والمساعدات المقدمة من احتياطي الدولة تكون على شكل هبات ممنوحة كمواد غذائية او دوائية والتي لا تكون قابلة للقياس ، وعليه فإن المساهمات الكويتية النقدية الإجمالية للقضايا السياسية العربية منذ عام 1963 م حتى عام 1990 وصلت مبلغ (26.5) مليار دولار قدمت للحكومات ومنظمات التحرير العربية . (مركز الوطن للمعلومات والدراسات ، 1996)

وبتوزيع المبلغ (11.2) مليار دولار لدول المواجهة والقضية الفلسطينية ، (15.3) مليار دولار للعراق وينقسم هذا المبلغ إلى (8.1) مليار دولار نقداً و (7.2) مليار دولار من بيع النفط لصالح العراق ، ودفعت مساهمات إلى مصر قبل عام 1979م ووصلت إلى (2.4) مليار دولار ، وحصلت الأردن على (1.96) مليار دولار ، وتلقت منظمة التحرير الفلسطينية مبلغ (920) مليون دولار بالإضافة إلى هذه المبلغ فإن (3.24) مليار دولار من المساهمات توزعت فيما بين هذه الدول والمنظمات. (أسيري ، 1992: 116)

وهو ما يشير إليه أكثر المحللين السياسيين حول المساهمات المالية الكويتية في جميع أقطار العالم الثالث والعالم الدولي في مجال الإسهامات الإنسانية والاقتصادية لدول العالم ، هذا وقد جعلت هذه الدبلوماسية محل "درع وحماية" لدولة الكويت حيث تعد دولة الكويت أول دولة في العالم تعلن إلغاء ديون الدول الفقيرة من خلال خطب أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 28 سبتمبر 1988م ، وتضمن مشروع الشيخ جابر الأحمد الصباح عدة عناصر منها دعوة الدول الدائمة إلى اجتماع لبحث إلغاء الفوائد على الديوان وإسقاط الديون عن الدول الأكثر فقراً ، وأن يعيد البنك الدولي والصندوق النقد الدولي النظر في الشروط القاسية على الدول التي تحتاج إلى مساعدة أو قروض ، وزيادة العون التكنولوجي والتقني الذي تقدمه دول الشمال إلى الجنوب ، وقد أعاد أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمة الله عليه تلك المبادرة في المؤتمر التاسع لحركة عدم الانحياز في بلغراد في سبتمبر عام 1989م

تعد نسبة المعونة المقدمة من الكويت إلى الناتج القومي ما يزيد عن 8% في بعض السنوات وتقل أحياناً عن هذه النسبة ، وبمقارنة بين نسبة المعونات الكويتية إلى جملة الناتج القومي من نظيرها في الدول الصناعية ممثلة بدول (الداك)* يتبين أن نسببة المعونة الكويتية قد بلغت في بعض سنوات السبعينات أكثر من 27 مرة بالنسبة إليها في معظم سنوات ذلك العقد ومع تقلص عائدات النفظ في عقد الثمانينات استمرت في النصف الأول منه قريبة من 11 مثلاً ، ثم تراجعت لتصل إلى 1.85 مرة بالنسبة إلى معونة تلك الدول وقفزت عام 1990م لتصبح أكثر من 18.7 مثلاً لها .(الشراح 1994 : 30)

وتعد دولة الكويت بين الدول المانحة العشر الأوائل في العالم فقد خصصت 3.81% من مجمل إنتاجها القومي للمعونة سنة 1984م وهي اعلى نسبة للدول المانحة في العالم في ذلــك الوقت . (محافظة ، 2001 : 2)

وتهدف المساعدات الكويتية في كل أطوارها إلى :

1- تأكيد انتماء الكويت العربي الإسلامي والإنساني ويأتي ذلك مــن خــلال عــدم اقتــران مساعداتها إلى الدول المختلفة بشروط سياسية.

2- تأكيد التعاون الدولي بدعم مسيرة السلام ومسيرة التنمية الدولية من خلال منظمات الأمم المتحدة المختلفة.

* تتكون مجموعة لجنة مساعدات التنمية (داك) من الدول التالية : المجموعة الأوروبية عدا الدانمارك واليونان بالإضافة إلى استراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة {التقرير الاقتصادي العربي الموحد–عام 1997م}

3- ترسيخ علاقات التعاون والمصالح المتبادلة مع كافة البلدان الصديقة المتقدمة والنامية لتأكيد عدم انحيازها في العلاقات الدولية.

4- مناصرة القضايا الإنسانية المعاصرة التي يتبناها العالم للارتقاء بالحضارة االإنسانية.

5- الإسهام الفاعل في مواجهة المشكلات الطارئة التي تتعرض لها البلدان الصديقة خاصة تلك الناشئة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول والفيضانات وغيرها. (مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 1995 : 164)

هذا وقد استخدمت الكويت الأداة الاقتصادية تجاه العراق وكانت من أهم الأدوات التي استخدمتها الكويت بجانب الأداة الدبلوماسية من خلال تقديم الدعم المالي للعراق أثناء حربها مع إيران والذي وصل إلى ما يقارب 15.3 مليار دولار ، وقد قدمت الكويت مبلغ 30 مليون دينار كويتي عند الاعتراف العراقي بها عام 1963 ، وكذلك بخصوص الأزمات الحدودية بين البلدية ، فخلال الأزمة الحدودية عام 1967 قدمت الكويت مبلغ 25 مليون دينار كويتي لدعم مشاريع تنموية بالعراق مقابل انسحابه من الأراضي الكويتية ، وكذلك الحال عام 1973 ، ولهذا تعد الأداة الاقتصادية من أهم الأدوات التي استخدمتها الكويت مع العراق من خلال حل المشكلات الحدودية بين البلدية وضمان سلامة الحدود الكويتية . (المرزوق،2003 : 66)

وعندما أنشئ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية في 1961/12/31 ، كان الهدف من إنشائه مساعدة الدول العربية المحتاجة وبعد ذلك شمل الدول الاسلامية وتعداها إلى دول العالم الأخرى في آسيا وافريقيا وأمريكيا اللاتينية وأوروبا .

ومما لا شك فيه ان الغرض من إنشاء الصندوق هو مساعدة الدول المحتاجة ، إلا أن بعض من الدول تستخدم هذا الصندوق لتحقيق أهدافها السياسية بما يتلائم مع أهداف سياستها الخارجية ، وليس كما يذكر بعض الكتاب ، بأن الهدف من إنشاء الصندوق هو اعادة توزيع ثروة الكويت المالية بين الأقطار في العالم العربي . (أسيري ، 1992)

ولأن كثير من الدول أنشأت صناديق لمساعدة الدول ، وكذلك لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ومنها ، الولايات المتحدة الامريكية والسويد التي تعتبر من الدول المحايدة في علاقاتها الدولية والتي لديها هيئة مستقلة تسمي (SIDA) تقوم بكثير من الأعمال التي يقوم بها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية وغيرها من الدول .

حتي ان بعض الدول التي تتلقي مساعدات من الدول الاخرى ، تقوم بدورها بتقديم المساعدات للدول القريبة منها والتي تخدم سياستها الخارجية ، ومثالا على ذلك مساعدة الهند للنيبال . (الرومي ، 2010 : 16)

المبحث الرابع

الدبلوماسية المالية

أن من أهم دروس الأزمة الكويتية – العراقية إدراك المسئولين في الكويت بقيمة ودور سياسات التمويل والمعونات المالية لتحقيق أهداف الدول السياسية . فقد أصبح واضحاً أن مساندة الأنظمة العربية للنظام الكويت "المحاصر" يتطلب إعادة توزيع ثروة الكويت المالية بين أقطار العالم العربي . لذا يمكننا القول أن عصر دبلوماسية الدينار الكويتي بدأ مع أزمة الكويت – العراق في صيف عام 1961 . ألا وهو استغلال الأدوات والقنوات المالية والاقتصادية العديدة (القروض ، المنح ، الهبات ، .... الخ) لتحقيق أهداف الدولة الخارجية.

فبعد زيارة فريق مالي كويتي لمصر والسعودية والسودان وليبيا وتونس والمغرب ولبنان والأردن في صيف 1961 ، أنشأت الكويت في (1961/12/31) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية برأسمال قدره (50) مليون دينار أو (140) مليون دولار. وفي فترة السبعينات وصل رأسمال الصندوق إلى بليوني دينار كويتي (6.7) بليون دولار. وبدأ عمل الصندوق يتسع ليشمل الدول الإسلامية ودول العالم الثالث ، إضافة إلى الدول العربية. وعلى الرغم من أن إنشاء الصندوق ومبرراته الأساسية كان سياسية في الدرجة الأولى وإنسانية في الدرجة الثانية ، إلا أن سياسة الصندوق العامة وممارساته الفعلية تأثراً و تشكلاً بناء على منطلقات اقتصادية واعتبارات إنسانية على حد سواء. (اسيري ، 1993: 86)

وخلال الفترة من 1962، عندما بدأ الصندوق في أنسطته المختلفة حتى (1992/12/31) قدم الصندوق (406) قرضاً بمجموع يصل إلى (1.963) مليون دينار (6.84) مليار دولار لـ (66) دولة مختلفة. وحتى نهاية 1963 توسعت قروض الصندوق حيث شملت (21) مليون دولار لكل من الأردن والسودان وتونس .وقد وصلت قروض الصندوق لمصر حتى 1973 ما يقارب (17.5) مليون دينار ، وكانت مصر خلال الفترة 1962–1973 المستفيدة الأولى من إجمالي قروض الصندوق (20%) ، تتبعها السودان (17%) فتونس (14%). (Sherbiny, 1986: 14)

وعلى الرغم من الطبيعة الاقتصادية للتبرعات والمعونات الكويتية فقد سجلت بعض حالات التدخل السياسي في تقديمها . ففي عام 1973 ألغى قرض للعراق بعد احتلال الأخيرة لنقطة شرطية كويتية وبالمثل أوقفت التبرعات الجديدة لمصر في عام 1978 عندما قامت مصر بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل ، واستخدمت الحكومة الكويتية قناة موازية للمساعدات ذات طبيعة سياسية بحته ، واستقطعت هذه المساعدات من احتياطي الدولة . وكان هذا الإطار من المساعدات موجهاً للدول العربية أو تجاه الحركات السياسية العربية مثل دول

المواجهة وحركات التحرر في فلسطين والجزائر . وبين الأعوام 1961 إلى 1966 مثلاً ، وصلت قروض احتياطي الدولة إلى (125) مليون دينار ، مقارنة بـــ (64) مليون دينار منحت من صندوق التنمية الكويتي.(Moubarak, 1989: 542)

ومع مضاعفة إيرادات النفط في السبعينيات ، انطلقت الكويت نحو سياسة استثمار عالية لكي تنوع تركيبتها الاقتصادية وتستغل بشكل فعال مدخول نفطها . ففي الخمسينيات أنـــشأت الكويت مكتب الاستثمار الكويتي (KIO) في لندن لإدارة فوائض البلاد والعامة الحاكمة بشكل رئيسى . وأصبح مكتب الاستثمار في الوقت المعاصر جهاز الدولة الرسمي لتنفيـــذ غالبيـــة استثمارات الكويت العامة في الخارج. (The Financial tim, 1988: 52)

وفي السنوات الأولى من الاستقلال ، أنشات الحكومة حشداً هائلاً من المؤسسات الماليـــة للقيام بأعباء الاستثمار وتنفيذ برامج الحكومة الاقتصادية . ففي نوفمبر 1961 ، أعلن عن قيام الشركة الكويتية للاستثمار (KIO) كمؤسسة تجارية شبه حكومية (50%) حكومية ، و 50% خاصة) برأسمال يقدر بـــ (10.4) مليون دينار (تضاعف فيما بعد إلى 76 مليـــون دولار). وفي عام 1964 شكلت الدولة الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجيـــة (KFTCIC) بمشاركة رسمية تعادل (80%) وبرأسمال يقدر بـــ (20) مليون دينار ، ارتفع في منتصف السبعينيات إلى (100) مليون دولار . وكذلك أنشأت الحكومة الشركة الدولية الكويتية للاستثمار وشكل هذا الثلاثي ما يسمى بـــ (3K's) . (Khouja, 1979:195)

ورغبة في العمل العربي المشترك والمشاركة في عملية التنمية والتطور في العالم الثالث وإبراز وجه الكويت القومي ، شاركت الكويت مصر في إنشاء البنك العربي ــ الأفريقي في عام 1964 (كل دولة تمتلك (42.4%) . ومع عام 1970 قام البنك بتمويل (14) مـــشروعاً استثمارياً مباشراً في إفريقيا والدول العربية (37% و 449% على التوالي). إضافة إلى ذلك فإن النظرة البنكية العالمية والتوهج الاستثماري الكويتي توسع إلى حد يفوق حـــدود الكويـــت وقدرات شعبها ، وذلك عندما اندمجت البنوك الخاصة مع بعض الشركات المشتركة لتأســـيس بنك الكويت المتحدة في لندن (UBK) في عام 1966م.

ويمكننا القول بأن هذه المشاريع والخطط المالية كانت ذات دوافع سياسية ضئيلة مقارنة مع قروض احتياطي الدولة حيث أنها قد أسست بافتراض فوائد مالية معقولة وإيجاد بيئة استثمارية مكفولة ومضمونة . ولكن مع زيادة حجم الاستثمارات أصبحت الفرص للتأثير السياسي والعواقب الخارجية أكثر وأعظم من ذي قبل. (اسيري ، 1993: 89)

المطلب الأول : قنوات ضخ المساهمات الكويتية :

تنوعت هذه القنوات تنوعاً كبيراً بمضي الوقت منذ تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام 1961 م لأسباب ثلاثة :-

السبب الأول سخاء الأربحية الكويتية على المستويين الرسمي والشعبي وبخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1974م والرغبة في تخفيف المعاناة عن الشعوب الفقيرة.

السبب الثاني هو رغبة دولة الكويت في المساهمة بتعويض جانب من تداعيات تحلل الدول الصناعية المتقدمة من وعودها التي قطعتها على نفسها بالمساهمة في المساعدات والإعانات للدول الأكثر فقراً وهو ما كان مثار نقد شديد من بعض من تولوا منصب الأمين العام للأمم المتحدة ، وكذلك من منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة ذاتها ، رغم أن أعضاء المنظمة الدولية سبق أن اتفقوا فيما اسموه "عقد التنمية" على تحديد نسبة 1% من الدخل المحلي الإجمالي للدول الصناعية الغنية مساهمة في مساعدة دول العالم الثالث النامية وتعويضاً لها عن القرون التي خضعت فيها مواردها للاستنزاف الاستعماري . ونتيجة لعدم التزام الدول الصناعية المتقدمة بوعودها انخفضت مساهماتها إلى 0.2% وأحياناً 0.1% من دخولها . والمفارقة المعروفة للباحثين في العلوم السياسية ، أن هذه الدول قد مارست ضغوطاً شديدة على دول مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد لتعويض هذا الفرق وزيادة مساعداتها وقروضها للدول النامية في الوقت الذي أكدت فيه الإحصاءات الدولية أن دخول دول النفط العربية في الخليج "مجتمعة" لا تمثل سوى 86% فقط من الدخل القومي الإجمالي لدولة واحدة في السوق الأوربية المشتركة في منتصف الثمانينات وهي إيطاليا التي كان اقتصادها في تلك المرحلة يعتبر من أضعف اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا. (ربيع ، 2005 : 375)

السبب الثالث لتنوع قنوات ضخ المساعدات الكويتية وزيادتها فهو استجابة دولة الكويت لوازع التخفيف قدر إمكاناتها المحدودة من ظاهرة الاستقطاب العالمي الخطيرة إلى دول متقدمة قليلة شديدة الثراء ، ودول كثيرة أخرى شديدة الفقر بسبب الخلل المتنامي في نصيب كل من الطرفين من التجارة العالمية وما ترتب على هذه الظاهر من ازدياد الخلل في ميزان مدفوعات تلك الدول وانتشار المجاعات والأوبئة التي زادت تفاقماً نتيجة الحروب الأهلية التي فرضت عليها أحياناً والكوارث الطبيعية الناجمة عن العبث ببيئة كوكب الأرض بسبب زيادة النشاط الصناعي وانبعاث الغازات الضارة (CFC,s) والاحتباس الحراري ... وتشير الإحصاءات الدولية والكويتية إلى أن نصيب دولة الكويت من تقديم المساعدات والإعانات والقروض قد قفز في بعض السنوات قبل الغزو العراقي إلى 3% (وليس 0.3%) من دخلها

المحلي الإجمالي في الوقت الذي لا يزال فيه أمناء المنظمة الدولية وهيئاتها المتخصصة يلحون في الرجاء ويناشدون الدول الغنية المتقدمة دون جدوى أن ترفع مساهماتها إلى 0.7% من دخولها القومية الإجمالية. (ربيع ، 2005 : 376)

المبحث الخامس

التطور التاريخي لدور المساعدات الخارجية ودوافع مانحي المساعدات

تلعب المساعدات الخارجية دوراً هاماً في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية والأمنية للـــدول المانحة ، ويستطيع المتتبع لحركة الاقتصاد الدولي أن يلحظ بجلاء الارتباط الوثيقي الذي لازم تدفق المساعدات الخارجية كما ونوعاً مع التطورات والتغيرات السياسية والاقتصاية الدوليـــة المتسارعة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وقد مر تطور المساعدات الخارجية بمراحل ذات معالم بارزة منذ تلك الفترة نوجزها فيما يلـــــي :-

- لإحكام سيطرتها على الأوضاع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ســـارعت الولايات المتحدة إلى إنشاء مؤسسات بريتون وودز وإخراجها إلى حيز الوجـــود ، بعـــد أن ظلت فكرتها مختمرة في إطار النظام الرأسمالي منذ تفجر أزمة الكساد الكبيرة في الثلاثينيات ، وقد شهد عام 1944م ميلاد المؤسستين العملاقتين ، صندوق النقد الدولي والبنك الـــدولي للإنشاء والتعمير ، حيث تركزت أهداف الصندوق في إرساء دعائم نظام مـــستقر الحركـــة للدفعيات الدولية ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات والنقد الأجنبـــي بينمـــا انحـــصرت أهداف البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية وشئون الاستثمار. (مكاوي ، 2001 : 117)

- لقد شكل مشروع مارشال لمساعدة أوربا والذي تبنته الولايات المتحدة عقب انتهـــاء الحرب العالمية الثانية أضخم مشروع مساعدات في التاريخ الحـــديث ، وهـــو المـــشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضـــعه الجنـــرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانيـــة ووزيـــر الخارجية الأميركي منذ يناير 1947 والذي اعلنه بنفسه في 5 يونيو 1947 في خطاب امام جامعة هارفارد وكانت الهيئة التي اقامتها حكومات غرب أوروبا للاشراف على إنفـــاق 13 مليار دولار أميركي قد سميت " منظمة التعاون والاقتصادي الاوربي" وقد ســـاهمت هـــذة الأموال في إعادة اعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الاوربية. ، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه المساعدات الخارجية للولايات المتحدة قبل عام 1940م 500 مليون دولار . وتعتـــرف السلطات الأمريكية بأن هذه المساعدات قد ساهمت في المحافظة على وجود قوي للولايـــات

المتحدة في أوربا في مرحلة الحرب الباردة وفي فتح أسواق للصادرات الأمريكيـــة وبنـــاء المؤسسات الرأسمالية الديمقراطية.

– قام الاتحاد السوفيتي بإنشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) 1949م رداً على مشروع مارشال واستهدف هذا المجلس العمـــل علـــى التغلـــب علـــى المـــشاكل الاقتصادية المترتبة على الحرب وتصفية الخلافات بين بلدان المنظومة الاشـــتراكية وبنـــاء جدار صلب أمام القوة الأمريكية ووقف تمددها نحو الشرق . ولقد لعبت المساعدات المقدمة من الاتحاد السوفيتي في إطار هذا المجلس دوراً هاماً في دعم خطي التكامل بـــين الـــدول الأعضاء وحافظت على تمساكه طوال فترة الحرب الباردة . (عبدالفتاح ، 2001)

– لعبت المساعدات الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوربية دوراً هامـــاً بعـــد أن تـــم إنشاؤها في عام 1957 من ست دول هي ألمانيـــا وفرنـــسا وإيطاليـــا وهولنـــدا وبلجيكـــا ولوكسمبورج لاسيما بعد أن أصبحت قوة اقتصادية دولية مرموقة ، ثم شكلت مع الولايـــات المتحدة واليابان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لتصبح المصدر الأساســـي مـــع الولايات المتحدة للعون والمساعدات الدولية. (مكاوي ، 2001: 118)

وقد بدا جلياً أن التوجه نحو الدول النامية لم يكن يجد أسبقية في سياسات الدول المانحة في ذلك الوقت ، ولم تكتسب المساعدات الدولية ملامحها البارزة في الدول النامية عموماً إلا منذ بداية عقد الستينيات وما أعقبها من تحول ، حيث شهد هذا العقد موجة التحرر من الاستعمار الغربي وتميز باندفاع حركة التحرر السياسي والاقتصادي . وقد أدت هذه الأوضاع المستجدة إلى تعديل ملحوظ في سياسات المساعدات الخارجية وبدا ذلك جلياً في أكثر من موقع ، حيث شهدت فترة الستينيات تعديلات جوهرية في إدارة المساعدات الخارجية في الولايات المتحدة ، حيث تم إنشاء الوكالة الدولية للتنمية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جون كنيدي في عام 1961م ، وأصبحت الجهة الوحيدة في الولايات المتحدة لتنسيق كل أشكال المساعدات الخارجية والاقتصادية والعسكرية . (عبدالفتاح ، 2001)

وتمشياً مع التحولات في بداية عقد الستينيات قام البنك الدولي بإنـــشاء الوكالـــة الدوليـــة للتنمية في بداية الستينيات (IDA) وفوضها منح القروض بشروط ميسرة للدول النامية الفقيرة ، كما أنشأ صندوق النقد الدولي قسماً في عام 1963م باسم تسهيل التمويل التعويضي بغرض

دعم الجهود المبذولة في الأقطار النامية تجاه أزمات التمويل الخـــارجي. (مكـــاوي،2001: 119)

المطلب الاول : فلسفة المساعدات الخارجية في ظل النظام الاقتصادي الدولى الجديد:

بالرغم من أن أهداف تقديم المساعدات الخارجية للدول المتلقية للعون كانت بارزة منـــذ نهاية الأربعينات ، إلا أن تداعيات الحرب الباردة والتغيرات الكبرى التـــي شـــملت النظـــام الاقتصادي الدولي في فترة السبعينيات والثمانينات أدت إلى تبدلات جوهريـــة فـــي طبيعـــة المساعدات الخارجية وتركيبها وتوزيعها الجغرافي ، خاصة بعد الانهيار الكبير الذي أصـــاب نظام النقد الدولي عام 1971م وفصل العلاقة الثابتة بين الدولار والذهب وما ترتب على ذلك من تعويم للعملات وفوضى نقدية واضطراب في أسواق العملات . وتعسفت أزمـــة النظـــام النقدي والمالي بالتطورات التاريخية في سوق النفط العالمي وبروز منظمة الأوبك والتى بدأت تعلب دوراً هاماً في تحديد الأسعار ، ونتيجة لهذه التغيرات تفجرت أزمة الركود التضخمي في نهاية السبعنيات وأوائل الثمانينات ، حيث تلازم التصاعد في معدلات التضخم العالية الناتجـــة عن معركة النفط لإعادة دوران فوائضه وتصديره في شكل قروض وتسهيلات تجارية نحـــو الدول النامية ، الأمر الذي شكل التربة الخصبة التي نمت في داخلها جـــذور ازمـــة الـــديون الخارجية واستفحالها في الثمانينات بدرجة كبيرة كما سنشير لاحقاً. (سيروان ، 2011 :93)

وفي ضوء هذه الأوضاع ونتيجة لها سارعت الدول المانحة خاصة الولايـــات المتحـــدة والاتحاد السوفيتي لتعديلات جوهرية في أساليب وأهداف المساعدات الخارجية حيث انتقلـــت هذه المساعدات من مرحلة التشتت والتزعزع على أكبر قدر من الدول المتلقية إلـــى مرحلـــة التركيز لهذه المساعدات وقصرها على مجموعة صغيرة من الدول ذات الوزن الاســـتراتيجي الكبير باعتبار قطباً رئيسياً لإدارة عملية التحول الإقليمي المنشود . وفي ذات الاتجاه سارعت المنظمات المالية المتعددة الأطراف إلى إجراء تغييرات أساسية في طبيعة وشروط المساعدات التي تقدمها وبدأت بذلك مرحلة جديدة مثلتها برامج التكييف الهيكلي. (مكاوي،2001 : 120)

تمثل برامج الإصلاح والتكييف التي بدأ الأخذ بها منذ منتصف الثمانينات إحـــدى أهـــم إفرازات أزمة التنمية في الثمانينات ونتاجاً طبيعياً لتعاظم المشاكل التي عاشها هـــذا العقـــد ، سواء في إطار الدول الرأسمالية أو في مظاهر عدم الاستقرار والفشل في النظام الاشتراكي أو

في أزمة الديون والتراجع التنمية الذي ضرب الدول النامية عموماً وأصاب اقتصادها وقطاعاتها الخارجية بوجه خاص بأضرار بليغة تمثلت في تدهور شروط التجارة وتزايد معدلات التضخم وضعف النمو الاقتصادي ، مما عمق حاجتها للقروض والمساعدات الخارجية لسد فجوة الموارد المتزايدة. (سيروان ، 2011 :94)

وبالرغم من أن الظروف الاقتصادية المذكورة تبدو في ظاهرها مبررا كافيا لظهور برامج التكييف باعتبارها ردة فعل طبيعية لمساعدة الدول الفقيرة لفك اختناقاتها التنموية ، إلا أن دراسة محتوي هذه البرامج من حيث المنهجية والسياسات والشروط المرتبطة بها ثم نتائج تطبيقها قد دعمت الاعتقاد الواسع الذي يقوده كثير من خبراء التنمية في العالم النامي في أن هذه البرامج إنما عملا استراتيجيا يهدف إلى إعادة ترتيب وهيكلة قسمة المل الدولية لمواكبة المستجدات والتطورات والدولية والتي اخذت تحدث شروخا كبيرة في جدار النظام الاقتصادي الدولي الجديد . (مكاوي ، 2001 : 121)

- دوافع مانحي المساعدات

تقسم هذه الدوافع إلى نوعين : دوافع سياسية ودوافع اقتصادية :

(أ) الدوافع السياسية:

ان الدول بصورة رئيسية هي التي تقدم المساعدات التي لها هذا النوع من الدوافع . وتنطلق هذه الدوافع عادة من المصالح الاستراتيجية والاهتمامات السياسية الخارجية للدول المانحة ، أو من أغراضها الأيديولوجية التي هي أغراض سياسية في مآلها ، وقد لخصت أهداف المساعدات الممنوحة لأسباب سياسية بهدفين توأمين هما :

(1) تشجيع أنظمة الحكم على أن تبدأ ، أو تواصل ، التوفيق بين سياساتها الخارجية وحاجات الدول المانحة ورغباتها.

(2) دعم أنظمة الحكم التي تعد "صديقة" وإبقاؤها في السلطة.

وغالباً ما تتجسد المصالح الاستراتيجية للدول المانحة في مواقف سلبية تتخذها حيال الدول المتلقية لمساعداتها . والأمثلة على ذلك متعددة ، منها أن الولايات المتحدة أوقفت مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لباكستان في تشرين الأول عام 1990 بعد تجدد مخاوفها من صنعها أسلحة نووية . وبعد إجراء الهند تجاربها النووية في أيار من عام 1998 ، أعلنت

اليابان ، وهي المانحة الأولى للمساعدات للهند ، تعليق هباتها إليها التي تصل إلى 3.5 مليار (ين) . وأعلنت استراليا وقف اتصالاتها الدفاعية مع الهند وكل مساعداتها غير الإنسانية . وهذا ما فعلته هولندا وبلجيكا وكندا ، وعلقت الدنمرك زيادة مقررة في مساعداتها التنموية للهند ، أما الولايات المتحدة فقد أعلنت فرض "عقوبات" اقتصادية على الهند. (الكاظم ، 2001: 160)

ومن الأمثلة الأخرى بهذا الشأن أن الولايات المتحدة كانت تقدم الفلبيين مساعدات تنمية ، وكان ذلك جزءاً من ثمن احتفاظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية فيها . ولكنها في عام 1991 خفضت تلك المساعدات عندما رفض مجلس الشيوخ الفلبيني تجديد المعاهدة الخاصة بتلك القواعد .

إن قطع مساعدات التنمية أو تخفيضها يمثلان تدخلاً في الشئون الاستراتيجية والسياسية للدول المتلقية ، ولكن بقاء هذه المساعدات بذاتها لا يعني قطعاً تحقيق أهداف التنمية المعلنة . وذلك أن القرارات الخاصة بتخصيص المساعدات ذات الدوافع السياسية قد تفصل عن القرارات الخاصة بجوهر برامج التنمية الاقتصادية التي تمولها هذه المساعدات . وهذه البرامج ينفذها أشخاص من القطاع الخاص أو المنظمات التطوعية الخاصة أو المنظمات الدولية غير الحكومية ، وهؤلاء لا تعنيهم شيئاً دوافع الدولة المانحة ، والواقع أن الهدف السياسي هنا يتحقق بمجرد تقديم المساعدات ، لا بالتنفيذ الناجح للأنشطة التي تمولها.

وهكذا فإن دافع الدولة المانحة لا علاقة له بمشاريع محددة ، ويتحقق غرض هذه الدول الرئيسي من المساعدة حين تستفيد هي نفسها . وبمعنى آخر ، أن نتائج المشاريع لا تهم الدولة المانحة نفسها. (Craven Mathew, 1996 : 120)

أخيراً ، هناك ما يسمى مساعدات التنمية الإنسانية ، التي يفترض أن يكون هدفها إفادة المتلقين ، على النقيض من المساعدات ذات الدافع السياسي ، . وثمة نمطان منها ، هما نمط برامج حقوق الإنسان ، ونمط الإغاثة عند وقوع الكوارث . وفي الأول ، قد توقف الدول المانحة مساعداتها في حالة استمرار انتهاك حقوق الإنسان. ولكن بعض الدول المانحة وسعت اهتماماتها الاقتصادية. ولربما كان هذا الضغط شبيهاً بالضغط الذي يمارسه الحصار الاقتصادي المفروض على بعض الدول. (Craven Mathew, 1996 : 121)

(ب) الدوافع الاقتصادية :

للأقطار النامية أهمية اقتصادية أسياسية للدول المتطورة من حيث كونها مصادر للأيدي العاملة والمواد الأولية واسواقاً لتصريف السلع وللاستثمارات . وتقدم الدول مساعداتها لأهداف اقتصادية مختلفة من بينها : ضمان أسعار سوق أعلى ، وضمان مبيعات للمزارعين في الدول المانحة ، وتغلغل الشركات في أسواق الدول المتلقية للمساعدات . وتعزز هذه الأهداف بشروط صريحة ملحقة بقسط كبير من المساعدات ، مثل فرض التزام على الدول المتلقية للمساعدات بأن تشتري جزءاً كبيراً من استيرادتها من المواد الغذائية من الدول المانحة ، وبشروط تجارية ، وهذا ما تفعله الولايات المتحدة وفرنسا . وفي أوروبا الغربية واليابان ثمة سعي تنافسي شديد لتمكين الشركات من الوصول إلى أسواق الشرق الأوسط.

وتحاول الدول المانحة بطرائق متعددة أن تخلق أوضاعاً تكون فيها الدول المتلقية معتمدة على السلع التي تبتاعها من تلك الدول اعتماداً كبيراً . وبذلك تخلق تبعية تجارية ، علاوة على التبعية السياسية التي تخلقها المساعدات الأجنبية بصورة عامة . وأبعد من هذا ، قامت المساعدات البنيوية بدور مكمل للعلاقات الاقتصادية الدولية التجارية في دمج اقتصادات العالم النامي في النظام الاقتصادي الدولي ، وبذلك أنشأت تبعية أوسع. (الكاظم ، 2001 : 163)

لقد فقدت الدول المتلقية الكثير من حريتها ليس من خلال العلاقات الثنائية فحسب ، بل كذلك من خلال العلاقات المتعددة الأطراف ، أي التي تجسدها وكالات دولية . وعلى سبيل المثال ، ينفذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية برامج للتكيف أو التصحيح الهيكلي . والصندوق الدولي هو الذي يصمم هذه البرامج ويقدم الاستشارات والنصائح بشأنها ، أمام البنك الدولي فيقدم القروض لتنفيذها . ولكن هذه البرامج تفرض في العادة عدداً من الشروط على الدول المتلقية أهمها وأخطرها : تخفيض قيمة العملة الوطنية ، وتقليص الإنفاق العام ، وإنهاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية ، وإزالة القيود على التجارة والاستمثار الأجنبي ، وتحرير الأسعار ، وتقليص الأجور ولاسيما في القطاع العام ، وزيادة الضرائب ، وإجراء تغييرات في اسعار الفائدة. وبهذا تصبح هاتان الوكالتان الصانع الحقيقي لأهم القرارات الاقتصادية الداخلية ، في حين تفقد الحكومات سيطرتها عليها.

وقد انتقد هذه الشروط عدد من الباحثين وحكومات العالم النامي التي خاضت مفاوضات اقتصادية صعبة مع الصندوق ، ووصفوها بأنها تدخل غير موسع في شئون دول ذوات سيادة. واشتدت هذه الانتقادات بعد إخفاق الإجراءات المشروطة في تحقيق هدفها المعلن وهو تنشيط النمو الاقتصادية . .(Marc Williams, 1994: 83)

المطلب الثاني : تطور المساعدات المالية الكويتية

تعد دولة الكويت من البلدان العربية الخليجية المانحة للمساعدات الدولية حيث انسابت منها المساعدات للبلدان العربية والإسلامية منذ فترة الخمسينات وهي الفترة التي سبقت حصولها على الاستقلال السياسي .

وفي عام 1961 أنشئ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بهدف تقديم القروض الميسرة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وكان رأس مال الصندوق وقت تأسيسه 50 مليون دينار كويتي بلغ نحو 30% من إجمالي الدخل الفعلي للدولة وقت ذاك ، وقد زيد هذا المبلغ إلى 2000 مليون دينار عام 1980م . (الشراح ، 1994 : 28)

وقد تزايد تدفق المساعدات الكويتية إلى البلدان العربية والإسلامية مع تزايد تحقيق الفوائض المالية منذ أوائل السبعينات ، ثم ما لبثت الكويت أن اصبحت واحدة من أكثر الدول تقديما للمساعدات الإنمائية وخاصة بعد تصحيح أسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973م .

وتضم قنوات تقديم المعونات الكويتية مجموعتين من القنوات ، الأولي داخلية والثانية إقليمية ودولية :

أ) مجموعة القنوات الداخلية :

وتتمثل هذه القنوات في الآتي :-

1) وزارة المالية
2) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
3) وزارة الصحة
4) وزارة التربية
5) مؤسسات التعليم العالي
6) الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي (وزارة الخارجية)
7) بيت الزكاة
8) المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية
9) بيت التمويل الكويتي
10) جمعية الاصلاح الاجتماعي

11) الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية 12) جمعية النجاة الخيرية – صندوق إعانه المرضي

13) اللجنة الكويتية المشتركة للإغاثة 14) لجنة مسلمي افريقيا

15) جمعية إحياء التراث الاسلامي 16) جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية

ب) المنظمات الإقليمية والدولية (الشراح ، 1994 : 29)

وتتمثل هذه القنوات في كافة المنظمات العربية والاقليمية والدولية وهي :-

1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية

2) البنك العربي الافريقي للتنمية

3) صندوق النقد العربي

4) صندوق الأوبك 5) شباك التسهيلات النفطية بصندوق النقد الدولي

تطور العون الإنمائي الكويتي :

ويوضح الجدول رقم (1) تطور المعونات الكويتية منذ 1973 الى عام 1990 ونسبة المعونة مقارنة بتلك النسبة المقدمة من مجموعة الداك ، حيث يتبين أن اجمالي هذه المعونات قد بلغ نحو 18689.3 مليون دولار خلال هذه الفترة بمتوسط يبلغ نحو 1038.3 مليون دولار سنويا ، وبالاضافة الى ذلك يتبين من الجدول ما يلي : (الشراح ، 1994 : 31)

1) ان نسبة المعونة الى الناتج القومي كانت تزيد على 8% في بعض سنوات السبعينات حتي عام 1984 كانت تقارب 4% وأخذت في الانخفاض التدريجي في النصف الثاني من الثمانينات بسبب انخفاض العائدات النفطية في تلك الفترة لتصل إلى 0.40% عام 1988 وعاودت الارتفاع مرة اخري اعتبار من عام 1989 وقفزت الى 6.57% عام 1990 .

2) أن مقارنة نسبة المعونات الكويتية الى جملة الناتج القومي مع نظيراتها في الدول الصناعية ممثلة بدول الداك تبين أن نسبة المعونة الكويتية قد بلغت في بعض سنوات السبعينات أكثر من 27 مرة عن نسبة المعونة في الدول المتقدمة كما كانت تقارب 15 مرة بالنسبة إليها في معظم سنوات ذلك العقد ، ومع تقلص عائدات النفط في عقد الثمانينات استمرت في النصف الأول منه قريبة من 11 مثلا ، ثم تراجعت تدريجيا لتصل الى 1.58 مرة بالنسبة الى المعونة في تلك الدول وقفزت عام 1990 لتصبح أكثر من 18.7 مثلا لها .

ومع تزايد واستمرار المعونات الكويتية على النحو المشار اليه استحقت الكويت لدى كثير من الدول المدينة عربية وغير عربية مبالغ كبيرة كديون على هذه الدول ، وعلى الرغم من ذلك وفي ظل تأكيد ايمان الكويت لانتمائها العربي والإسلامي وإيمانها بقضية التنمية الدولية فإنها لم تجار الدول الصناعية ومؤسسات التمويل الدولية في التشدد في منح مساعداتها إلى البلدان المدينة ، خاصة بعد تعثر كثير من هذه الدول في عملية السداد .

واكثر من ذلك أنها اتخذت موقفا ايجابيا تجاه قضية المديونية العالمية مناصرة للبلدان الناميـــة وتخفيفا من أعبائها اللازمة لعملية النهوض الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بنوعية الحيـــاة لشعوبها . (صندوق النقد الدولي IMF، 1990 :5)

جدول رقم (1)
تطور المعونات المقدمة من دولة الكويت الى
البلدان العربية والاسلامية والصديقة خلال الفترة (1973 - 1990)

(ميلون دولار)

السنوات	مقدار المعونة	نسبة المعونة الى الناتج القومي %	نسبة المعونة في مجموعة دول الداك %	نسبة المعونة الكويتية الى نسبة المعونة دول الداك (مرات)
1973	566	8.34	0.30	27.83
1974	1193.8	5.22	0.33	15.81
1975	1646.2	7.12	0.36	19.77
1976	2055.5	5.43	0.35	15.51
1977	1734.4	8.26	0.33	25.00
1978	1229.7	5.17	0.35	14.77
1979	706.6	3.48	0.35	9.94
1980	1105.5	3.40	0.37	9.19
1981	1159.3	3.61	0.35	10.31
1982	1165.3	4.22	0.38	11.10
1983	1069.0	3.85	0.36	10.69
1984	1021.6	3.82	0.36	10.61
1985	716.9	2.96	0.35	8.46
1986	620.5	2.85	0.35	8.14
1987	201.5	1.85	0.35	5.28
1988	415.8	0.40	0.36	1.11
1989	415.8	0.54	0.34	1.58
1990	1666.0	* 6.57	0.35	18.77
المجموع	**18689.3**	----	----	----

المصدر :

IMF: The Composition and Distrbution of Financial Assistance From Arab Com-tries and Arab regional Instutions, Working paper, july (1990), p5

* الناتج القومي الإجمالي في هذه السنة 7407 مليون د.ك حسب تقديرات الحسابات القومية في المصدر التالي : الإدارة المركزية للإحصاء : تقديرات أولية للحسابات القومية خلال السنوات من 1989 الى 1992 والخسائر غير العادية الناتجة عن الغزو العراقي ، وزارة التخطيط ، دولة الكويت يناير 1993 جدول (1)

مبادرة أمير دولة الكويت بإلغاء ديون الدول المتعثرة :

جاءت مبادرة أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمة الله التي اعلنها امـــام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28سبتمبر 1988 تأكيد لدور الكويت الرائد في تحقيق التنمية الدولية ، وانطلاقا من انتمائها الثابت للعروبة والإسلام ومجموعة دول عدم الانحياز ، وسعيها الدائب لتحقيق السلام العالمي والرخاء لكافة الدول الصديقة .

ولعل أهم ما يميز هذه المبادرة التي تنادي بإلغاء الديون عن الدول الأكثر فقرا في العالم انها تتسم بالجدية من قبل دولة دائنه ، كما تتسم بالواقعية فيما يتعلق بالنظر إلـــى المـــشكلات الحقيقية التي تواجه الدول النامية وتعرقل مسيرتها التنموية ومن أهمها مشكلة الـــديون ومـــا تستنزفه خدمتها (أقساط وفوائد) من فوائض عملية التنمية في البلدان المدينة .

وقد قوبلت المبادرة بردود فعل متصاعدة على مستوى المجتمع الدولي وكثير من قيادات الدول ، وقد اعتبرت مجموعة الـــ 77* هذه المبادرة خطة العمل التي يجب ان تتمحور حولها الدورة الخامسة للأمم المتحدة التي انعقدت في نهاية عام 1990 في ظل مساندة الدول العربية والإسلامية لتكون بمثابة المشروع العادل لإقامة علاقات جديدة بين الشمال والجنوب .

وإن أهم ما تبرزه هذه المبادرة هو منطق الكويت ونظرتها الى المساعدات الدولية حيث انها تنظر الى هذه المساعدات على انها وسيلة لتحقيق الخير والرخاء في كافة بلدان العـــالم ، وتقوية أواصر الصداقة والمصالح المشتركة بينها وبين الدول المتلقية وليس على انها وســـيلة استثمارية لتحقيق الربح فقط ، كما تفعل الكثير من الجهات غير العربية المانحة للمساعدات .

وفيما يتعلق بمساعداتها العربية فإنها تنطلق في تقديمها ليس فقط من تلك المبادئ المشار اليها ولكنها ايضا تنطلق من انتمائها القومي العربي والإســـلامي ومـــن الايمـــان بالتزامهـــا التاريخي تجاه امتها. (الشراح ، 1994 : 35)

* مجموعة سبع وسبعين (بالإنجليزية: Group of 77) هي تحالف مجموعة من الدول النامية. وهدف هذه المجموعة هو ترقية المصالح الاقتصادية لأعضائها مجتمعة، بالإضافة إلى خلق قدرة تفاوضية مشتركة ضمن نطاق الأمم المتحدة. كانت نواة تأسيس المجموعة في الأصل تتكون من 77 عضوًا مؤسسًا ولكن المجموعة توسعت لتضم حاليا 130 دولة.

المطلب الثالث : المحددات السياسية لفعالية المساعدات الخارجية للتنمية في العالم العربي

يقصد بالمحددات السياسية تلك المتغيرات المتعلقة بالنظام السياسي في الدول المتلقية للمساعدات، أو بعبارة أخرى تلك المتغيرات ذات السمات السياسية Political Characteristics وبالرغم من تعدد التعريفات الأسمية للنظام السياسي ، ومنها التعريف بأنها المؤسسات الرسمية وغير الرسيمة التي تضطلع بصنع أو تؤثر في صنع القرار العام داخل حدود الدولة (السياسة الداخلية أو المحلية) وفي علاقاتها مع الوحدات الدولية سواء أكانت دولاً أم منظمات حكومية وغير حكومة (السياسة الخارجية).

وقد يرى البعض في التعريف السابق بعض الاتساع الذي مرده إلى إمكانية إدراج كثير من المؤسسات والجماعات التي تؤثر على صنع القرارات المحلية والخارجية سلباً أو إيجاباً . والحقيقة أن هذا الاتساع مقصود لأن من السمات الرئيسية لصنع السياسات العامة Public policies أنها تتسع لتشمل المجالات كافة لأن ثمة جانباً سياسياً في صنع سياسات التعليم والصحة والإسكان والاقتصاد بالطبع ، يماثل إن لم يتفق في كثير من الأحيان لاسيما في الدول السائرة على درب النمو ذلك الجانب السياسي المتعلق بسمات النظام السياسي بالمعنى الضيق مثل العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين السلطات ، وشكل النظام الحزبي وطبيعة النظام الانتخابي وأسلوب تداول السلطة والتحالفات الإقليمية والدولية ... إلخ. (الحمد ، 1999: 84)

ونظراً لطبيعة الموضوع يتبين لنا التعريف الإجرائي التالي للمحددات السياسية من خلال التركيز على المؤسسات والجماعات والظاهرات السياسية ذات التأثير على قدرة النظام السياسي على استخدام المساعدات الخارجية بطريقة فعالة . وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلـــــي :

1- مدى ديمقراطية النظام السياسي . وهل يتسم النظام بكونه نظاماً ديمقراطياً أم سلطوياً؟
2- مدى حرية النخبة الحاكمة في اختيار البدائل بمعنى مدى قدرة النخبة الحاكمة على تغيير سياساتها وقدرتها على تحمل الثمن.
3- مدى قوة جماعات المعارضة التي تعمل خارج النظام القائم وهل تمثل تهديداً جدياً للنظام؟

4- درجة الاستقرار السياسي في النظام ، وهل هي مرتفعة أم متوسطة أم منخفضة؟

5- مستوى العنف السياسي لاسيما في العلاقة بين الحكام والمحكومين ، أي درجة استخدام النظام للعنف الحكومي الرسمي لقمع المعارضين لبعض سياساته، ودرجة استخدام جماعات المعارضة للعنف في مواجهة النظام.

6- درجة الشرعية التي يتمتع بها النظام الحاكم لدى المحكومين ، أي مدى رضا المحكومين على السياسات الحكومية لاسيما في حالة اتباع النظام السياسية لسياسات اقتصادية تؤثر بالسلب – وبخاصة في المدى القصير – على قطاعات واسعة من المحكومين.

7- درجة كفاءة الجهاز الإداري الذي يضطلع بتنفيذ السياسات العامة ومدى استقلاله عن الحكومة او عن الحزب الحاكم.

8- مستوى الفساد السياسي والإداري لاسيما فيما يتعلق بتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

9- العلاقات الإقليمية والدولية التي تتمتع بها الدولة المتلقية للمساعدات ، وهل تستطيع دولة ما في حالة قطع المساعدات أن تجد بديلاً أو بدائل ؟ وهل يمكن قطع أو تخفيض مساعدات إقليمية أو دولية قائمة بسبب موقف الدولة المتلقية من قضايا إقليمية أو دولية على غير رغبة الدولة أو الدول المانحة ؟

10- مدى التزام الدولة المتلقية للمساعدات بنصائح المؤسسات الدولية ذات العلاقة لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. (خربوش ، 2001 :203)

ملخص الفصل الثاني

ومن خلال ما تم استعرضه سابقاً نجد أن الكويت مرت بمراحل عديدة سواء من اتفاقيات ومعاهدات وقد التزمت بها دولة الكويت ، وكذلك كانت الكويت حريصة على الحضور بكافة الاجتماعات والمؤتمرات التي كانت تجمع كافة الدول العربية معا وكانت دائما حريصة على استقرار كافة الدول العربية ومساعدتها في ازالة الاحتلال ووصولها للحرية لكافة الدول العربية جميعا ، وكذلك كانت الكويت قد عقد عدة اتفاقيات سواء لاستخراج البترول او اتفاقيات في المجال الانساني مع الدول الاجنبية وبالأخص مع امريكا ، وعلى مر التاريخ نجد ان الكويت كانت حريصة على استقرار الدول المجاورة له ورسم الحدود حتى لا يمكن لأحد التعدي على دول اخري مجاورة ، وكذلك على استقرار وامان ابناء دولة الكويت داخل الوطن والمحافظة علي حقوق وواجبات دولة الكويت سواء اتجاه ابناء الوطن او الدول المجاورة لدولة الكويت .

ونجد ان دولة الكويت من اولى الدول العربية التى اهتمت بالتعاون العربى الدولى وكانت تهدف من خلال هذا التعاون الى تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والمنظمات الدولية ولذلك فقد اختلفت الأساليب التى انتهجتها الكويت لدعم التنمية ولكن دون فرض مصالحها كما تفعل بعض مؤسسات التمويل الدوليه و بعض الدول الصناعية المتقدمة فى شعوب العالم النامى . ولذلك نجد ان المساهمات الكويتية لا تقترن بشروط مسبقة تهدد الدول المتلقية سياسيا او اقتصاديا و تحاول الكويت الدفع بعجلة الاستثمار فى الدول النامية من اجل زيادة طاقتها الانتاجية ومواجهة البطالة بها ورفع مستوى الخدمات والمعيشة وتشجيع الاستثمارات الداخلية بدلا من توجهها للخارج ، ونجد أن الأهداف التي وضعتها دولة الكويت للتعاون العربي الدولي هي بميثاق تعاون خيري وهو النهج التي تسير عليه دولة الكويت مع جميع الدول العربية والدولية وتجد ان هذه الاهداف ترجمت على ارض الواقع مع الدول العربية وأدركت بعد ذلك الكويت مدي معانة دول العالم الثالث ومدي احتياجها للمعونات فلم تتردد دولة الكويت في مساعدتها .

ومنذ استقلال الكويت وهى تأخذ الاعتبارات الانسانية عندما تقدم المساعدات للدول الشقيقة وهى بذلك تؤكد انتمائها العربى والاسلامى التى اهتمت به دوما من خلال الاهتمام بالقضايا العربية خاصة الصراع العربى الاسرائيلى وأيضا قضية السلام فى الشرق الأوسط حتى خلال فترات الحروب التى ساندت فيها العديد من الدول مثل مصر وسوريا حتى انه استشهد بها العديد من الجنود الكويتيين كما دعمت الكويت جيش التحرير الفلسطينى .

وعندما تم الاحتلال العراقى على الكويت لم يستطيع نظام الامن العربى فى منع هذا الاعتداء رغم الاتفاقيات المشتركة وأدى ذلك الى اختلال الامن بمنطقة الخليج العربى فكان تحرير الكويت عن طريق قوات عربية وغير عربية وقد اتجهت الكويت الى محاولة ملء الفراغ الأمنى واضعة نصب أعينها أمن منطقة الخليج حتى لا يترك لقوى خارجية تتسبب بالإخلال بالمصالح العربية ، حبث اتجهت دول مجلس التعاون العربي إلى توقيع ميثاق إعلان دمشق بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا في 1991/3/6م ويهدف هذا الإعلان الى وضع ترتيبات وتصورات أمنية تلبي الحاجات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وحاجات الأمن العربي الشامل وذلك نتيجة فشل النظام العربي السابق القائم على معاهدة الدفاع المشترك عام 1950م.

ومن خلال الاستعراض للاسهامات الكويتية المالية للقضايا العربية وهي توجيه النظر الى ما تقوم به دولة الكويت من جهد حثيث على حل كافة المشاكل والمساهمة في التخفيف من حده الكوارث التي تقع على الدول العربية ، وتتعدد صور هذه الاسهامات سواء في صورة مواد غذائية او طبية او مواد اولية بالإضافة الى المساهمات النقدية التي تهبها الى الدول الممنوحة ، ونجد ان دولة الكويت تعطي هذه الاسهامات والتي تفرضها عليها فعل الخير وما ينص عليها الاسلام لا لمطالب سياسية او اغراض اخري تنتظره الكويت من الدول الممنوحة ، والأمثلة على ذلك كثيرة فلقد قامت دولة الكويت بسقوط كثير من الديون على دول عربية بعد حرب التحرير بالرغم من ان هذه الدول كانت مع غزو العراق للكويت ، وبالرغم من ذلك كانت الكويت تنظر للأمام وليس للخلف حيث ان ما ماضي انتهي ونحن في عصر جديد من التسامح ، وكذلك الديون على الدول الفقيرة في العالم الثالث وفي افريقيا .

ومن المقارنة بين ما تقوم به دولة الكويت والدول الاخرى في المساهمات النقدية والمساعدات نجد أن دولة الكويت تقوم بكثير من التحرك دون النظر الى الدول الاخري او الانتظار لما تقوم به باقي الدول فسوف نجد ان الكويت تتفوق بأكثر من 27 مرة بالعون من الدول الصناعية والتي تهدف من خلال المساعدة لما تعود عليها من هذه المساعدة بعكس ما تقوم به الكويت .

ولا يخفي على أحد ان دولة الكويت تحتضن داخل الدولة وخارجها كثير من المنظمات والهيئات الدولية والعربية والاقليمية والإسلامية المتخصصة للعون وتدعمها بشتى الصور .

ولقد عرف مسؤولي دولة الكويت قيمة ودور سياسات التمويل والمعونات المالية وإسقاط الديوان التي كانت تنتهجا دولة الكويت اثناء الغزو الغاشم من العراق لدولة الكويت فلقد اظهرت هذه الازمة مدي شعبية دولة الكويت بين العالم وكذلك جنت الكويت ما كانت تزرع

من خير في مساعدة جميع الدول بلا استثناء فلقد قامت كثير من الدول بالتضامن مع الكويت والوقوف بجانبه للخروج من هذه الازمة .

فلقد كانت من اهم اهداف انشاء صندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام 1961م هي مساعدة الدول العربية في البنية التحتية والتعليم والصحة والمشاريع التنموية وكذلك المساعدة في عمل دراسات الجدوي لهذه المشاريع .

ولم تغفل الكويت عن نموا استثماراتها الاقتصادية بعد زيادة مضاعفة ايرادات النفط في السبعينيات لكي تنوع من تركيبتها الاقتصادية وتحافظ عليها وتنمو بها الى اعلي المستويات ، وكذلك انشأت المؤسسات المالية لتنفيذ برامج الحكومة .

الفصل الثالث

المساعدات المالية الكويتية

تعد المساعدات المالية التي تقدم الى العالم الثالث او الدول النامية هي يد العون التي تقدمها الدول الصناعية والمتقدمة لهم ، ولكن هذه المساعدات المالية تختلف من اهدافها من دولة الى دولة ومن مؤسسة الى اخري ، ولكننا هنا نختص بالذكر دولة الكويت التي هي محل دراستنا الحالية لذا قامت الباحثة بتقسيم هذه الفصل الى ما يلي :-

المبحث الأول : مفهوم وأهداف المساعدات الانمائية (المالية الكويتية)

المبحث الثاني : الصندوق الكويتي للتنمية العربية

المبحث الثالث : مجالات المساعدات الدولية الكويتية

المبحث الأول

مفهوم وأهداف المساعدات الانمائية (المالية الكويتية)

حظيت قضية المساعدات الإنمائية باهتمام كبير من قبل المفكرين والقيادات السياسية في العديد من دول العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ممثلة بمشروع مارشال لإعادة اعمار اوروبا الغربية واليابان، وفي العديد من المؤتمرات العالمية مثل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري في المكسيك عام 2002 م ، الذي أكد أهمية المساعدات الإنمائية بوصفها تمثل مصدراً مهماً في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن كونها تمثل شكلاً من اشكال التعاون الاقتصادي بين الدول ، يسهم في تعزيز العلاقة بين الدول المانحة والدول المتلقية لتلك المساعدات. (حيدر ، 2003 : 172)

وشهد مطلع الألفية الثالثة تحولاً جوهرياً في أهمية المساعدات والمعونات الإنمائية في تحقيق التنمية للدول النامية ، فلم يعد ينظر بعد إعلان الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر 2000م إلى التنمية الاقتصادية بوصفها عملية تتجسد في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، بل أضحى لها منظور أشمل يتمثل في زيادة القدرات البشرية والتقنية ، والعمل على تخفيض معدلات الفقر ، والمحافظة على البيئة. (الهيتي ، 2006 : 284)

المطلب الأول : مفهوم المساعدات الإنمائية وأهدافها :

يقصد بالمساعدات الإنمائية الرسمية القروض والمنح المقدمة بشروط ميسرة من قبل مصادر رسمية بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعد التدفقات المالية ميسرة عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر مناسبة للمقترض من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية . وتعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك التي تحتوي عنصر منح لا يقل عن 20%، والتي تتضمنها القروض الميسرة كافة المقدمة من قبل المصادر الرسمية للدول النامية.

وتقسم المساعدات الإنمائية إلى قسمين : هما:-

أ- **المساعدات الثنائية** ، وتتمثل بالمساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخـــرى ، بموجـــب اتفاقيات ثنائية ويعاب على هذا النوع من المساعدات ارتباطها بالاعتبارات السياسية والأمنية .

ب- **والمساعدات المتعددة الأطراف** ، وتتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف بتقـــديم مساعدات وقروض ميسرة وتجارية للدول النامية ، ومن هذه المؤسسات البنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والبنوك الإقليمية للتنميـــة ، وهـــي تمـــنح أو تقرض هذه الأرصدة للدول النامية المستلمة لهذه القروض.

وتختلف دوافع هذه المساعدات ما بين الدول المانحة والدول المتلقية ، فغالباً مـــا تطلـــب الدول المتلقية هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتلخص في استقدام الموارد لتعزيـــز التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية ، أو لأغراض إنسانية كمحاربة الفقر ومواجهة الكـــوارث الطبيعيـــة والحروب ومعالجة الأمراض. (Almond,1966:101)

أما الدول المانحة ، فهي غالباً ما تقدم المساعدات لاعتبارات سياسية واقتصادية تتحق من خلالها مصالحها الذاتية ، وخير شاهد على ذلك تجربة المساعدات التـــي قـــدمتها الولايـــات المتحدة لبعض الدول النامية مثل زائير وزامبيا اللتين تتمتعان بموارد معدنية غنية ، فضلاً عن التنازلات السياسية التي تقدم من الدول المتلقية بما يتفق ومصالح الدول الرأســـمالية المانحـــة للمساعدات.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين تحول المسار إلى تحقيق أهـــداف التنميـــة للألفيـــة والمستهدفة لعام 2015 مقارنة بعام 1990م . **وتتمثل هذه الأهداف بما يأتـــي :** (الهيتـــي ، 2006 : 285)

- استئصال الفقر والجوع.
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.
- تعزيز المساواة بين الجنسين بإزالة التفاوت بينهما في مستويات التعليم كافة بحلـــول عام 2015م.
- تخفيض نسبة وفيات الأطفال.

- تحسين صحة الأم ، من خلال تخفيض معدلات وفيات النساء في أثناء الحمل والوضع.
- مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيذز) ووقف انتشار الملاريا وأمراض رئيسية أخرى.
- ضمان الاستدامة البيئية ، وزيادة نسبة الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015م.
- تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.

وتستخدم الدول المانحة ثلاثة أساليب عند تخصيص المساعدات تتمثل بالآتي :

1- **منح المساعدات بطريقة آلية:** ويتم هذا الأسلوب بناء على احتياجات الدول المتلقية ، وهو لا يحقق بصورة دائمة استخدام المساعدات.

2- **منح المساعدات بطريقة مشروطة :** ويستخدم هذا الأسلوب بوجود برنامج تنموي في الدولة المستفيدة .

3- **منح المساعدات بطريقة انتقائية :** ويستخدم هذا الأسلوب حالياً بعد القيام بدراسات متكاملة لكيفية رفع كفاءة استخدام المساعدات.

المطلب الثاني : تطور حجم المساعدات الإنمائية على المستوى العالمي:

استمرت المساعدات الإنمائية المقدمة للدول النامية ، والتي تشكل مساعدات دول لجنة المساعدات الإنمائية ، الحصة الكبرى منها ــ بالتزايد خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات والنصف الأول ممن عقد التسعينيات ، حيث ارتفعت المساعدات من نحو 42 مليار دولار خلال 1970 – 1974 م إلى 63 مليار دولار خلال 1980 – 1984م ، ثم إلى 284 مليار دولار للفترة 1990 – 1994م ، ثم انخفضت قيمة تدفقاتها الصافية خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات ، حيث بلغ إجمالي هذه المساعدات قرابة 268 مليار دولار. (Almond,1966:101)

ويعود أسباب انخفاض حجم المساعدات الإنمائية المقدمة خلال الفترة 1995 – 1999م إلى تزايد العجز في موازنات دول منطقة التنمية والتعاون الاقتصادي ، حيث سعت هذه الدول

إلى خفض إنفاقها العام ، ومن ثم تخفيض حجم مساعداتها الإنمائية ويشكل هذا التراجع في المساعدات الإنمائية الدولية خطراً على الأوضاع الاقتصادية العالمية في ظل تصاعد أعباء المديونية الخارجية للدول النامية ، وشهدت الفترة 2000–2003م تصاعداً بسيطاً في إجمالي المساعدات الإنمائية حيث وصلت إلى 233 مليار دولار، أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي والقطاعي لهذه المساعدات ، فقد ذهب جلّها إلى الدول الإفريقية ودول آسيا وأمريكا اللاتينية ، كما انخفضت حصة المساعدات المواجهة إلى القطاعات الانتاجية لصالح المشروعات الاجتماعية ، مع مزيد من الاهتمام بالمعونات للمشاريع البيئية ، وعلى الرغم من أن أهداف التنمية للألفية توجه المعونة إلى الدول الأقل نمواً ، فإن هذه الدول غير محمية كلياً من قطع المعونة ، إذ من بين الدول الـ 49 الأقل نمواً ، ثمة 31 دولة منها تتلقى اليوم معونة (8.5% من معدل إجمالي ناتجها المحلي) أقل من تلك التي كانت تتلقاها في عام 1999 م ، والبالغة 12.9%. (الهيتي ، 2006 : 287)

ويمكن إيجاز أهم الأسباب التي تفقف وراء تخلف المساعدات الإنمائية الدولية عن تأدية دورها التنموي المطلوب بالآتي :-

- **دولياً:** انعكست التغيرات التي حصلت في دول أوربا الشرقية على مستقبل المساعدات المقدمة للدول النامية ، إذ قاد ذلك إلى تخلي هذه الدول عن تقديم المساعدات الإنمائية ، وفي الوقت ذاته تحولها إلى متلق للمساعدات من الدول المقدمة التقليدية للمساعدات.
- **سياسياً:** لا تزال الدوافع السياسية تمارس دوراً مؤثراً في المساعدات الدولية من الدول الصناعية التي تسعى دائماً إلى الإبقاء على نفوذها في الدول النامية عن طريق المساعدات الإنمائية ، فعلى سبيل المثال تتجه نسبة من المساعدات الخارجية الأمريكية إلى العراق وأفغانستان ، وغيرها من الدول التي تقع تحت النفوذ الأمريكي.
- **اقتصادياً:** تبرز هنا الشروط المرافقة للمساعدات الدولية ، وفي مقدمة تلك الشروط شرط امتلاك الدولة المتلقية للجدارة الائتمانية ، فمثلاً تقيد الولايات المتحدة معوناتها الدولية وتنظر إلى المعونة على أنها عبء يقع على دافعي الضرائب من وجهة نظر حسابات الدخل القومي. (الهيتي ، 2006 : 287)

سمات المساعدات الإنمائية الخليجية :

تكتسب المساعدات الإنمائية الخليجية الثنائية أهمية خاصة في التعاون الاقتصادي ، وتعكس شروطها الميسرة ، وأحجام تدفقاتها ، ونسبها العالية الدور الإيجابي الذي تقوم به الدول الرئيسية المقدمة للمساعدات في دعم احتياجات التنمية في الدول النامية.

وتوضح الحقائق التالية خصوصية المساعدات الإنمائية الخليجية وتميزها بشكل تبرز أهميته كأحد النماذج المهمة للتعاون الإنمائي بين الدول النامية :

- أن تدفق المساعدات الإنمائية الخليجية ، ــ على الرغم من تعدد مصادرها ــ وتنوع قنواتها يعتمد بصفة رئيسية على العوائد النفطية ، وكانت العوائد النفطية قد حققت وفورات خلال السبعينيات ، انعكست إيجابياً على حجم المساعدات المقدمة من هذه الدول ، وأدت الى تناميه.
- تتميز المساعدات الإنمائية الخليجية عن المساعدات التي تقدمها كثير من المصادر الدولية بأنها مساعدات غير مشروطة ، ويتمثل هذا التميز بانخفاض سعر الفائدة ، وطول فترتي السماح والسداد ، وبعدم تدخل الدول المانحة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول المستفيدة ، علاوة على مرونة وسهولة إجراءاتها.
- اتساع النطاق الجغرافي للمساعدات ، إذ بلغ عدد الدول المستفيدة من هذه المساعدات حتى نهاية عام 2003م نحو 127 دولة. (الهيتي ، 2006 : 288)

حجم المعونات والمساعدات الإنمائية الخليجية :

شهدت تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية مرحلتين مختلفتين خلال الفترة 1970 ــ 2003م ، تضمنت المرحلة الأولى 1970 ــ 1984م ، وهي الفترة التي شهدت ارتفاعاً في أسعار النفط وعائداته وقد اتصفت هذه المرحلة بتزايد حجم المساعدات الإنمائية الخليجية ، وبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة خلالها نحو 66.2 مليار دولار ، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 4.41 مليارات دولار بالأسعار الجارية، أما المرحلة الثانية 1985 ــ 1999م ، فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً في حجم المساعدات الإنمائية الخليجية بسبب تدهور أسعار النفط ، علاوة على تصاعد احتياجات ومتطلبات الدول المانحة الداخلية لتوجيه قدر أكبر من عوائد

النفط لاستكمال بنياتها الأساسية ودعم هياكلها الاقتصادية ، وقد بلـــغ إجمـــالي المـــساعدات الإنمائية الميسرة والمقدمة من دول مجلس التعاون خـــلال 1970 – 2003م نحـــو 114.6 مليار دولار ، ساهمت المملكة العربية السعودية بنحـــو 69.5% ، ودولـــة الكويـــت بنحـــو 16.5% ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 11.1%، ودولة قطر بنحو 2.3% وســـلطنة عمان بنحو 0.6%.(ماكينون ، 1997 : 76)

أما فيما يتعلق بمتوسط نسبة المساعدات الإنمائية الخليجية إلى الناتج القـــومي الإجمـــالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المانحة الرئيسية للمساعدات فقد بلـــغ 0.9% عـــام 2003م، وقد أنشئت بمساهمة كلا من : الصندوق الكويتي للتنميـــة الاقتـــصادية العربيـــة ، وصندوق أبو ظبي للتنمية ، والصندوق السعودي للتنمية.

وتأخذ هذه الصناديق شكل المؤسسات العامة ، وتتمتع بالشخصية القانونيـــة والمـــسئولية المالية المستقلة . وتعتمد بعض هذه الصناديق في مواردها على رؤوس الأموال التي تغطيهـــا الخزانة العامة للدولة ، علاوة على ما تحققه من إيرادات من عملياتها واســـتثماراتها ، كمـــا تتمتع بعض هذه الصناديق بحق الاقتراض من الأسواق المالية المحلية والعالمية وحق إصدار السندات. (الهيتي ، 2006 : 289)

وتأخذ مساعدات الصندوق في المجال الإنمائي أربعة أشكال تتمثل بالآتـــــي :

- قروض مباشرة للدول المستفيدة.
- تمويل مواز أو مشترك مع هيئات المعونة الثنائية أو المتعددة الأطراف.
- تقديم المنح لتمويل الدراسات الفنية في تمويلها أو بمشروعات أخرى.
- تقديم الخدمات الاستشارية المرتبطة بالجوانب الفنيـــة أو الماليـــة أو الاقتـــصادية أو القانونية للمشروعات ، أو التي تتعلق بالسياسات الإنمائية أو بتعزيز المؤسسات العاملة فـــي المجال التنموي.
- تعتمد السياسة الإقراضية التي يتبعها الصندوق الكويتي على طبيعة المشروع الممول ، وعلى الوضع الاقتصادي للدول المستفيدة من القروض ، **وأهم ما يميز هذه الـــسياسة مـــا يلـــــي :-**
  - تراوح مدة القرض من 12 إلى 55 عاماً، وتصل في المتوسط إلى 22 عاماً.

- تراوح مدة السماح من 3 إلى 6 سنوات ، وتصل في المتوسط إلى 4.5 سنوات.
- تراوح سعر الفائدة بين 0.5% و 7%، ويبلغ في المتوسط 3.4%.
- تعكس هذه الشروط ان عنصر المنح يتراوح من 16% إلى 85% ويبلغ في المتوسط 45.3% من قيمة كل قرض.
- يساهم الصندوق أيضاً في دعم حصول الدول المستفيدة على التمويلات المطلوبة لإنجاز المشروعات الإنمائية الكبرى من خلال مساهمته في نسبة لا تزيد على 50% من إجمالي قيمة المشروع.
- اقتصرت عمليات الصندوق حتى عام 1974م على الدول العربية فقط، إذ قدم لها قروضاً بلغت 3343 مليون دولار خلال الفترة 1962 ــ 1972م. وقد تمكن الصندوق حتى نهاية شباط/ فبراير 2005م من تقديم 667 قرضاً منذ تأسيسه ، شملت 101 دولة نامية وبقيمة إجمالية 11.3 مليار دولار ، وتوزعت قروض الصندوق على قطاعات مختلفة ، منها : النقل والمواصلات ، والزراعة ، والطاقة ، والمياه والصرف الصحي ، والاتصالات. وقدم الصندوق الكويتي منذ تأسيسه لغاية نهاية شباط/ فبراير 2005م نحو 228 معونة فنية ومنحة لتمويل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لعدد من المشاريع الإنمائية ، وبلغ إجمالي تلك المعونات نحو 93.480 مليون دينار كويتي (318.8 مليون دينار) توزعت على 176 دولة ومؤسسة. (الهيتي ، 2006 : 291)

المطلب الثالث: المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية:

وهناك بعض المؤشرات التي يمكن الاستشهاد بها لنجاح الكويت في مردودها السياسي من المساعدات المالية وهي :-

1- اعتراف عالمي واضح بدور الكويت في ميدان المساعدات الأجنبية ، خصوصاً من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون . وبلغت تلك النسبة بين 1974 و 1976 أكثر من 11% من الدخل القومي الكويتي وهي نسبة لم يعرفها من قبل ، وتتجاوز ما يقابها في الدول الصناعية بأكثر من ثلاثين ضعفاً.

2- المركز المرموق الذي تتمتع به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية وما تحقق بسببه من مزايا في دعم القضايا العربية في العديد من المناسبات.

3- التعاطف الملموس من قبل الدول النامية تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية التي تهم دول الخليج بصفة عامة ودول الكويت بصفة خاصة.

4- علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وعلاقات الصداقة التي تتمتع بها دولة الكويت على الصعيدين الإقليمي والدولي.

5- ما يلاقيه المستثمرون الكويتيون من ترحيب وتأييد من قبل أغلب الدول النامية التي تسعي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الكويتية.

برغم أهمية هذه المزايا فإن من الصعب قياسها كمياً . كما من الصعوبة بمكان أن نحدد إلى أي مدى يمكن أن تعزي مثل تلك المزايا إلى ما تقدمه الكويت من مساعدات بمعزل عن اعتبارات أخرى مثل حياد الكويت ومركزها الدولي أو حنكة ومهارة السياسيين الكويتيين. (الخجا ، 1984 : 61)

يستدعي تقويم المردود السياسي لمساعدات الصندوق مقارنته بالتكلفة الاقتصادية للمساعدات الممنوحة ، وتتمثل هذه التكلفة أساساً بالفرق بين معدل العائد على السندات طويلة الأمد المقومة بالدينار الكويتي من ناحية . ومتوسط الفائدة على صافي القروض المسحوبة وغير المسددة من ناحية أخرى . فلو اعتبرنا أن معدل العائد المذكور 8% سنوياً مثلاً ومتوسط الفائدة 3% تكون التكلفة الاقتصادية للقروض نحو 5% سنوياً.

واستناداً إلى هذه الافتراضات تقدر التكلفة الاقتصادية السنوية لمساعدات الصندوق الكويتي بين عام 1962/ 1963 و 1982/ 1983 ، بحوالي 140 مليون دينار أي ما يمثل نحو ربع قيمة القروض المسحوبة فعلاً. (الفقير ، 1995 ، 62)

معروف أن المردود السياسي للمساعدات سيستمر بالتحقق طالما أن هناك تدفقاً في المساعدات بما يكفي لاستمرار تأييد عدد من الدول المستفيدة ورغبتها في التعاون والوفاء بالتزاماتها ، إلا أن انقطاعها أو انخفاضها قد يكون له اثار عكسية ذات أهمية كبيرة.

ولهذا فإن الأمر يستدعي أن نستعرض أيضاً بعض النواحي السلبية الأخرى :-

1- أن اتفاقات القروض تتضمن شروطاً خاصة تتعلق بتنفيذ المشاريع وإدارتها وتشغليها على الوجه الأفضل . لكن كثيراً ما يترتب على تلك الشروط بعض الحساسيات من وجهة نظر الدول المستفيدة سواء في مرحلة المفاوضات أو في مرحلة المتابعة ، بالرغم مما يتميز به أسلوب العمل في الصندوق من مرونة.

2- اضطرار الكويت بسبب تطور أوضاع سوق النفط العالمية أو ارتفاع احتياجاتها الداخلية للموارد إلى الحد من حجم مساعداتها الخارجية ، مما قد يؤدي إلى نشوء تدفق للموارد بالاتجاه المعاكس ، أي أن يكون صافي تدفق الموارد لصالح الكويت.

3- تضطر الدول المستفيدة إلى عدم الوفاء بالتزاماتها نتيجة لتدهور أوضاعها الاقتصادية والمالية وذلك بالرغم من أن المساعدات الكويتية لتلك الدول تشتمل كما سبق الإشارة على عنصر منح كبير . ومعروف أن الصندوق الكويتي يصر في جميع الحالات على الوفاء بالالتزامات وفقاً لما تنص عليه اتفاقات القروض ولا يقبل بإعادة جدولة القروض مهما كان الأمر . ومع أن لمساعدات الكويت وضعها الخاص فإن الأثر السلبي لإيقاف الصرف من القروض بسبب الإخلال بأحد شروط اتفاق القرض أمر يصعب تجنبه.

يتبين بوضوح أن المردود السياسي المتوقع تحقيقه من المساعدات يفوق إلى حد بعيد النواحي السلبية التي تقدمت الإشارة إليها. (الخجا ، 1984 : 62)

ومنذ أن أسس في 1962 وحتى يومنا هذا يلعب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية دوراً مشابهاً لدور البنك الدولي ، بل هو يتفوق على البنك الدولي بإتباعه سياسة أكثر تفهماً ومرونة لأوضاع الدول العربية والنامية . ونتيجة لنجاح تجربته ولمردودة السياسي الكبير أسست الدول العربية صناديق .

ويعتبر الصندوق الكويتي من المؤسسات الرائدة بين مؤسسات التنمية التابعة للدول النامية . فقد تأسس في 1961/12/31 أي بعد استقلال الكويت مباشرة . وكان نشاط الصندوق حتى العام 1974 مقتصراً على الدول العربية ، إلا أنه تم تعديل قانونه في العام المذكور على نحو يسمح بتوسيع نطاق مساعداته ليشمل الدول النامية الأخرى. (الفقير ، 1995 ، 65)

ارتفع رأس مال الصندوق من 50 مليون دينار كويتي عند التأسيس إلى 2000 مليون في مطلع هذا العقد . وتجاوز رأس المال المدفوع في نهاية السنة المالية 1982 / 1983

الـــى 834 مليوناً . كما بلغت موارده نحو 1266 مليوناً . وبلغ عدد القروض الملتزم بهـــا نحو 1157 مليوناً . وبلغ عدد القروض الممنوحة 247 قرضاً موزعة على ستين دولة بينها 16 دولة عربية و 26 دولة أفريقية و 15 دولة آسيوية و 3 دول أخرى من مالطا وبابواغينيا الجديد وقبرص . كما قام الصندوق بتقديم مساعدات فنية بلغ مجموعها حتى نهاية السنة المالية المذكورة 17.6 مليون دينار. (الخجا ، 1984 : 60)

خصائص مساعدات الصندوق :

1- تتميز مساعدات الصندوق بالابتعاد عن النواحي السياسية والحياد من حيث طبيعة أو اتجاه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في الدول المستفيدة ، ومن المعـــروف أن الصندوق قدم مساعدات إلى دول عربية يغلب علـــى نظامهـــا الاقتـــصادي الطـــابع الرأسمالي . مثل المغرب والأردن ولبنان ، كما قدم مساعدات إلى دول عربية أخرى تسعى إلى تطبيق النظام الاشتراكي مثل اليمن الجنوبي والجزائـــر وســـوريا . ولـــم تقتصر هذه الميزة على الدول العربية فقط بل أنها امتدت لتشمل أيضاً الدول النامية . إلا أن درجة هذا الحياد كانت لها حدود قصوى بالطبع فعند نشوء عوامل تؤثر علـــى الأمن الوطني للكويت أو لبعض الأقطار العربية فإن وضع تلك المساعدات كان لابد أن يتأثر أيضاً.

2- تتميز مساعدات الصندوق الكويتي أيضاً بخلوها من القيود سواء من حيـــث توريـــد السلع والخدمات ذات المنشأت الكويتي أو العربي.

3- تتميز مساعدات الصندوق والاتفاقات التي تبرم بشأنها مع الدول المستفيدة بقدر مـــن المرونة قلما نصادفه في اتفاقات المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي فهـــي تتـــضمن تفهماً كبيراً للأوضاع والظروف السائدة في الدول المستفيدة.

4- انتماء الكويت لدول العالم الثالث واقتصار العاملين في الـــصندوق الكـــويتي علـــى مواطني الدول النامية يعتبر من العوامل الرئيسية في تباين نظـــرة الـــصندوق إلـــى المساعدات الممنوحة مع نظرة عدد من مؤسسات التنمية الأخرى ، وخصوصاً الدولية وبعض المؤسسات الإقليمية فأسلوب تعامل الصندوق مع الدول المستفيدة يشير الـــى توفر قدر ملموس من التحسس لاحتياجات الدول النامية.

ويتضح هذا الأسلوب أيضاً من خلال مساعدة تلك الدول على التفاوض مع المستشارين والمقاولين والموردين والممولين وغيرهم.

5- تتميز مساعدات الصندوق أيضاً بعنصر منح يصل في بعض الحالات إلى ما يزيد عن 80% ويبلغ متوسطه حوالي 50% . ويعرف عنصر المنح عادة بالفرق بين القيمة الأسمية للقرض الممنوح والقيمة الحالية لأقساط السداد والفوائد باستخدام سعر خصم يعادل 10% سنوياً . ويفوق عنصر المنح في حالة مساعدات الصندوق الكويتي ما نشهده بالنسبة للمؤسسات الدولية والإقليمية إلا أنه قد يقل في بعض الحالات عن عنصر المنح لمساعدات بعض الدول الصناعية.

6- فالمساعدات الممنوحة من خلال الصندوق تأخذ طابع المساعدات الثنائية بينما تأخذ المساعدات الممنوحة من خلال مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية طابعاً متعدد الأطراف . وتتيح المساعدات الثنائية حرية أكبر من التصرف سواء للدول المانحة للمساعدات أو للدول المستفيدة . أما المساعدات الدولية والإقليمية فتخضع لضغوط سياسية سواء من حيث التوزيع بين مختلف الدول أو من حيث ترسية العطاءات وتوريد السلع والخدمات أو اختيار االمستشارين الفنيين. (الخجا ، 1984 : 60)

دوافع مساعدات الصندوق:

بالنسبة للكويت فإن دوافع المساعدات الخارجية تختلف اختلافاً جوهرياً عن دوافع الدول الصناعية أو الدول الاشتراكية ويأتي في مقدمة هذه الدوافع مجموعة من الاعتبارات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تختلف طبيعتها عن الدوافع السياسية للدول الصناعية . ويمكن أن نستعرض أهم تلك الدوافع فيما يلي :

1- روابط الأخوة بين أقطار الخليج العربي وغيرها من الدول العربية والتي تعزي إلى أسباب قومية ودينية .

2- الرغبة في تطوير علاقات قوية مع الدول المجاورة لتدعيم أمن وسلامة واستقلال الكويت.

3- إدراك الكويت لأهمية تدعيم الاستقرار السياسي في المنطقة من خلال رفع المستوى الاقتصادي لأبنائها.

4- الشعور بالواجب لتقديم المساعدات للدول النامية لاعتبارات إنسانية.

5- تطوير مناخ مناسب لاجتذاب رؤوس الأموال الكويتية وتوفير الشروط اللازمة لتدعيم فرص نجاح المشاريع والاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات والمستثمرين الكويتيين.

6- الرغبة في تعزيز مركز ونفوذ الكويت على الصعيد العالمي.

7- الاهتمام بتدعيم التضامن بين دول العالم الثالث.

بالرغم من أن هذه الدوافع مترابطة وقد تبدو متداخلة في بعض الحالات فإنه يبدو أن هناك دوافع رئيسية ومشروعة تحتل أهمية قصوى في تفكير السلطات الكويتية المعنية ، يأتي في مقدمها تدعيم أمن واستقرار الكويت وتوفير التأييد اللازم للقضايا العربية وأهمها القضية الفلسطينية ، إضافة إلى الحصول على التجاوب اللازم مع تطلعات دول الخليج بصفة خاصة ودول "الأوبك" بصفة عامة في جهودها لحماية ثروتها القومية وزيادة إيراداتها من النفط. (الخجا ، 1984 : 61)

المبحث الثاني

الصندوق الكويتي للتنمية العربية

المطلب الاول : ما هو الصندوق الكويتي للتنمية العربية :

هو صندوق تم انشاؤه وإقامته على ارض دولة الكويت ، كما انه يمول من دولة الكويت ويتركز نشاط الصندوق في مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها ، وللصندوق في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يسلك كافة السبل التي يراها مجلس الإدارة مناسبة ضمن الحدود التي يرسمها قانون الصندوق ونظامه الأساسي .

تشمل تلك السبل على الأخص ما يلي:

- تقديم القروض والكفالات .
- تقديم المنح على سبيل المعونة العينية .
- المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي .
- الإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل دولة الكويت فيها . (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 2003)

وأهم القطاعات التي يسهم الصندوق في تمويلها تركزت بصفة رئيسية في قطاعات الزراعة والري ، والنقل والاتصالات ، والطاقة والصناعة ، والمياه والصرف الصحي .

يقدم الصندوق مساعداته إلى جهات متنوعة تشمل :

- الحكومات المركزية والإقليمية والمرافق العامة وغيرها من المؤسسات العامة .
- مؤسسات التنمية سواء منها الدولية أو الإقليمية أو المحلية وعلى الأخص مؤسسات التمويل الإنمائي .

هذا وتقدم مساعدات الصندوق على شكل قروض مباشرة أو كفالات أو تمويل موازي أو مشترك مع مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية أو الإقليمية ، كما يقدم المنح لتمويل الدراسات

الفنية والمالية والاقتصادية سواء تعلقت تلك الدراسات بمشروعات يسهم الصندوق في تمويلها أو غير ذلك .

ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول العربية والدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها ، وذلك طبقا للنظام الذي يقرره رئيس مجلس الوزراء ، وبما يتفق مع المصالح العليا لدولة الكويت ويخدم سياستها الخارجية إقليميا ودوليا .

كما يدخل في أهدافه تقديم القروض للوزارات والمؤسسات العامة القائمة على تنفيذ مشروعات الرعاية السكنية بدولة الكويت وكل ما يرتبط بها من بنية أساسية وخدمات رئيسية ومرافق عامة ، على أن لا يجاوز رصيد هذه القروض في اي وقت 25% (خمسة وعشرين بالمئة) من رأس مال الصندوق وتمنح هذه القروض وفقا للإجراءات السارية في شأن القروض التي يقدمها الصندوق للدول الأخري . (المادة الثانية من النظام الاساسي لصندوق التنمية الاقتصادية العربية)

كان الصندوق في بداية عمله تابعا لوزارة المالية بحكم أن الشيخ جابر الأحمد وزير المالية عند تأسيس الصندوق هو صاحب الفكرة ، ومن ثم أصبح الصندوق تابعا بشكل تلقائي لأي وزير يتولي حقيبة المالية – ولقد اقترح الشيخ جابر رحمة الله اقتراح بأن يكون للصندوق أهداف تخدم الكويت على المستوى الخارجي ، وأمر بفك الارتباط بين الصندوق ووزارة المالية وان يكون تابعا لوزارة الخارجية الكويتية على ان تقوم الخارجية بتوجيه أعمال الصندوق وجهودة بما يخدم مصلحة الكويت وهو ما وافق عليه الشيخ جابر . (صندوق الكويتي للتنمية ، 2012 : 13)

المطلب الثاني : مراحل تطور صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية

لقد شهد نشاط الصندوق خلال مسيرته عبر نصف قرن تطورات عدة تعكس استراتيجية ديناميكية منذ انشائه وحتي وقتنا هذا فالصندوق مر بـ 5 مراحل اساسية عبر 5 عقود مضت **فالمرحلة الاولي** اتسمت بأنها عربية خالصة وذلك من خلال اقتصار نشاط الصندوق على الدول العربية وذلك منذ عام 1961 وحتي عام 1974 ، ثم بدأت **المرحلة الثانية** والتي

شهدت التوسع الملحوظ على مستوي جهود الصندوق لتشمل التوسع الملحوظ على مستوي جهود الصندوق لتشمل دولا فقيرة تضررت جراء حرب عام 1973 وهي دول أفريقية غير عربية ، وفي عام 1985 بدأت **المرحلة الثالثة** من التطور المستمر لنشاط واستراتيجية الصندوق ، وهي من المراحل المهمة في مسيرته حيث نجح الصندوق خلال هذه الحقبه الزمنية في زيادة عدد الدول المستفيدة من جهوده الانمائية ليصل الى 65 دولة وذلك بعد ان استطاع الصندوق من تمويل نفسه ذاتيا من خلال أرباحه.

وتأتي **المرحلة الرابعة** في خضم النشاط المتزايد للصندوق حلت كارثه الغزو الصدامي للكويت ، ورغم صعوبة الموقف ودقة الظرف الذي تمر به الكويت إلا ان الصندوق دأب على مواصلة نشاطه من مقره في العاصمة البريطانية لندن ، حيث قدم الصندوق خلال هذه الفترة 11 قرضا بقيمة تجاوزت الـــ 116.8 مليون دينار وهو الامر الذي زاد من تقدير العالم لدولة الكويت وعزز ابراز قضيتها العادلة على الساحة الدولية ، وبعد التحرير بدأت **المرحلة الخامسة** حيث تميزت بالتوجه لدعم الانشطة الاجتماعية والبيئية إلى جانب التنمية البشرية .

المرحلة الاولي : 1961 الى 1974 بداية برأسمال 50 مليون دينار واقتصار النشاط على الدول العربية فقط .

المرحلة الثانية : 1974 الى 1986 توسع ملحوظ في النشاط ليشمل دولا افريقية غير عربية دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا (بوروندي ، مدغشـــقر وغيرها من الدولة الافريقية).

المرحلة الثالثة : 1986 الى 1991 تمويل ذاتي من الارباح وزيادة عدد الدول المستفيدة ليصل إلى 65 دولة .

المرحلة الرابعة : 1991 الى 1992 الاصرار على مواصلة النشاط خلال فترة الغزو وتوقيع 11 اتفاقية زادت من تقدير العالم لدولة الكويت .

المرحلة الخامسة : 1992 الى الان – التوجه لدعم الأنشطة الاجتماعية والبيئية والبشرية بعد التحرير. (صندوق الكويتي للتنمية ، 2012 : 25)

وحين أنشئ الصندوق الكويتي للتنمية في عام 1961م كان الوحيد من نوعه كأول مؤسسة للمساعدات الإنمائية تؤسس في العالم النامي ... وهو مثال جيد يرينا كيف يمكن لبلد

صغير أن تضطلع بدور بناء في المجهود العالمي من أجل التنمية المستدامة' روبرت مكنمارا (الرئيس الأسبق للبنك الدولي)

ان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مؤسسة عامة أنشأتها دولة الكويت في31-12-1961 (عام الاستقلال) لتقديم المساعدات للدول العربية والدول النامية الأخرى لتنمية اقتصادياتها ولتعزيز أواصر التعاون والصداقة بين دولة الكويت وهذه الدول .

وقد أنشئ الصندوق في الأصل بموجب القانون رقم 35 لسنة 1961 الذي خول رئيس مجلس الوزراء بإصدار النظام الأساسي للصندوق ، وكان نشاط الصندوق يقتصر حتى عام 1974 على الدول العربية طبقاً لقانون إنشائه . (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، 2000)

وفي يوليو 1974م أعيد تنظيم الصندوق بموجب القانون رقم 25 لسنة1974م لكي يشمل غرض الصندوق ليس فقط تقديم المساعدات الإنمائية للدول العربية ولكن أيضاً للدول النامية بوجه عام ، كما أن رأسمال الصندوق المقرر قد زيد بموجب هذا القانون من 200 مليون إلى 1000 مليون دينار كويتي .

وفي مارس 1981 صدر القانون رقم 18 لسنة 1981م الذي ضاعف رأسمال الصندوق المقرر ليبلغ 2000 مليون دينار كويتي ، وهو مدفوع بالكامل على أن تشمل صلاحيات الصندوق المساهمة في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وكذلك المساهمة في رؤوس أموال المنشآت ذات الطابع الإنمائي .

وكأول مؤسسة للتنمية في العالم يتم إنشاؤها من قبل دول نامية تابع الصندوق الكـــويتي نشاطه خلال الخمسين عام الماضية واستمر في دعم جهود التنمية في الدول النامية وقد تمثل نشاطه الرئيسي في تمويل المشروعات وفضلا عن ذلك قدم مساعدات فنية لدعم جهود الدول والمؤسسات في بناء قدراتها الذاتية لكي تتمكن من تسريع عمليات التنمية . (صندوق الكويتي للتنمية ، 2012 : 18)

كما قام الصندوق إلى جانب ذلك بالمساهمة نيابة عن دولة الكويت في موارد عدد مـــن مؤسسات التنمية الاقليمية والدولية ، كما عهد إليه مسؤولية إدارة المنح المقدمـــة مـــن دولـــة الكويت مباشرة إلى الدول العربية والدول النامية الاخري .

وحتى عام 2001 ركز الصندوق عملياته على تمويل المشروعات في قطاعات كالزراعة والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي وقد شمل نشاطه في السنوات اللاحقة تمويل مشروعات في قطاعي الصحة والتعلم لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائيـــة فـــي الدول المستفيدة ، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وبالاضافة الى القروض قدم الصندوق معونات فنية لتمويل خدمات متنوعـــة لمـــساعدة الدول المستفيدة في تمويل انشطة تساعدها على تسهيل تنفيذ عملياتها الإنمائية ومن بينها تمويل إعداد دراسات الجدوى وخدمات خبراء للمساعدة في تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية بما في ذلك التدريب لتحسين المهارات الفنية للأجهزة المنوط بها إدارة وتشغيل المـــشروعات حسب ما تقتضيه الظروف .

وفي حالات معينة تقوم حكومة دولة الكويت بتقديم منح لتمويل مشروعات تتسم بالحاجة والاستعجال كالمدارس والمستشفيات والمساكن وغيرها من المستلزمات وبصورة خاصة فـــي الأحوال التي يسودها النزاع او في الدول التي تواجه الأثار المترتبة على الكوارث الطبيعيـــة كالزلازل والفيضانات والجفاف الحاد ، ويشرف الصندوق على إدارة مثل هذه المساعدات التي تخضع لنفس الإجراءات التي يطبقها الصندوق على المشروعات التي يسهم في تمويلها أخـــذا في الاعتبار طبيعة هذه المشروعات وأهدافها. (القناعي ، 1968: 92)

ويقوم الصندوق بتنفيذ عملياته في ضوء سياسات مرنه وإجراءات مبسطة وممارســـات شفافه بهدف تجنيب الدول المستفيدة عبء قيود الإجراءات والأطر الارشـــادية الـــصارمة ، ويهدف الصندوق جراء تطبيق سياساته وإجراءاته وشـــروط اقراضـــه الـــى ضـــمان تنفيـــذ المشروعات بشكل منتظم وفي المواعيد المحددة لتحقيق أهدافها المرجوة ،ومن خلال مزاولـــة نشاط الانمائي لفترة طويلة استطاع الصندوق اكتساب خبرة واسعة واستخلاص الدروس التي تمكنه من اتباع أفضل الممارسات في تنفيذ المشروعات كما انه تمكن في نفس الوقـــت مـــن المحافظة على علاقات وثيقة مع مختلف شركائه في التنمية والاسهام في تعزيز الصداقة مـــا بين تلك الدول ودولة الكويت . (صندوق الكويتي للتنمية ، 2012 : 19)

القروض المقدمة من صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية

جدول رقم (2)

يوضح التوزيع الجغرافي للقروض حتي 30 سبتمبر 2011

الترتيب	التوزيع الجغرافي	عدد الدول	القيمة بالمليار دينار كويتي	القيمة بالمليار دولار	النسبة %
1	الدول العربية	16	2.515	8.552	% 55
2	دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	19	0.888	3.022	% 19.5
3	دول غرب أفريقيا	19	0.446	1.528	% 9.9
4	دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	21	0.333	1.134	% 7.5
5	دول وسط آسيا وأوروبا	16	0.290	0.988	% 6.3
6	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	11	0.111	0.378	% 2.5
	إجمالي	102	4.58	15.6	% 100

المصدر: موقع صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية http://www.kuwait-fund.org

ومن خلال الجدول السابق يتبين لنا ان الصندوق الكويتي استطاع ان يساهم بجهد وافر على مدي نصف قرن في دفع جهود التنمية في العالم النامي ، وهو ما يتضح من خلال اسهاماته في تمويل القروض الميسرة التي قدمها إلى 102 دولة موزعة على 6 مناطق جغرافية فإجمالي عدد القروض التي قدمها الصندوق حتى 30سبتمبر 2011 بلغ 803 قرضا بقيمة 4.589 مليار دينار كويتي (ما يعادل 15.604 مليار دولار) ويبدو من خلال النظر الى توزيع القروض على المستوي الجغرافي ان الدول العربي التي استفادت من جهود الصندوق والبالغ عددها 16 دولة تأتي في صدارة الدول وذلك بمجموع 306 قروض تشكل نسبتها 55% من إجمالي قيمة قروض الصندوق حيث بلغت قيمة هذه القروض 2.515 مليار دينار (ما يعادل 8.552 مليار دولار). (صندوق الكويتي للتنمية ، 2012 ، 20)

جدول رقم (3)

يوضح التوزيع القطاعي للقروض حتي 30 سبتمبر 2011

الترتيب	التوزيع القطاعي	عدد القروض	القيمة بالمليار دينار كويتي	القيمة بالمليار دولار	النسبة %
1	النقل والاتصالات	353	1.705	5.800	% 37.2
2	الطاقة	140	1.208	4.108	% 26.3
3	الزراعة	118	0.553	1.881	% 12.2
4	المياه والمجاري	78	0.429	1.461	% 9.3
5	الصناعة	61	0.338	1.149	% 7.4
6	الاجتماعي	20	0.173	0.589	% 3.8
7	بنوك وتنمية	18	0.134	0.458	% 2.9
8	أخرى	15	0.045	0.155	% 0.9
	إجمالي	803	4.58	15.6	% 100

المصدر: موقع صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية http://www.kuwait-fund.org

المنح والمساعدات المقدمة من صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية

جدول رقم (4)

يوضح التوزيع الجغرافي للمنح حتي 30 سبتمبر 2011

الترتيب	الدول	عدد المنح	القيمة بالمليار دينار كويتي	القيمة بالمليون دولار	النسبة %
1	الدول العربية	69	53.14	180.6	% 55.1
2	دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	15	11.2	38.2	% 11.6
3	دول وسط آسيا وأوروبا	14	4.57	15.5	% 4.6
4	دول وسط وجنوب وشرق افريقيا	17	3.4	11.5	% 3.6
5	دول غرب أفريقيا	25	3.32	11.3	% 3.4
6	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3	0.21	0.71	% 0.2
7	مؤسسات	42	20.69	70.35	%21.5
	إجمالي	185	96.5	328.3	% 100

المصدر: موقع صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية http://www.kuwait-fund.org

قام الصندوق الكويتي بتقديم نحو 185 منحة بلغت قيمتها 96.58 مليون دينار (ما يعادل 328.37 مليون دولار) وقامت الدول المستفيدة من هذه المنح في 6 مناطق جغرافية بتوجيهها الى قطاعات النقل والزراعة والطاقة والصناعة والتنمية الاجتماعية وباقي مجالات التنمية الاخري ، وجاءت في مقدمة الدول المستفيدة من منح الصندوق الكويتي للتنمية من حيث العدد

مجموعة الدول العربية حيث حظيت بـــ 69 منحة بلغت قيمتها 53.14 مليون دينار (ما يعادل 180.6 مليون دولار) وهي تشكل نحو 55.1% من إجمالي منح الصندوق خلال مسيرتها . (صندوق الكويتي للتنمية ، 2012 : 22)

جدول رقم (5)

يوضح التوزيع الجغرافي للمعونات الفنية حتي 30 سبتمبر 2011

الترتيب	الدول	عدد المعونات	القيمة بالمليار دينار كويتي	القيمة بالمليون دولار	النسبة %
1	الدول العربية	13	3.81	12.95	% 20.5
2	دول وسط آسيا وأوروبا	6	1.80	6.12	% 9.7
3	دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي	9	1.78	6.05	% 9.6
4	دول غرب أفريقيا	8	1.67	5.68	% 8.6
5	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4	0.77	2.62	% 4.2
6	دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا	3	0.48	1.63	% 2.6
7	معونات فنية مدمجة بقرض	63	8.28	28.15	% 44.5
	إجمالي	106	18.59	63.20	% 100

المصدر: موقع صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية http://www.kuwait-fund.org

المنح المدارة من قبل الصندوق

الصندوق الكويتي هو ذراع التنمية لدولة الكويت يوكل إليه مهمة المنح التي تقدمها حكومة دولة الكويت للدول الأخرى للإشراف عليها وقد بلغ عدد هذه المنح منذ إنشاء الصندوق وحتي 30 سبتمبر 2011 نحو 57 منحة عبارة عن 55 منحة للدول ومنحتين للمؤسسات وبلغت قيمة هذه المنح المدارة من قبل الصندوق 350.9 مليون دينار (ما يعادل 1.193 مليار دولار).

حيث استحوذت الدولة العربية على 32 منحة بقيمة 308.8 مليون دينار (ما يعادل 1.049 مليون دولار) وهي تشكل نحو 88% فيما جاءت دول غرب افريقيا في المرتبة الثانية ، حيث حصلت على 13 منحة حكومية من دولة الكويت بلغت قيمتها 19.01 مليون دينار (ما يعادل 64.64 مليون دولار) وهي تشكل نحو 5.4% من إجمالي المنح الحكومية ، فيما حلت دول شرق وجنوب اسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثالثة من خلال حصولها على 3 منح بقيمة 7.01 ملايين دينار (ما يعادل 23.8 مليون دولار) وهي تعادل 1.9% من قيمة المنح الحكومية وجاءت دول وسط آسيا وأوروبا في المرتبة الرابعة بواقع منحتين بقيمة 5.2 ملايين

دينار (ما يعادل 17.9 مليون دولار) وهي تشكل 1.4% تليها في المرتبة الخامسة دول وسط وجنوب وشرق افريقيا من خلال حصولها على 4 منح بقيمة 4.14 ملايين دينار (ما يعادل 14.08 مليون دولار) وهي تشكل 1.2% وأخير جاءت دول أمريكا اللاتينية في المرتبة السادسة والأخيرة بواقع منحة واحدة بقيمة 2.60 ملايين دينار (ما يعادل 8.86 ملايين دولار) وهي تشكل نحو 0.7% من إجمالي قيمة المنح الحكومية التي قدمتها دولة الكويت واستفادت منها الدول في 6 مناطق جغرافية فيما حصلت المؤسسات على منحتين حكوميتين بقيمة 4.12 ملايين دينار (ما يعادل 14 مليون دولار) وهي تعادل 1.2% من إجمالي المنح الحكومية المدارة من قبل الصندوق الكويتي للتنمية . (صندوق الكويتي للتنمية، 2012: 24)

المبحث الثالث

مجالات المساعدات الدولية الكويتية

إن مجتمع الكويت الذي تصدى على مدى رحلة نشأته لتحديات توفير ضروريات الحياة وسط ظروف بيئية واقتصادية بالغة الصعوبة ، يستشعر هموم ومعاناة ومشكلات بناء التقـدم الاجتماعي الحضاري التي تواجهها البلدان النامية وأمته العربية والإسلامية ، التي يلتقي معها في المصير الواحد والطموحات المشتركة وأمته العربية والإسلامية .

وحيث تحققت للكويت فوائض مالية من عائدات النفط ، سارعت منذ بـواكير الـستينات للمشاركة في عملية التنمية العربية والإسلامية والدولية منطلقة في ذلك من الوعي النابع مـن عقيدتها التي تجعل التعاون والتكافل الإنساني على القادر مسؤولية وواجباً.

وقد انطلقت الكويت مع باقي الدول النفطية لتحقيق هذا التوجه ، فبلغ إسهام مجموعة هذه الدول في المساعدات الدولية 114 مليار دولار خلال الفترة من 1973 وحتى عـام 1990 ، وهي فترة ارتفاع أسعار النفط . ولقد كان هذا التوجه وراء كون الكويت من أكثـر البلـدان العربية منحاً للمساعدات وخلقاً للأطر الرسمية والشعبية التي تتدفق منها هذه المساعدات حيث أنشأت أول مؤسسة رسمية لهذا الغرض عام 1961 ممثلة في الـصندوق الكـويتي للتنميـة الاقتصادية العربية بهدف تقديم القروض الميسرة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية الذي سرعان ما اتسع نطاق عملياته ليشمل الدول الإسـلامية والـصديقة. (مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 1995 : 163)

المطلب الأول : المساعدات الكويتية من اجل التنمية:

فيما يتعلق بالجوانب التنمية التي تعطي لها الكويت أولوية في منح القروض والمساعدات ، فإنها تتمثل في كافة المجالات التي تؤدي إلى الارتقاء بمؤشرات التنمية الاجتماعيـة فـي البلدان المتلقية ، وأهم هذه المجالات:

- الإسهام في تعزيز إمكانية الاستثمار بتوفير الصرف الأجنبي اللازم لدعم الاسـتيراد مـن السلع الرأسمالية والتقنية ، فضلاً عن السلع الاستهلاكية.

- بناء الصناعات وتوسيع طاقاتها الإنتاجية لتغطية الطلب المحلي على نواتجها وتحقيق الفوائض التصديرية وتشغيل العمالة.
- بناء قاعدة تكنولوجية تسهم في تطوير الموارد المتاحة وزيادة الكفاءة في استخدامها.
- تأمين الاحتياجات المحلية في الدول المتلقية من المياه ومصادر الطاقة ، واتاحتها للاستخدامات الزراعية والصناعية والاستهلاكية.
- إنشاء شبكات الطرق والمواصلات وسُبُل الاتصال والمرافق الخدمية الأخرى.
- تكوين رأس المال البشري بتعزيز الاستثمارات في قطاعات التعليم والتدريب والرعاية الصحية والإسكانية والتقنية.
- استصلاح الأراضي القابلة للزراعة وتوفير الغذاء الكافي للسكان وتأمين احتياجات الصناعة من السلع الزراعية.
- مواجهة الاختلالات الطارئة والحادة في موازين المدفوعات.
- الارتقاء بدور القطاع الخاص في عملية بناء التنمية وتحسين مناخ الاستثمار.
- الاستفادة من عناصر التقدم العلمي والتقنية المعاصرة في إنجاز مشروعات التنمية بالدول المتلقية. (مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 1995 : 165)

المساعدات الكويتية الرسمية وأطر تدفقها :

تتميز المساعدات الكويتية بتعدد الأطر الرسمية والشعبية التي تتدفق من خلالها إلى البلدان المتلقية العربية وغيرها فضلاً عن المنظمات العربية والإقليمية والدولية التي تساهم فيها دولة الكويت وتتمثل القنوات المحلية في الآتي :

- **مؤسسات رسمية :** وتضم وزارة المالية ومعظم الوزارات الأخرى والمؤسسات التابعة لها والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ووزارة الخارجية ، وبيت الزكاة وبيت التمويل الكويتي والمجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية.

كما تضم مساهمات دول الكويت في المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية المتخصصة.

- **مؤسسات شعبية** وتضم الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية وجمعية النجاة الخيرية الإسلامية وصندوق إعانة المرضى واللجنة الكويتية المشتركة للإغاثة ولجنة مسلمي أفريقيا وجميعة

الشيخ عبد الله النووي الخيرية وجمعية إحياء التراث الإسلامي وجمعية الإصلاح الاجتماعي. (مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 1995 : 167)

المطلب الثاني : مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية :

أنشئ هذا الصندوق بهدف المساعدة في برامج التنمية العربية عام 1961 وهو لذلك يعد من أقدم المؤسسات التمويلية العربية في إطار منح المساعدات وتأكيد التعاون العربي والدولي. وحتى يوليه عام 1974 كانت عمليات الصندوق تقتصر على البلدان النامية التي تستخدم مساعدات الصندوق وقروضه في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتنصرف مهامه إلى تقديم القروض الميسرة والمساعدات الفنية والمساهمات المالية بعد مراجعة المشروعات المقترحة وتقييمها من النواحي الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية للتأكد من جدواها وأثرها الإنمائي في اقتصاديات الدول المستفيدية. (القناعي ، 1968 :98)

كما يقوم الصندوق بمتابعة المشروعات التي يمولها ويقدم النصح والمشورة للدول المستفيدة لمساعداتها في تحقيق أهداف العمليات الإنمائية التي يسهم في تمويلها.

وتتأكد الأهداف التنموية للصندوق الكويتي باستطلاع جوانب التيسير المحددة من قبل الصندوق لعملية منح القروض لتمويل المشروعات التنمية حيث يلاحظ أن الشروط الموضوعة للاقتراض هي من أيسر الشروط ، فالمعول عليه عند الصندوق هو تلك الأولويات التي ستستخدم فيها القروض الممنوحة.

وفيما يلي أهم هذه الشروط :

- معدل الفائدة المتوسط على الاقتراض لا يزيد على 3.36%.
- متوسط معدل عنصر المنح يصل إلى 45.5%.
- متوسط فترة السماح يصل إلى (4) سنوات ونصف السنة.
- متوسط مدة القرض يزيد على 22 عاماً.

ولا يخفى أن هذه الشروط تقترن بإقراض طويل الأجل تتحقق خلال مدته العائدات من المشروعات الممولة ، وهو ما يمكن الدولة المقترضة من السداد بعد أن تكون هذه

المشروعات قد أتت ثمارها . يعكس الحال في القروض قصيرة الأجـل. (مركـز البحـوث والدراسات الكويتية ، 1995 : 173)

مساهمات الصندوق في المؤسسات التنمية العربية والدولية :

بالإضافة إلى قيام الصندوق بتقديم القروض لتمويل المشروعات الإنمائية تحت إشـرافه ومتابعته فإن له إسهامات في المؤسسات المماثلة التي تقوم على دعم مجـالات التنميـة فـي البلدان النامية عربية وغير عربية . وحتى نهاية يونيه 1994 كان الصندوق مساهماً في ثماني مؤسسات بلغت قيمة التزاماته فيما نحو 285 مليون دينار تقريباً ، بلغت القيمة المدفوعة منها نحو 211.4 مليون دينار وهذه المؤسسات هي : **(http://www.kuwait-fund.org)**

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- الصندوق الأفريقي للتنمية.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- البنك الأفريقي للتنمية.
- مؤسسة التنمية الدولية.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- برنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الخاص بالدول الأفريقية جنوب الصحراء.

مساهمات دولة الكويت في المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية المتخصصة.

تضم المنظمات والهيئات التي تساهم فيها دولة الكويت ، عدداً من المنظمات والهيئـات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني ، والتي تعمل في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية ومـن بينها المنظمات والهيئات التالية :

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمـة الـصحة العالميـة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم وصندوق الأمم المتحـدة

للطفولة والاتحاد الدولي لرعاية الطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الغذاء العالمي وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة سوء استعمال المخدرات والاتحاد الدولي لضعيفي السمع والاتحاد الدولي للصم والمجلس العالمي لرعاية المكفوفين وغيرها من المنظمات والهيئات المتخصصة المماثلة على المستوى العربي والإقليمي والإسلامي. (مصطفي ، 1998 :53)

وتسعى دولة الكويت إلى توسيع نطاق التعاون الفني مع المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية المتخصصة في كافة المجالات الإنمائية : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والإنسانية.

وتشارك دولة الكويت من خلال عضويتها ومساهماتها المالية السنوية في عدد كبير من هذه المنظمات والهيئات ــ البالغة حوالي 125 منظمة وهيئة متخصصة ــ في الدعم الدولي لعمليات التنمية في العالم ، وخاصة تلك التي تشهدها الدول النامية من خلال المساعدات الفنية والمالية التي تقدم إلى هذه الدول من المنظمات والهيئات المتخصصة.

وباستعراض البيانات المتاحة الواردة بميزانية وزارة المالية بالكويت المتعلقة باشتراكات ومساهمات دولة الكويت في المنظمات والهيئات الدولية ، للسنوات المالية من 91/90 إلى 1995/94 يتضح الآتي :-

- بلغ إجمالي المساهمات المالية في المنظمات والهيئات المتخصصة خلال الفترة 1991/90 ــ 1995/94 ، (خمس سنوات) 45.5 مليون دينار كويتي تقريباً موزعة على النحو التالي :
  - أ- المساهمات في المنظمة والهيئات الدولية 10065174 د.ك
  - ب-المساهمات في المنظمات والهيئات العربية 16302249 د.ك.
  - ج- المساهمات في المنظمات والهيئات الإقليمية 12709276 د.ك.
  - د- المساهمات في المنظمات والهيئات الإسلامية 6389985 د.ك .
- تعتبر دولة الكويت من الدول المبادرة بسداد كافة مساهماتها المالية في المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإقليمية والإسلامية والأخرى المتخصصة ، وحتى عندما تعرضت لظروف قاسية من جراء الغزو العراقي الغاشم في أغسطس 1990 ،

حرصت دولة الكويت ــ وهي في حالة شيديدة من العسر المالي ــ على الوفاء بكافة التزاماتها المالية كاملة تجاه المنظمات والهيئات المتخصصة للعام المالي 1990/90 ، إيماناً منها بدورها الريادي في دعم التنمية الدولية ومساعدة هذه المنظمات والهيئات على تنفيذ أنشطتها وبرامجها وتحقيق أهدافها الإنمائية على كافة المستويات. (مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 1995 : 176)

خصوصية التميز في المساعدات الكويتية :

تتميز المساعدات الكويتية بمجموعة من المميزات ممثلة في الشروط الميسرة ، وتوجهها إلى المجالات الأكثر فاعلية في بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فضلاً عن الجوانب الإنسانية المرتبطة بالمساعدات الأهلية . ومع ذلك فإن هناك مميزات أخرى للمساعدات الكويتية تعطي لها صفة الخصوصية تتمثل في الآتي :

1- إنسانية المساعدة :

وتتجلى هذه الإنسانية في تخلي الدائن عن بعض حقوقه قبل المدين في حالة تعثره وعجزه عن السداد ، وعدم ممارسة الضغط من أجل استرداد الدين ، كما تتجلى أيضاً في الوفاء باتفاقيات المساعدة من جانب الدائن حتى مع تعرضه للمماطلات خلال سريان هذه الاتفاقيات ، وتلك قيم إسلامية نبيلة طبقتها الكويت أثناء عملها في مساعداتها الخارجية. (مصطفي ، 1998 :58)

وبالإضافة إلى ذلك تقوم الكويت كمانح للمساعدة بالاشتراك الفعلي في متابعة استخدامها مع الأطراف المتلقية . وفيما يلي أمثلة لهذه الحالات الثلاث

(*) مبادرة أمير دولة الكويت بإلغاء ديون الدول المتعثرة:

رغم أن الكويت هي إحدى البلدان الدائنة إلا أنها أمام المشكلات الخانقة التي تعترض سبل التقدم الاجتماعي في البلدان ثقيلة المديونية فإنها قد طالبت كافة البلدان الدائنة بالتخلي عن جانب من الديون والفوائد عن الدول المعسرة شديدة الفقر.

لقد كان ذلك عندما أعلن أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 سبتمبر 1988 مبادرته الشهيرة بإلغاء الديون تأكيد لدول الكويت الرائد في تحقيق التنمية الدولية وانطلاقاً من انتمائها الثابت للعروبة والإسلام ومجموعة دول عدم الانحياز وسعيها الدائب لتحقيق السلام العالمي والرخاء لكافة الدول الصديقة.

(*) الوفاء بالالتزامات في أثناء محنة الغزو العراقي :

بلغت المشاريع التي تم التحضير لها في أثناء فترة الغزو وفي الفترة التي تلت التحرير مباشرة نحو (16) مشروعاً بلغت القروض الممنوحة لها نحو (193.4) مليون دينار كويتي . كما بلغت السحوبات على القروض خلال تلك الفترة أكثر من (61.8) مليون دينار كويتي. (مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 1995 : 181)

2- تأكيد فلسفة التنمية المستدامة :

تتصرف فلسفة التنمية المستدامة Sustainable Development إلى ارتباط المشروعات الإنمائية بالتنمية الإنسانية والمحافظة على البيئة جنباً إلى جنب ، والارتقاء بالدخول ومستويات المعيشة وزيادة فرص العمل ، وأهم ما تمتاز به هذه القروض أنها غير مشروطة وتتيح للدول المستفيدة شراء المعدات من أية دولة أخرى بالأسعار المناسبة ، فضلاً عن أن القروض لا ترتبط بأية توجهات سياسية .

3- استمرار تفوق نسبة المعونة إلى الناتج القومي

ترى البلدان النامية أن المساعدات المقدمة إليها من البلدان الصناعية ومؤسسات التمويل الدولية هي قليلة لا يرقى إلى تمكينها من تحقيق تنمية متسارعة بها أو مواجهة المشكلات التي تعاني منها ، لذلك فهي تطالب من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة وكافة مؤتمرات الشمال/ الجنوبي بزيادة نسبة هذه المساعدات لتصل إلى 1% من الناتج القومي المحقق في البلدان القديمة ، وهو مطلب عادل إذا ما تم النظر إلى المكاسب التي جنتها الدول الصناعية من استغلال موارد الدول النامية إبان الحقبة الاستعمارية وما تحصل عليه حالياً من مكاسب بفضل استغلالها للموارد الأولية الرخيصة التي تحصل عليها من هذه البلدان فضلاً عن استئثار الدول

الصناعية باستثمار الموارد الطبيعية العالمية : كخيرات المحيطات وأعماق البحـــار ، ناهيـــك عما تقوم به من تدمير في هذه الثروات نتيجة للاستخدام الهائل للمواد الكيماوية والمفـــاعلات النووية . وما تجنيه من أرباح طائلة من عمليات نقل التكنولوجيا ، واستقطاب الأموال والعقول من البلدان النامية.

ويلاحظ أن نسبة المعونة المقدمة من الدول الصناعية ظلـــت طـــوال الفتـــرة (1973 – 1994) في حدود (0.35%) من الناتج القومي لهذه الدول.

وبمقارنة هذه النسبة بنسبة المساعدات الكويتية إلى الناتج القـــومي الكـــويتي يتبـــين أن الكويت ظلت تحتفظ بنسبة تفوق تلك النسبة المقدمة من الدول الصناعية بعدة أمثال طول تلك الفترة حيث تراوحت بين 5% و 8% خلال عقد السبعينات وتراوحت بين (4.3%) خلال عقد الثمانينات وهو العقد الذي شهد بانخفاض حاداً في أسعار النفط.

أما في عقد التسعينات فقد بلغت نسبة المساعدات 4.4% كمتوســـط للفتـــرة 90–1994 وهي تعادل نحو أكثر من 14 مثلاً ونصف المثل من تلك النسبة التي تقدمها البلاد الصناعية. (مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 1995 : 189)

ملخص الفصل الثالث

تزعم الباحثة ان الصندوق الكويتى للتنميه هو البوابة الرئيسية التى تقـدم مـن خلالهـا الكويت المساعدات المالية أو القروض والتى لاتقتصر فقط على الدول العربية بل وامتدت الى الدول الافريقية ثم الى باقى دول العالم وتتسم هذه القروض فى خصائصها بالكثير من المرونة كما انها غير مشروطة سياسا ويعد هذا اهم اسباب نجاح الصندوق الذى ارتقى الـى مركـز البنك الدولى ويكاد يكون تخطاه والدليل عل ذلك اشادة البنك الدولى بما يقوم بـه الـصندوق الكويتى.

وان كل هذا يدل على السياسة الخارجية والادارة المالية الناجحة لدولة الكويت والتى تعى جيدا انه على الرغم من وجود جوانب سلبية على الجانب المادى الا ان المردود السياسى اكثر اهمية فاهتمام الكويت بدعم التقدم على المستوى الاقتصادى خاصة فى الدول العربية نابع من انتمائها العربى اما على الصعيد الدولى فحياديه الكويت وحرصها على تقوية علاقاتها الدولية نابع من رغبتها فى الحفاظ على استقرارها و امنها وهنا يبرز دور السياسة الخارجية فـالامر فى النهاية مرتبط بما يشهده العالم من تغيرات على كافة الاصعدة .

و من عرضنا السابق للتطور التاريخي لدور المساعدات الخارجية على مستوي العـالم نجد هذه المساعدات الخارجية تلعب دورا بارزا في السياسية الخارجية للدول المانحة والتـي تكون من ادواتها التنفيذيه ، وكذلك بالنظر الى دوافع مانحي المساعدات نجدها تنحصر بـين دوافع سياسية او اقتصادية ، وحين النظر الى التطور التاريخي للمساعدات الخارجية نجـدها تتطور لما يخدم الدول المانحة وتماشيا مع سياساتها ، ولقد بدأت الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمد يد العون للدول العربية ثم توسعت بعد ذلـك لتـشمل الدول النامية ، ومما لا شك فيه ان دولة الكويت ليست بالدول الصناعية ولا الـدول الكبـري التي تسعي للسيطرة على باقي الدول الاخري ونجد ان هناك فارق كبير بين دولـة الكويـت وبين الدول الصناعية والكبري والتي تسيطر على الدول الممنوحة للمساعدات وتسيطر عليها من خلال فروض وقيود واشتراطات معينة ، ومما يدل على ذلك مبادرة امير دولة الكويـت بإلغاء ديون الدول الفقيرة والمتعثرة .

وتزعم الباحثة ان صندوق التنمية الكويتى منذ ان تم انشاؤه يلعب دورا هاما فى سياسة دولة الكويت الخارجية والدليل على ذلك انتقال تبعية الصندوق من وزارة المالية الى وزارة الخارجية وذلك لما ادركته دولة الكويت من دور للصندوق فى تقديم المنح والمساعدات سواء للدول العربية والاسلامية والتى تحرص دوله الكويت على تقوية علاقتها بها كما تحرص على الارتقاء بمستوى التنمية الاقتصادية بها من اجل رخاء المجتمع العربى ،كما امتد نشاط الصندوق ليشمل الدول الافريقية والاسيوية فالكويت دولة تتسم سياستها الخارجية بالانفتاح والمرونة ، وتري الباحثة ان هذه المنح والقروض لما لها من اهمية بالنسبة للدول المتلقيه للمساعدات وتساعدهم على التنمية والنهوض بدولهم ، ولاحظه الباحثة ان هذه المساعدات والقروض والمنح التي تقدمها الكويت للدول العربية عادة بالفائدة على دولة الكويت وتقوية العلاقات بين الدول المتلقيه والكويت سواء اثناء الازمات والحروب والكوارث الطبيعية وغيرها من المشاكل التي تواجه اي دولة .

وكانت دولة الكويت حريصة كل الحرص على مساعدة الدول العربية والدول النامية من منطلق المساعدة على التنمية والنمو والازهار للدولة الممنوحة فلقد سعت دولة الكويت من قبل انشاء الصندوق الكويتي للتنمية لمساعدة الدول التي تحتاج الى دعم مادي او مالي ، ولا يخفي على احد ما تقوم به كافة المؤسسات الاهلية والحكومية اتجاه الدول التي تقع بها كوارث او حروب ، ولا شك في ان هناك عدد لا يستهان به في دولة الكويت من الجمعيات والمؤسسات والهيئات الخيرية منها الرسمي وغير الرسمي والتي تعمل على مساعدة الدول والمؤسسات والهيئات المحتاجة للدعم في جميع انحاء العالم .

الفصل الرابع
صور للمساعدات الكويتية لبعض الدول العربية وتأثيرها

يعتبر موضوع المساعدات المالية من الموضوعات الجديرة بالاهتمام من قبل دول العالم في الوقت الحالي وفي إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسرعة على صعيد العلاقات الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعولمة التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول ، وبالنظر الى دولة الكويت منذ استقلالها واكتشاف النفط نظرت الكويت الى باقي الدول العربية وما تعينه من مشاكل وازمات وحروب ، فلجأ الى انشاء صندوق التنمية الاقتصادي الكويتي ، ومن خلاله قدمت الكويت مساعدات كثيرة للدول العربية .

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق لبعض من هذه المساعدات علي مستوي الدول العربية ، لذا قامت الباحثة بتقسيم الفصل الى :

المبحث الأول : مساعدات الكويت لمصر والسودان

المبحث الثاني : مساعدات الكويت لتونس والجزائر

المبحث الثالث : مساعدات الكويت للبنان والأردن

المبحث الرابع : مساعدات الكويت لفلسطين واليمن والعراق

المبحث الأول

مساعدات الكويت لمصر والسودان

المطلب الأول: مساعدات الكويت لمصر

أن الانسجام السياسي بين الكويت ومصر في الرؤى والتوجهات والمواقف الإيجابية من قضايا أمن العرب ومصيرهم كان دائما يمثل إرادة شعبين شقيقين جمعت بينهما عرى الدين الإسلامي الحنيف وروابط الدم والانتماء إلى الأمة العربية ، وليس أدل على ذلك شاهدا من اختلاط الدم الكويتي بتراب مصر في تصديها للدفاع عن أمنها وأرضها خلال الحروب التي خاضتها مع العدو الإسرائيلي . (المحارب ، 2009 : 6)

وهناك مواقف عدة للكويت للوقف بجانب جمهورية مصر العربية ويتبين ذلك من خلال البيان الذي اعلنه الرئيس جمال عبدالناصر بغلق مضيق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية في 22 مايو 1967م وتحدث الرئيس عبدالناصر ان المضيق هو مياه مصريه وان الجمهورية العربية المتحدة ستمارس حقها على الممر وان العلم الاسرائيلي لن يمر في الخليج .

وفي صباح 23 مايو كانت الكويت الدولة العربية الوحيدة التي تفاعلت مع الاحداث بصورة سريعة فصدر البيان التالي على لسان الشيخ جابر الاحمد : (بمناسبة الاحداث الاخيرة والموقف البطولي الذي وقفته الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة بشأن سد خليج العقبة قرر امير دولة الكويت إيفاد وزير الخارجية الى القاهرة حاملا رسالة من سموه إلى اخيه الرئيس جمال عبدالناصر وقررت الحكومة ايضا ان تؤيد موقف الشقيقة الجمهورية العربية المتحدة باستعمال حقها في سد خليج العقبة بوجه العدو ، كما قررت ايضا فتح باب التطوع في الكويت) (شامه ، ب .ت : 20)

وفي الكويت جرت الاستعدادات لتكوين هذه القوات وصدر مرسوم اميري بتعيين الزعيم صالح محمد الصباح نائب رئيس الاركان العامة انذاك قائدا للواء اليرموك (للاشتراك مع الجيوش العربية الاخرى في الدفاع عن الوطن العربي ضد اي عدوان) (المرسوم الاميري الصادر في 1967/5/28) .

ولقد اشترك الكويت في حرب السادس من اكتوبر 1973 حيث كتبت جريدة القبس (الحرب الرابعة بدأت والمهم أن تستمر حتي التحرير الكامل والنصر الاخير لأن العرب لا يستطيعون ان يخسروا هذه المرة بصفة خاصة ، هذه هي مسؤولية كل العرب ولا تستطيع أن تبقي خارجها إن الكويت تشترك الآن في القتال عبر السويس بواسطة جنودنا البواسل في قوات اليرموك والكويت كما أعلن أميرها مستعدة لوضع كل إمكاناتها في خدمة معركة طويلة

النفس تحطم غطرسة إسرائيل العسكرية وتحرر الأرض المحتلة) (القبس ، عدد 1973/10/7)

وعلى المستوى الرسمي جاء اجتماع وزراء النفط العرب في الكويت ليقرر قطع النفط على الدول المساعدة لإسرائيل كالولايات المتحدة وهولندا ، وتخفيض ضخ البترول لباقي الدول تدريجيا كما تبرعت الكويت رسميا بمبلغ مئة مليون دينار مساهمة في دعم المجهود الحربي هذا بالإضافة الى المساهمة المعروفة التي تقدمها لدول المواجهة . (المحارب ، 2009 : 218)

وساهمت الكويت في الدعم السياسي بالاشتراك في جميع المؤتمرات العربية ودعت وزارة الخارجية السفراء الأجانب وطالبتهم بتأييد موقف مصر وسوريا ، وفي هذا التوجيه كانت رحلة امير الكويت الى مصر والدول العربية تستهدف دعم الصف العربي وتوحيده سياسيا وأدبيا وماديا وقد حققت هذه الرحلة أغراضها الى حد بعيد . (مجلة المصور ، 1973)

وفي المقابل كان لمصر موقف بجانب دولة الكويت اثناء وقبل الغزو العراقي على دولة الكويت فقد تبنت مصر عددا من المواقف المبدئية منذ الإعلان الاول بإدانه العدوان العراقي على الكويت ودعوتها الى انسحاب القوات العراقية وعودة الحكومة الشرعية للكويت.

فلقد اعلنت الخارجية المصرية مطالبتها في بيان أصدرته بانسحاب القوات العراقية في الاراضي الكويتية والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت بالقوة وترك الشؤون الداخلية للشعب الكويتي ليقرر بإرادته الحرة وقراره المستقل ، وكذلك رفض رئيس مصر حسني مبارك حينذاك رفض انعقاد القمة المصغرة في جدة إلا إذا وافق العراق على الانسحاب وعدم المساس بالنظام الشرعي في الكويت ، وشاركت مصر بقوات مصرية وصلت الى 20 الف جندي و300 دبابة عبر الاراضي السعودية التي شاركت كذلك في تحرير الكويت . (المحارب ، 2009 : 127)

ولقد استمر التحرك الدبلوماسي المصري على المستوى العربي وتمثل في مشاورات مكثفة أجرتها مصر مع عدد من الدول العربية واثمرت هذه المشاورات على عقد اجتماع بين الرؤساء مبارك والاسد والقذافي والشاذلي في الاسكندرية وذلك عقب انتهاء مؤتمر القمة العربي في القاهرة واستمرار بحث الحلول المتاحة لإنهاء هذه الازمة خاصة وان هذه الازمة كانت غير مسبوقة بشكل او بأخر في النزاعات العربية لذلك فإن التحرك المصري جاء متنوعا ومتصاعدا في نفس الوقت وذلك بدءا بالتحرك الدبلوماسي لاحتواء هذه الازمة وانتهاء برفض الغزو العراقي وإرسال قوات عسكرية مصرية لحماية الخليج يعكس إحساس القيادة

المصرية بما تشكله الأزمة من أخطار لتهديد أمن الخليج فقط ، وإنما تمتد لتشمل الأمن القومي العربي ككل .(حسن ، 1996 : 93)

ولقد قررت الكويت صرف منحة مؤقتة مقدارها 50 مليون دولار للعائدين المصريين الذين كانوا يعملون بها سواء في الحكومة أو القطاع العام أو الاعمال الخاصة بواقع 1200 جنية لكل منهم كتعويض ، وكان التعاون بين القيادتين والشعبين المصري والكويتي نموذجا فريدا لصفاء الود وإخلاص الضمير وتجسيدا للعلاقات الأخوية التي ربطت الشعبين على مر السنين . (المحارب ، 2009 : 128)

وعبرت الكويت عن صدق توجهها القومي العربي منذ إنشاء الدولة وذلك عندما أسست الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربي في 31 ديسمبر 1961م ، وكان الهدف الرئيسي منه مد الدول العربية الشقيقة بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها ، وشكل الصندوق علامة بارزة في تاريخ علاقات الكويت بالدول العربية ، فهو قد نجح إلى حد كبير في إنجاز كثير من المشروعات التي طورت البني الأساسية في الدول العربية ، وقد بلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق للدول العربية حتي نهاية 2006م ، 1986 مليون دينار و151 ألف دينار (1986.151.000 د.ك) تمثل 53.3% من إجمالي قروض الصندوق . (التقرير السنوي لعام 2005-2006 : 15)

وبتأسيس هذا الصندوق تكون الكويت قد سجلت سبقا مبكرا في مجال التعاون الاقتصادي العربي والدولي معا ، وحتى بلغة الأرقام يبقى سبق الكويت متميزا ، ففي تلك الفترة كانت النداءات التي ترددت في المحافل الدولية تطالب بأن تساهم كل دولة سنويا بما نسبته 1% من دخلها القومي لتكوين رصيد تمويل منه المشروعات التي تساهم في تنمية العالم الثالث ، لكن الكويت خصصت في العام الأول من عمل الصندوق 50 مليون دينار كرأسمال زيد في عام 1962م إلى مائة مليون دينار وبنسبة تبلغ ثلث إجمالي الدخل القومي للكويت عن ذلك العام ، وترد هذه المساهمة الجيدة والسخية في تنمية البلدان العربية ، ثم بلدان العالم الثالث ، راجع الى ما شعرت به دولة الكويت من أهمية النشاط التي تقوم به مؤسسة من هذا النوع من تهيئة التقدم للبلاد السائرة في طريق النمو . (صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية ، 1984 : 18)

كما تقدمت الكويت إلى مؤتمر القمة الرابع في الخرطوم الذي انعقد في 1967/8/29 بمشروع يقضي بإنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي العربي ، وقد لقي المشروع التأييد الكامل ، وحدد رأسمال الصندوق بمبلغ 100 مليون دينار كويتي مقسمة على عشرة آلاف سهم ، بقيمة عشرة آلاف دينار لكل سهم ، واكتتبت الكويت بثلاثة آلاف سهم منهم ، وقد

نصت اتفاقية إنشاء الصندوق على أن الهدف منه هو (بناء الاقتصاد العربي على أساس متين يمكن من تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية) . (البرجس ، 1986 : 194)

وعلى الرغم من المطالبة الدولية للدول المتقدمة بأن تخصص مبلغا يساوي 1% من دخلها القومي لمساعدة الدول النامية ودول العالم الثالث فإن نسبة المعونة المقدمة من الدول الصناعية ظلت طوال الفترة من (1973 – 1994) في حدود 0.35% من الناتج القومي لهذه الدول.

وبمقارنة هذه النسبة بنسبة المساعدات الكويتية إلى الناتج القومي الكويتي يتبين أن الكويت ظلت تحتفظ بنسبة تفوق تلك النسبة المقدمة من الدول الصناعية بعدة أمثال طوال تلك الفترة حيث تراوحت بين (5%) و (8%) خلال عقد السبعينيات ، وتراوحت بين 3 و4% خلال عقد الثمانينيات وهو العقد الذي شهد انخفاضا حادا في أسعار النفط . (المحارب ، 2009 : 281).

أما في عقد التسعينيات فقد بلغت نسبة المساعدات 4.4% كمتوسط للفترة من 90-1994م وهي تعادل نحو أكثر من 14 مثلا ونصف المثل من تلك النسبة التي قدمتها البلاد الصناعية . (مركز البحوث والدراسات الكويتية ، 2001 : 189)

وكانت مصر في مقدمة الدول التي توجهت إليها أنظار الكويت ، فكانت على قمة الأقطار التي استفادت من قروض الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، وكان مجموع القروض التي قدمت الى مصر حتي 2012/7/15م 35 قرض بلغت قيمتها 585.888.000 (خمسمئة وخمسة وثمانون مليونا وثمانمئة وثمانية وثمانون ألف دينار كويتي) وكانت هذه القروض كانت تتميز بالشروط الميسرة .

(http://www.kuwait-fund.org/index.php?option=kfaedLoansTableDetails&country_code=54)

جدول رقم (6)

بيانات المشاريع لــ مصر حتى 15-07-2012

ملاحظه : كل القيم بالدينار الكويتى (بالمليون) (1 دينار =$3.40)

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض (سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
الإجتماعى	1	الأبنية التعليمية	10.000	30-06-2001	2.00%	31.83	5.83	62.50%
المجموع	1		10.000					
الزراعة و الفروع	1	حماية ساحل رشيد	7.000	11-06-1987	3.50%	19.08	4.08	40.89%
الزراعة و الفروع	2	إستصلاح أربعمائة ألف فدان في شمال سيناء.	20.000	19-12-1990	3.00%	27.50	7.50	54.02%
الزراعة و الفروع	3	إستصلاح أربعمائة ألف فدان في شمال سيناء (إضافي)	25.000	26-06-1993	3.00%	25.00	5.00	49.92%

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض (سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
المجموع	3		52.000					
الصناعة	1	تطوير صناعة الأدوية	9.744	06-01-1988	4.00%	19.17	4.17	37.80%
الصناعة	2	تطوير مصانع شركة الحديد والصلب المصرية	9.635	28-08-1989	4.00%	22.25	7.25	43.20%
الصناعة	3	مصنع السماد الثاني بطلخا	7.000	27-06-1974	4.00%	19.67	4.67	38.79%
الصناعة	4	سماد طلخا الثاني (قرض إضافي)	1.795	19-06-1976	4.00%	17.67	2.67	34.54%
المجموع	4		28.173					
الطاقة	1	محطة كهرباء سيدي كرير البخارية	38.830	25-06-1992	4.00%	27.08	7.08	45.51%
الطاقة	2	محطة كهرباء أبو قير الحرارية	9.989	26-10-1975	4.00%	20.08	5.08	39.57%
الطاقة	3	محطة توليد كهرباء النوبارية (المرحله الاولى.)	23.373	01-12-2002	3.50%	22.67	6.67	46.61%
الطاقة	4	محطة توليد كهرباء النوبارية (المرحلة الثانية)	9.718	31-05-2003	3.50%	21.42	5.42	44.39%
الطاقة	5	تطوير محطة توليد الكهرباء بطلخا	26.000	12-12-2004	3.50%	21.42	5.42	44.39%
الطاقة	6	توسيع محطة غرب القاهرة لتوليد الكهرباء.	30.000	16-03-2006	3.50%	22.08	6.08	45.61%
الطاقة	7	محطة توليد كهرباء العطف	30.000	22-01-2007	3.00%	21.75	5.75	48.60%
الطاقة	8	محطة أبو قير الجديدة لتوليد الكهرباء	30.000	17-01-2008	3.00%	22.08	6.08	49.25%
الطاقة	9	توسيع شبكات الغاز الطبيعي في القاهرة والجيزة(المرحلة الاولى)	20.000	17-07-2008	3.00%	23.58	6.58	50.84%
الطاقة	10	محطة ابو قير الجديدة لتوليد الكهرباء(قرض ثان)	30.000	19-03-2009	3.00%	21.00	5.00	47.07%
الطاقة	11	محطة العين السخنة لتوليد الكهرباء	30.000	15-03-2010	3.00%	21.50	6.50	49.33%
الطاقة	12	محطة توليد كهرباء بنها	30.000	20-12-2010	3.00%	21.67	5.67	48.44%
الطاقة	13	محطة جنوب حلوان لتوليد الكهرباء	30.000	18-03-2012	3.00%	21.00	6.00	48.35%
المجموع	13		337.910					
المـياة والصرف الصحى	1	الصرف الصحي للقاهرة الكبرى (نفق المعادي)	7.288	12-11-1996	3.00%	24.25	4.25	48.49%
المـياة والصرف الصحى	2	معالجة واستخدام مياة الصرف الصحي لمدينة الشروق(مرحلة الأولى)	6.000	15-06-2006	2.50%	27.42	7.42	57.89%
المجموع	2		13.288					
النقل	1	تطوير قناة السويس	4.208	26-01-1978	4.00%	21.67	3.67	39.00%
النقل	2	تطوير النقل البحري	3.468	24-01-1968	4.00%	14.92	2.92	32.28%
النقل	3	تنمية وإستغلال حقل غاز أبو قير البحري (المرحلة الأولى)	4.500	04-07-1973	4.00%	22.00	7.00	42.82%
النقل	4	إعادة فتح قناة السويس	9.718	07-03-1974	4.00%	18.08	3.08	35.49%
النقل	5	تنمية وإستغلال حقل غازأبو قير البحري (المرحلة الثانية)	3.480	07-07-1975	4.00%	20.00	5.00	39.42%
النقل	6	خط الغاز الطبيعي العريش- العقبة	27.992	16-03-2002	4.00%	20.42	3.42	37.79%
النقل	7	تطويرقناة السويس	9.800	05-07-1964	4.00%	16.00	3.00	33.48%
النقل	8	خط أنابيب البترول رأس شقير - السويس - القاهرة	3.950	15-02-1977	4.00%	17.58	3.67	35.86%
المجموع	8		67.117					

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض (سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
بنوك التنمية	1	الصندوق الإجتماعي للتنمية	14.400	25-03-1991	2.00%	31.50	11.50	67.56%
بنوك التنمية	2	الصندوق الإجتماعي للتنمية (المرحلة الثانية)	15.000	28-06-1997	2.00%	30.00	10.00	65.72%
بنوك التنمية	3	برنامج عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية(المرحله الثالثه(	20.000	14-09-2004	2.00%	30.92	10.92	66.88%
بنوك التنمية	4	برنامج الصندوق الاجتماعي لاعادة تأهيل وتطوير صناعة الدواجن	26.000	17-06-2007	2.00%	30.83	10.83	66.78%
المجموع	4		75.400					
المجموع النهائي	**35**		**583.888**					

المصدر : موقع صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية

http://www.kuwait-fund.org/index.php?option=kfaedLoansTableDetails&country_code=54

وكانت تلك القروض موجهة في أكثرها للتنمية وتطوير البنية الأساسية في جمهورية مصر العربية ، ففي ميدان الطاقة كإنشاء وتطوير محطات الكهرباء بلغ عدد القروض ثلاث عشر وصلت قيمتها 337.910.000 مليون دينار كويتي ، وفي مرفق النقل والنقل البحري كان عدد القروض ثمانية بلغت قيمتها 67.117.000 مليون دينار كويتي ، وتوزعت باقي القروض بين الزراعة والتنمية الاجتماعية والصرف الصحي والصناعة . (المحارب ، 2009 : 282) .

وسوف نبين بعض القروض الممنوحة لمصر ومدى تأثيرها على التنمية

- **قرض مقدم الى مصر بقيمة 17 مليون دينار كويتي من الكويت لتمويل المرحلة الثانية من مشروع توسيع شبكات الغاز (2012)**

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في 2012/5/16 مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي المصرية على قرض قيمته 17 مليون دينار لتمويل المرحلة الثانية من مشروع توسيع شبكات توزيع الغاز الطبيعي في عدد من المحافظات المصرية ويستهدف المشروع مد الانابيب والتجهيزات والمعدات والدراسات اللازمة لانشاء شبكة توصيل الغاز الطبيعي لحوالي 500 الف مستهلك مصري ، وان القرض يقدم بفائدة سنوية قدرها 2.5% يضاف اليها 0.5% سنويا لمواجهة التكاليف الادراية وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض على ان يتم سداد القرض بالكامل خلال 21 سنة بما في ذلك فترة سماح قدرها اربع سنوات ، وجدير بالذكر ان الصندوق قد قدم قرضا لتمويل المرحلة الاولي قيمته 20 مليون دينار كويتي ليكون قيمة القرض في مرحلتيه 37 مليون دينار . (كونا ، 2012)

- **محطة كهرباء أبو قير الحرارية**

يكوّن هذا المشروع جزءا من خطة المدى تهدف إلى تلبية احتياجات جمهورية مصر العربية إلى الطاقة الكهربائية حتي سنة 2000م ، ويشتمل المشروع على إنشاء محطة حرارية جديدة لتوليد الكهرباء تتكون من وحدتي طاقة كل منهما 150 ميجاوات ، فضلا عن وحدة توربين غاز مساعدة بقوة 20 ميجاوات . (المحارب ، 2009 : 290)

وتقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بنحو 80.6 مليون جنية مصري (58.3 مليون د.ك) منها بالعملات الاجنبية نحو 57 مليون جنية مصري (41.2 مليون د.ك) ويمثل قرض الصندوق نحو 25% من تكاليف المشروع بالعملات الاجنبية . (تقرير الصندوق للتنمية ، 1976 : 85)

- **مشروع استصلاح أربعمائة ألف فدان في شمال سيناء**

وتبلغ قيمة القرض 20 مليون دينار كويتي بفائدة ميسرة قدرها 3% سنويا بمدة إمهال 6 ، 7 سنوات ومدة القرض ثماني عشرة سنة ونصف تبدأ من تاريخ 1990/12/19 وبلغ عنصر المنح 54.48% .

يهدف المشروع إلى استغلال مياه المصارف المالحة وخلطها بمياه النيل المتوافرة في ترشيد استغلال مياه الري بحيث تصبح تلك المياه صالحة للزراعة ، الأمر الذي يمكن من استصلاح 400 ألف فدان في شمال سيناء وزيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

وتقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بنحو 2 بليون جنية مصري (194 مليون دينار) منها نحو 655 مليون جنية مصري (71.35 مليون دينار كويتي) ، ويعادل قرض الصندوق نحو 10.3% من إجمالي التكاليف ويغطي نحو 28% من التكلفة بالعملات الأجنبية وتقوم حكومة جمهورية مصر العربية بتغطية باقي تكاليف المشروع . (المحارب ، 2009 : 297)

- **مشروع الصرف الصحي للقاهرة الكبري (نفق المعادي)**

تبلغ قيمة القرض 18.250 مليون دينار كويتي بسعر فائدة لم تتعد 3% سنويا ومدة القرض 24.03 سنة وبفترة إمهال مدتها 4.03 سنوات ، ويهدف المشروع إلى حماية الصحة ودرء مخاطر انتشار الأوبئة وحماية البيئة ودعم النشاط الاقتصادي ورفع مستوي المعيشة للسكان بمنطقة المشروع. (المحارب ، 2009 : 301)

وتقدر التكاليف الإجمالية للمشروع بحوالي 518 مليون جنية مصري (46 مليون دينار كويتي) منها 206 ملايين جنية مصري (18.250 مليون دينار كويتي) بالعملات الأجنبية

يمثل قرض الصندوق 39.7% من إجمالي تكاليف المشروع ويغطي 100% من التكاليف بالعملات الاجنبية . (التقرير السنوي الخامس والثلاثون للصندوق ، 1997 : 20)

أما المعونات الفنية وهي منحة لا ترد تخدم قطاعا فنيا معينا ، وكذلك المنح التي تمول أنشطة وتسد حاجة تعرضت لها مصر كعلاج آثار السيول والزلازل وغيرها فقد كانت كالتالي :

أولاً: المعونات الفنية

1- العام 89-1990 :

1989/9/18 ، 300.000 ألف دينار كويتي معونة فنية لتغطية نفقات سحارة تحت قناة السويس لري 400 ألف فدان مستصلحة في سيناء .

2- 1991-1992 :

1991/1/29 ، 50.000 ألف دينار كويتي معونة فنية تغطية تكاليف الخدمات الاستشارية لمشروع توسيع مصنع إنتاج البوليستر .

3- 1992 – 1993 :

1993/3/20 ، 300.000 ألف دينار كويتي معونة فنية لدعم مشروعات المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وتهدف هذه المعونة إلى المساعدة في تطوير البرامج الجاهزة في المنطقة العربية لتصل إلى المستويات العالمية ، وتجميع الجهود المنفردة للدول العربية .

4- 1993 – 1994 :

1994/4/6 ، 300.000 الف دينار كويتي معونة فنية لإعداد دراسات الجدوي اللازمة لمشروع توفير المياه والصرف الصحي لمنطقة شمال البحر الأحمر .

5- 2005 – 2006 :

300.000 ألف دينار كويتي معونة فنية لإعداد دراسة المخطط الشامل لتنمية مناطق بحيرة ناصر . (المحارب ، 2009 : 316)

ثانياً: المنح :

1- 1992/12/13 (3.150.824) مليون دينار كويتي الإسهام في برنامج الإحلال الكلي للمدارس التي تأثرت بالزلزال .

2- 1995/2/18 (1.688.979) مليون دينار كويتي لإعادة بناء قرية إسكانية كاملة متضررة من السيولة .

3- 2004 – 2005 (500.000) ألف دينار كويتي تمويل نشاطات مركز الوثائق الاستراتيجية حول برامج الإصلاح الاقتصادي . (المحارب ، 2009 : 317)

ولا يخفي على احد ان مصر مرت بمرحلة تغيير وذلك بقيام ثورة 25 يناير 2011 وكانت من نتائجها سقوط النظام الحاكم بالكامل وبالرغم من ذلك مازالت الكويت تدعم مصر بدون تردد فنجد انه كان هناك عدة اتفاقيات سواء في عام 2011 او 2012 وكذلك بدعم من الحكومة الكويتية لتدعيم الاقتصاد المصري والعمل على نهوضه سريعاً ، فلقد صرح السفير الكويتي السيد د. رشيد الحمد في مصر ان الكويت تحترم ارادة الشعب المصري وسيادته في التغيير لافتا الى العلاقات الوطيدة التي تربط البلدين ، وقال ان الكويت اول دولة يخرج منها وفد اقتصادي الى مصر يضم 35 شخصا من رجال الاعمال بعد ثورة 25 يناير مباشر لفتح مجالات جديدة في الاستثمار "عربونا للصداقة والتعاون" واشار ان الفترة القادمة سوف تشهد تنفيذ من المشروعات الاستثمارية الكويتية الجديدة لدعم الاقتصاد المصري . (كونا ، 2011)

ومما يدل على التعاون بين الكويت ومصر على مر التاريخ من خلال الصندوق الكويت فقد تم توقيع عقدين لاستكمال مشروع محطة توليد كهرباء العين السخنه بقيمة تصل الى 300 مليون جنية مصري بمساهمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومن المقرر ان يتم تشغيل الوحدة الاولى للمحطة في اغسطس 2013 والوحدة الثانية في ديسمبر من نفس العام . (كونا ، 2011)

وعلى الصعيد المصري لقد كان هناك مردود على كافة المستويات فلقد صرح اكثر من وزير من الحكومة المصرية بدور صندوق التنمية ودوره في التنمية في مصر فلقد صرح وزير الكهرباء والطاقة المصري بالدعم المستمر الذي يقدمه الصندوق الكويتي لمحطات توليد الكهرباء وكذلك في تمويل المشروعات التنموية في مصر . (كونا ، 2007) .

المطلب الثاني: مساعدات الكويت للسودان

تتمتع السودان بمساحة جغرافية متسعة قدرها (2506000) كم^2 او (237.6) مليون هكتار متنوعة الموارد الطبيعية ، وعلى الرغم من ذلك فإن المساحة المنزرعة منها لا تشكل سوي نسبة 5.2% فقط ، اي بما يعادل 12.4% مليون هكتار ، وتبلغ إجمالي المساحة المروية منها بحوالي 15% كما تمثل مساحة الغابات نسبة 19% من إجمالي المساحة الجغرافية وهي اكبر مساحة غابات على مستوي الوطن العربي، وقد بلغ عدد السكان السودانيين نحو 42.3 مليون نسمة في عام 2009 حيث كان معدل النمو السكاني 2.2% ، وقد بلغت قوة العمل السودانية نحو اكثر من 9 ملايين نسمة تمثل 35% من إجمالي السكان في السودان عام 1991 وتضم قوة العمل نسبة 29% من النساء ، ومن ناحية اخري فإن قوة العمل تتميز باختلال كبير في توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث يعمل في القطاع الزراعي نحو 62% من العمالة الاجمالية ، في حين لا يضم القطاع الصناعي اكثر من 10% منها أما القطاعات الخدمية فتضم نحو 28% من إجمالي العمالة . (الشراح، 1994 : 40)

مما لا شك فيه ان دولة الكويت من الدول العربية والإسلامية والتي وقفت مع السودان عبر التاريخ ومنذ استقلال هذه الدولة عن المستعمر البريطاني في ستينات القرن الماضي وما قدمته دولة الكويت للسودان عبر الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية من الأموال والتمويل المقدمة من دول العالم وخلال الفترة بين الستينات والسبعينات والثمانينات بلغ أكثر من 27% من جملة المبالغ المقدمة من الدول في العالم حيث ساهمت دولة الكويت في قيام كثير من المشاريع التنموية مثل مشاريع ومصانع إنتاج السكر المختلفة ومشروع الرهد الزراعي ومستشفي الصباح بمدينة جوبا وكثير من المشروعات التنموية وكذلك وقوفها المستمر مع السودان وفي مختلف الأزمان وخاصة عند إشتداد الأزمات والكوارث الطبيعية وغيرها. (فريمش ، 2007 :العدد 13)

كانت صدمة الكويتيين وحكومة دولة الكويت والأسرة الحاكمة كبيرة عندما وقفت الحكومة السودانية بجانب النظام العراقي وذلك عندما غزت جيوش النظام العراقي الصدامي دولة الكويت في أغسطس 1990م وأحتلت تلك الدولة الصغيرة المسآلمة والآمنة وشردت أهلها وأستشهد بعضهم وتم أسر آخرين ووقفت معظم دول العالم موقفاً مشرفاً وإنسانياً ومسانداً لدولة الكويت وهي تستحق ذلك ومن منطلق مواقفها التاريخية مع الكل ومنها العراق نفسه وخاصة في فترة حربه مع دولة ايران ، ولكن نظام الرئيس صدام رأي غير ذلك وقام بتنفيذ مخطط الإحتلال وغزو الكويت والذي جعل من المنطقة هدف للتواجد الأجنبي ومستقر للقوات

الأجنبية وبكثافة والذي أصبحت تدفع ثمنه دول المنطقة منذ ذلك التاريخ وحتي الأن. (عثمان ، 2010)

وعندما حررت أرض الكويت وعاد أهلها اليها وعادت أسرة آل صباح لتولي مقاليد إدارة الدولة من جديد غيرت سياستها تجاه بعض الدول وخاصة العربية والتي لم تقف موقفاً واضحاً من مسألة الغزو والإحتلال العراقي للكويت وصنفت بعضها فيما عرفت بدول الضد وقامت بقطع العلاقات الدبلوماسية معها وكان السودان من ضمن تلك الدول وساءت العلاقة مع تلك الدولة ورغم أن السودان كان من الدول المتفردة والمميزة في علاقاته مع الكويت وكذلك حظي السودانيون بمحبة خاصة ومكانة في نفوس أهل الكويت وكانت حادثة الغزو لنظام صدام لتلك الدولة نقطة تحول في شكل العلاقة بين البلدين ولكن لفترة قليلة ولم تستمر طويلاً وبرغم الجرح الغائر في النفوس الكويتية.

لعبت حكمة حكام دولة الكويت وبراعة ودبلوماسية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الأمير الحالي لدولة الكويت والذي كان وزيراً للخارجية دوراً كبيراً في تغيير سياسة دولة الكويت تجاه ما عرف بدول الضد والمعروف أن الشيخ صباح الأحمد هو أكثر من تولي منصب وزير خارجية لدولة في تاريخ العالم ولذا أكتسب من الخبرة والكياسة والدبلوماسية والحكمة ما كان كفيلاً بتنقية الأجواء وعودة وتطبيع العلاقات مع ما عرف بدول الضد وتم شطب ذلك المسمى من قاموس السياسة الكويتية نهائياً وعادت الكويت مرة أخري للقيام بأدوارها التاريخية والتي عرفت بها عبر الأزمان. (عثمان ، 2010)

وتعد العلاقات السياسية بين الكويت والسودان على لسان وزير الخارجية السودانية آنذاك (مصطفي عثمان اسماعيل) تتمتع بالمتانة بين الدولتين وذكر وزير الخارجية السوداني ان العلاقات بين الكويت والسودان تزداد قوة ومتانة مع مرور الزمن ، حيث اشار الى زيارة الرئيس السوداني عمر البشير الى الكويت رجحت قوة هذه العلاقات بين البلدين حيث خلفت هذه الزيارة افاقا جديدة للتعاون بين البلدين على الصعيد السياسي والاقتصادي والتجاري ، وفي نفس الوقت اشاد بالمساعدات الخارجية التي تقدمها دولة الكويت للسودان سواء الرسمية عن طريق صندوق التنمية او من خلال الجمعيات الخيرية . (كونا ، 2000: العدد لار 271114)

وتأكيد على قوة العلاقة بين البلدين لقد تحدث السيد رئيس السودان البشير الى صحيفة القبس الكويتية ونقلت عنها وكالة الانباء الكويتية (كونا) هذا الخبر ان رئيس السودان عمر البشير عبر عن عمق الروابط الكويتية السودانية ووصفها بأنها "قديمة وضاربة الجدوز ومتينة

استطاعت ان تتجاوز ماحصل فيها من سحابة صيف بجهد ثنائي دون وسيط ثالث" (كونا ، 2002: العدد 110936).

ولقد كانت جمهورية السودان في طليعة الدول العربية التي استفادت من قروض الصندوق الكويتي للتنمية حيث أبرم أول قرض في 1962/3/25 لتمويل مشروع سكك حديد السودان ، وبلغ عدد القروض المبرمة 23 قرضاً بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 202.378.000 دينار كويتي.

جدول رقم (7)

بيانات المشاريع للسودان حتى 15-07-2012

ملاحظه : كل القيم بالدينار الكويتى (بالمليون) (1 دينار =$3.40)

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض (سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
اخـرى	1	المساعدة الفنية	0.796	19-08-1976	1.50%	38.92	9.08	72.72%
المجموع	1		0.796					
الزراعة و الفروع	1	إستصلاح الأراضي	4.213	14-08-1967	3.00%	21.33	2.83	44.26%
الزراعة و الفروع	2	الزراعة الآلية المطرية	1.491	14-03-1972	3.00%	24.33	4.33	48.65%
الزراعة و الفروع	3	صيانة وتدعيم ري الرهد	2.870	02-06-1986	0.50%	24.92	4.92	68.17%
الزراعة و الفروع	4	ري الرهد	3.300	17-04-1973	3.00%	32.67	7.67	56.45%
الزراعة و الفروع	5	ري الرهد (المرحلة الثانية)	10.025	30-06-1975	3.00%	30.50	5.50	53.51%
المجموع	5		21.900					
الصـناعة	1	سكر كنانة	6.000	01-05-1979	4.00%	19.42	3.42	37.03%
الصـناعة	2	مصنع السكر شمال غربي سنار	4.500	21-07-1973	4.00%	16.08	4.08	35.09%
الصـناعة	3	السكر بخشم القربة	1.673	15-07-1965	4.00%	14.42	2.42	30.97%
المجموع	3		12.173					
الطاقة	1	كهرباء العاصمة القومية	10.000	02-06-1986	1.00%	24.92	4.83	64.36%
الطاقة	2	سد مروي	31.000	17-03-2002	2.50%	28.83	7.42	58.63%
الطاقة	3	سد مروي (القرض الإضافي)	16.000	18-02-2008	2.50%	28.00	7.00	57.77%
الطاقة	4	سد مروي (قرض ثان)	15.000	25-08-2008	2.50%	21.00	6.00	51.93%
الطاقة	5	تعلية سد الروصيرص	15.000	02-05-2009	2.50%	28.50	5.50	56.40%
الطاقة	6	مجمع سدي أعالي عطبرة وستيت	25.000	22-12-2010	2.50%	28.83	6.83	58.04%
الطاقة	7	مجمع سدي اعلي عطبرة وستيت(قرض ثاني)	25.000	15-03-2012	2.50%	28.00	6.00	56.69%
المجموع	7		137.000					
النقل	1	سكك حديد السودان	7.000	25-03-1962	4.00%	15.75	4.25	35.01%
النقل	2	تطوير السكك الحديدية	4.996	04-07-1978	4.00%	19.83	3.33	37.24%

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض (سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
النقل	3	طرق الرهد	0.722	21-01-1980	3.00%	27.83	2.83	48.95%
النقل	4	اكمال مشروع طريق سنار - الدمازين	10.500	06-01-1986	0.50%	25.33	5.42	69.34%
النقل	5	الطرق الفرعية	1.634	27-06-1987	0.50%	9.25	4.75	45.73%
النقل	6	طريق سنار - الدمازين	4.187	05-06-1977	3.00%	19.75	5.25	46.39%
المجموع	6		29.038					
بنوك التنمية	1	برنامج عمليات البنك الصناعي السوداني 1975-1978	1.470	30-06-1975	4.00%	16.00	4.00	34.90%
المجموع	1		1.470					
المجموع النهائي	**23**		**202.378**					

المصدر : موقع صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية

http://www.kuwait-fund.org/index.php?option=kfaedLoansTableDetails&country_code=54

اما المنح والمساعدات الفنية فقد بلغت 3 منح ومساعدات فنية قدمها الصندوق للسودان قيمتها الإجمالية حوالي 332.867.000 دينار كويتي ، وهي كالتالي :-

1- 1971/7/28 (39.816.000) دينار كويتي للإسهام في نشاط الثروة الحيوانية .

2- 1972/1/2 (16.676.000) دينار كويتي للمساعدة على تخزين الحبوب وحفظها.

3- 1972/7/17 (276.375.000) دينار كويتي لإنشاء وتقوية وسائل النقل في السودان .

أما المنح الحكومية التي قدمتها دولة الكويت للسودان فلقد بلغت عدد 2 منح بقيمه 16.123.520 دينار كويتي وهي كالتالي :-

1- 2008/10/27 (2.039.520) دينار كويتي لصندوق الحياة الكريمة في السودان .

2- 2010/11/28 (14.084.000) دينار كويتي لإنشاء مشاريع الصحة والتعليم في ولايات شرق السودان . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2011 : 25)

نماذج لمشاريع في السودان بدعم من الكويت

الكويت تمنح السودان خمسين مليون دولار (2012)

وقعت شركات سودانية وكويتية عقود تنفيذ مشروعات المنحة الكويتية لشرق السودان بقيمة 50 مليون دولار ، وشمل التوقيع 28 مشروعا في مجالات التعليم والصحة من بينها 12 مدرسة ثانوية وفنية و16 مستشفى ريفي موزعة بالتساوي بين ولايات شرق السودان

الثلاث (كسلا ، والقضارف والبحر الاحمر) وهذا العمل يؤكد عمق الاخوة بين بلدين شقيقين يجمع بينهما ود عميق واخوه راسخة ومودة صادقة لتعميق اواصر التعاون. (كونا ، 2012 : 040240064)

مطار الخرطوم الدولي الجديد (القرض الأول) "مشروع قيد البحث"

يهدف المشروع إلى مقابلة الطلب على النقل الجوي الدولي والمحلي للركاب والبضائع عبر الخرطوم بكفاءة وأمان وإلى زيادة القدرة التنافسية على إستقطاب خطوط طيران إضافية وزيادة حركة الركاب العابرين ، بالإضافة الى تحسين مستوى الأمن والسلامة وتسهيل التوسع السكاني في موقع المطار الحالي ، وذلك من خلال إنشاء مطار دولي جديد ، وفق الأنظمة والمواصفات القياسية والمعتمدة عالمياً للطيران المدني . (الصندوق الكويتي للتنمية،2011: 26).

ولقد وقع الصندوق في 2012/6/13 اتفاقية قرض 25 مليون دينار مع الحكومة السودانية لمشروع كهرباء ولايات السودان الشرقية ولقد عبر وزير الدولة السوداني للمالية عبدالرحمن ضرار ان الدعم الذي يقدمه الصندوق الكويتي للسودان يتم دائما في توافق مع جهود الدولة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وان المشروع الذي يتم تمويله اليوم سيكون له اثرا عظيما في حياه اكثر من مليون شخص في شرق السودان . (كونا ، 2012 : 041540114)

المساعدات المقدمة من وزارة المالية الكويتية

بلغ إجمالي المساعدات المقدمة من وزارة المالية إلى السودان نحو (7.1) ملايين دينار كويتي خلال الفترة من 1974 الى عام 1990 على نحو 50 دفعة خلال تلك الفترة .

وقد تضمنت هذه المبالغ المساعدات النقدية المباشرة للحكومة السودانية فضلا عن الاعانات النقدية والعينية الموجهة إلى الأغراض الزراعية والطبية والتعليمية والسكنية فضلا عن الاعانات الاجتماعية والدينية ، وبإضافة الودائع المقدمة من الهيئة العامة للاستثمار إلى مبلغ المساعدات المشار إليه يصبح إجمالي المساعدات المقدمة من وزارة المالية نحو 14.9 مليون دينار كويتي . (الشراح ، 1994 : 44)

المساعدات المقدمة من الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي (وزارة الخارجية)

تم افتتاح مكتب الهيئة في جنوب السودان للإشراف على بناء المدارس والمستوصفات بالإضافة الى المشروعات الأخري التي تتعلق بتنمية هذه المناطق في إطار التعاون بين الشعبين الشقيقين وذلك منذ عام 1983م ، وقد قررت حكومة دولة الكويت في فبراير من العام المشار اليه المساهمة في مشروع توطين اللاجئين بجنوب السودان حيث تم تكليف الهيئة من جانب مجلس الوزراء أن تتولي تنفيذ عدد من المشروعات المهمة في منطقة جوبا على مراحل تضمنت المرحلة الأولي بناء مدرستين ومستوصف وقد تم تسليم هذه المشروعات مكتملة خلال النصف الأول من عام 1976م.

وفي المرحلة الثانية تم التعاقد مع بعض المقاولين لبناء مجمع سكني يحوي أربعين مسكنا بطلب من الإدارة المحلية لجوبا لسكن الموظفين القادمين من شمال السودان للعمل في الجنوب وقد تم تنفيذ هذه المساكن من جانب الهيئة وسلمت إلى الحكومة المحلية على مراحل كان آخرها في مايو 1978م ، ورغم الصعوبات التي تعترض تنفيذ مثل هذه المشروعات في الجنوب كندرة مواد البناء والأيدي العاملة الفنية إلا أن الهيئة استطاعت أن تجد حلولا لهذه المشكلات ، وقد قرر مجلس الوزراء بالجلسة ، رقم (78/51) المنعقدة بتاريخ 1978/10/2م استمرار نشاط مكتب دولة الكويت بجوبا حيث قامت الهيئة العامة في المرحلة الثالثة بتنفيذ بناء مستشفي الأطفال ومساكن الأطباء والممرضات بجوار المستشفي الذي تم تجهيزها وتأثيثها ضمن تجهيزات المستشفي المشار إليه قبل أن تسلم إلى المسؤولين في جنوب السودان.

واستنادا إلى قرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (81/4) بتاريخ 1981/1/24 بدأت المرحلة الرابعة لمشروعات الهيئة في جنوب السودان حيث تم تنفيذ بناء (214) مسكنا شعبيا وتوصيلها بكافة المرافق المتعلقة بأعمال الكهرباء ، والمياه والطرق الرئيسية والفرعية ، كما تم تنفيذ مشروع منطقة مونكي الذي يضم مستوصفا ومسجدا ومدرسة. (الشراح،1994 :58)

المبحث الثاني

مساعدات الكويت لتونس والجزائر

المطلب الأول : المساعدات الكويتية لتونس

الجمهورية التونسية هي إحدى بلدان المغرب العربي التي تميزت بعلاقات تاريخية رسمية وشعبية وطيدة مع دولة الكويت في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولقد قامت هذه العلاقات المتبادلة بين الدولتين الشقيقتين في إطار الانتماء العربي والإسلامي فلم تكن المسافة أو البعد الجغرافي عائقا أبدا أمام تلاحم الشعور الوطني والشعبي بين البلدين ، الأمر الذي تؤكده تفضيل المواطنين الكويتيين سواء فيما يتعلق بالسياحة أم الاستثمار المشترك في الجمهورية التونسية طوال العقود السابقة ، وفي أطار هذا الانتماء العربي الإسلامي للكويت تدفقت منها المساعدات للجمهورية التونسية مشاركة إياها في الجهود التنموية التي تقوم بها ، للارتقاء بكافة أوجه الحياة في قطاعاتها المختلفة . (الشراح ، 1994 : 36)

ولقد كان لتونس موقف من غزو العراق للكويت حيث اصدرت وزارة الخارجية التونسية بياناً إن تونس أعربت عن قلقها البالغ حيال التدهور العسكري في النزاع العراقي الكويتي وإن تونس يهمها المحافظة على التضامن والوحدة العربية وتري انه من الضروري ان يسحب العراق قواته بهدف جمع الشروط اللازمة لانجاح الجهود الهادفة الى حصر الخلاف العراقي الكويتي واكدت تونس مجددا اقتناعها ان الجماعة العربية تبقي الاطار الملائم لتسوية الازمة في الخليج بالطرق السلمية وابدت استعدادها الدبلوماسي لدعم كل الجهود الهادفة الى تحقيق هذا الغرض باخلاص .

وفي مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد في القاهرة غابت تونس عن الحضور ورغم ذلك ادانت قرارات القمة مؤكدة انها لم تكن توافق على ما اعد سلفا ورغم عدم موافقة تونس على قرارات القمة فقد اكد الرئيس زين العابدين على رئيس تونس حينذاك على ان موقف بلاده يرتكز على ضرورة التمسك بالشرعية الدولية والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة وميثاق الجامعة العربية وخاصة فيما يتعلق بعدم التدخل في الشئون الداخلية للغير وعدم استخدام القوة وكرر انه يجب سحب القوات العراقية من الكويت وضرورة حصر الخلاف في نطاق عربي ، وقد فسرت غياب تونس عن القمة في القاهرة انه قد طلب تأجيل موعد القمة الطارئة لمدة يومين او ثلاثة لأنه كان يعتزم الاتصال بالرئيس العراقي واقناعة بضرورة التوصل الى حد يحفظ حقوق أطراف النزاع ويصون وحدة العرب ومصالحهم وامنهم . (حسن ، 1996 : 127)

ومع تبني الجمهورية التونسية جهودا تنموية ممثلة في مخططاتها الإنمائية التي تستهدف النهوض بمختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ومع الانخفاض النسبي للمدخرات الوطنية لجأت إلى المساعدات الأجنبية والعربية لتغطية فجوة المدخرات المحلية ، ولإقامة الاستثمارات الإنتاجية وطاقات البنية الأساسية ، ومع مواصلة تونس لجهودها الانمائية للتغلب على كافة هذه المشكلات والارتقاء بمستويات المعيشة لسكانها ، كان لابد للمساعدات الكويتية أن تسهم بقدر من التخفيف من تلك الأعباء على الشعب الشقيق . (الشراح ، 1994 : 39)

ولقد كان مشروع كهرباء حلق الوداي هو أول مشروع يساهم الصندوق الكويتي في تمويله في الجمهورية التونسية ، ومنذ ذلك الوقت اي عام 1963 وحتي الأن لم تتوقف مساعدات الصندوق في هذا البلد الشقيق ، حيث بلغ إجمالي قروضه للحكومة التونسية حوالي 139.475.341 دينار كويتي ساهمت في تمويل 31 مشروعاً من بين مشروعات في القطاع الزراعي كوادي مجرده او خطوط نقل الغاز ، او محطات توليد الطاقة ، اوتحسين شبكات الطرق ، وإقامة سدود وجسور ومصانع ، وخطوط سكك حديديه وغيرها . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2011 : 14)

جدول رقم (8)
بيانات المشاريع لـ تونس حتى 16-07-2012
ملاحظه : كل القيم بالدينار الكويتى (بالمليون) (1 دينار =$3.40)

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض (سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
الإجتماعى	1	إنشاء وتجهيز معهدين عاليين للدراسات التكنولوجية	6.000	27-11-2006	2.00%	26.92	6.92	61.01%
المجموع	1		6.000					
الزراعة و الفروع	1	سد سيدي سالم	3.829	28-03-1981	3.00%	25.25	5.25	50.38%
الزراعة و الفروع	2	الري بمياه المجاري المكررة	3.195	24-12-1981	3.00%	24.75	6.75	51.75%
الزراعة و الفروع	3	إحياء وادي مجردة (المرحلة الثانية)	3.200	28-07-1970	3.00%	26.50	6.50	52.50%
الزراعة و الفروع	4	تجفيف سهول بحيرة أشكل	2.391	08-11-1982	3.00%	23.50	4.50	48.29%
الزراعة و الفروع	5	سد سليانة للري	7.303	15-04-1983	3.00%	24.08	4.08	48.16%
الزراعة و الفروع	6	برنامج التنمية الريفية المندمجة	9.000	26-03-1986	3.00%	23.83	5.83	50.15%
الزراعة و الفروع	7	إحياء وادي مجردة (المرحلة الأولى)	2.000	21-12-1963	3.00%	24.42	4.42	48.82%
المجموع	7		30.918					
الصناعة	1	منجم فوسفات كاف الشفاير	5.895	25-01-1979	4.00%	14.67	2.67	31.63%
الصناعة	2	صيانة مصانع الشركة الصناعية للحامض الفوسفوري والأسمدة	6.499	28-06-1989	4.50%	19.67	4.67	35.42%
الصناعة	3	تطوير مناجم الفوسفات	2.000	14-10-1974	4.00%	14.92	2.92	32.28%
المجموع	3		14.394					

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض (سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
الطاقة	1	كهرباء حلق الوادي (المرحلة الثانية)	4.555	21-01-1967	4.00%	14.67	2.67	31.63%
الطاقة	2	كهرباء حلق الوادي (المرحلة الأولى)	3.801	21-12-1963	4.00%	15.58	3.58	33.92%
المجموع	2		8.356					
المـياة والصرف الصحى	1	إنتاج وتوزيع المياه بشمال تونس	7.000	14-12-1977	4.00%	20.83	4.83	39.81%
المـياة والصرف الصحى	2	إنتاج وتوزيع المياه بولاية بنزرت	5.045	22-06-1981	4.00%	20.42	4.42	39.03%
المـياة والصرف الصحى	3	تطهير تونس الكبرى (المرحلة الثالثة)	4.844	10-05-1984	3.00%	19.33	4.33	44.75%
المـياة والصرف الصحى	4	مياه الشرب لتونس الكبرى (المرحلة الثانية)	6.260	10-04-1987	4.00%	19.67	4.67	38.79%
المـياة والصرف الصحى	5	السدود التلية و سد سفيسفة	4.206	18-04-2000	3.00%	21.67	5.67	48.44%
المجموع	5		27.354					
النقل	1	الطريق السريع تركي - الحمامات	2.752	28-03-1981	4.00%	19.83	4.83	39.10%
النقل	2	طريق سيدي عمر بوحجلة - الصخيرة	3.156	25-04-1981	4.00%	19.75	4.75	38.95%
النقل	3	تطوير السكك الحديدية بالضواحي الجنوبية لتونس العاصمة	6.486	04-02-1982	4.00%	21.50	4.50	39.88%
النقل	4	خط أنبوب نقل الغاز الطبيعي من حقل البورما إلى قابس	0.900	18-02-1971	4.00%	15.33	2.33	31.80%
النقل	5	الخط الحديدي بين قابس ومدنين	0.609	27-06-1984	4.00%	6.25	3.75	22.25%
النقل	6	طريق الحمامات ـ مساكن السريع	9.918	26-06-1990	4.00%	19.33	3.33	36.85%
النقل	7	إنشاء موانئ الصيد في الشابة وسفاقس وجرجيس	2.850	25-03-1974	3.00%	19.08	4.08	44.16%
النقل	8	تحسين شبكة الطرق	6.597	26-04-1996	4.00%	19.42	3.42	37.03%
النقل	9	تطوير مطار تونس قرطاج	4.000	22-10-1975	4.00%	19.92	3.92	38.05%
النقل	10	طريق تونس - تركي	3.449	15-02-1976	4.00%	19.58	4.58	38.62%
النقل	11	جسر بنزرت	2.250	15-02-1976	4.00%	19.08	4.08	37.63%
النقل	12	تطوير المسالك الفلاحية	7.000	29-11-2007	3.00%	25.00	6.00	51.08%
المجموع	12		49.966					
بنوك التنمية	1	برنامج عمليات بنك التنمية للإقتصادي التونسي 1975-1977	2.487	06-04-1975	4.00%	16.42	4.42	35.84%
المجموع	1		2.487					
المجموع النهائي	31		139.475					

المصدر: موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

http://www.kuwait-fund.org/index.php?option=kfaedLoansTableDetails&country_code=186

وفي عام 2010 قام المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب احمد البدر بالتعاون مع وزير التنمية التونسية محمد النوري حينذاك لبحث اليه التمويل المستقبلية وبلورة رؤية واضحة للتعاون بين تونس والصندوق الكويتي واتفق الجانبان على وضع برنامج تعاون متوسط المدى يتم فيه ضبط المشاريع المزمع تمويلها واولوياتها وهو ما يساعد على بلورة واضحة للتعاون بين تونس والصندوق ويضفي عليه مزيدا من الجدوى خدمة للمصلحة المشتركة وبحث الطرفان تقييم التعاون القائم بين تونس والصندوق والسبل الكفيلة بتطويره وتنويع مجالاته . (كونا ، 2010: 031640153)

وقام الصندوق الكويتي بتوقيع اتفاقية قرض مع تونس بقيمة سته ملايين دينار عام (2006) ولقد اشاد وزير التعليم العالي بتونس دعم الكويت للقطاع الجامعي والتنمية البشرية في تونس وما تقدمه دولة الكويت من مساعدة في تحقيق اهدافها التنموية بشكل عام وفي المجال الجامعي والتنمية البشرية بشكل خاص . (كونا ، 2006: 024740159)

ويتبين من الجدول السابق ان تدفق هذه القروض وفقا لتاريخ القروض ومجال استخدامها وشروطها ما يلي :

- أن هذه القروض قد تدفقت إلى مجالات إنمائية متعددة شملت: قطاع الكهرباء والماء والموانى والمطارات وتطوير المناجم والطرق البرية والسكك الحديدية ، والسدود وبرامج التنمية الريفية والتنمية الصناعية والزراعية .
- أن كافة هذه القروض تتميز بشروط ميسرة للغاية تراوح سعر الفائدة عليها بين 2-4.5% بينما تراوحت فترة السماح بين 2 وأكثر من 6 سنوات أما مدة القرض فقد تراوحت بين 6-26 سنة ، وتراوح عنصر المنح في هذه القروض بين 22.25- 61 % من قيمتها .

المساعدات المقدمة من وزارة الصحة ووزارة التربية الكويتية

تتجه المساعدات المقدمة من وزارات حكومة الكويت وفي مقدمتها وزارة الصحة إلى الجوانب الإنسانية والاجتماعية في الدول الشقيقة ، وكمثال للمساعدات المقدمة من وزارة الصحة تقديم أدوية لمتضرري الفيضانات عام 1990 بلغت قيمتها 24730 دينار كويتي ، ومن ناحية أخرى قامت وزارة التربية بتزويد تونس بالمناهج الدراسية لمادتي الفيزياء والكيمياء .

ولا تكمن قيمة هذه المساعدات في حجمها ، ولكن فيما تعبر عنه من مشاعر المؤازرة والأخوة والسعي المستمر من جانب الكويت رسميا وشعبيا إلى تدعيم أواصر التعاون بين البلدين الشقيقين . (الشراح ، 1994 : 47)

المطلب الثاني: المساعدات الكويتية للجزائر

إن علاقات الشعبين الشقيقين الكويتي والجزائري علاقات تمتد أعماقها في التاريخ : أخوه ومودة ومشاركة في هموم النضال والتحرر وخاصة منذ انطلاق الشرارة الأولي للثورة الجزائرية على ظلم الاحتلال الفرنسي وممارساته .

وعندما منح الله الكويت القدرة على تحقيق الفوائض المالية ودخلت إلى حلبه المساهمة في عمليات التنمية الدولية عن طريق منح المساعدات لم تتوقف الكويت عن الإسهام في مشروعات التعمير والتنمية الجزائرية حتى بعد دخول الجزائر الشقيقة إلى مرحلة تصدير النفط ، إيمانا بأن ما يتحقق على أرض الجزائر الشقيقة من خير هو أيضا خير للكويت والعرب . (الشراح ، 1994 : 36)

وكانت جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية في طليعة الدول التي استفادت من قروض الصندوق الكويتي ففي 1964/6/23 أبرم الصندوق مع الجزائر أولي اتفاقياته بقرض قيمته 7.498.371 دينار كويتي لمشروع خط أنابيب النفط بين حوض الحمراء وأرزو في مرحلته الأولي وبلغ اجمالي القروض المقدمة للجزائر 21.880.068 دينار كويتي ، الى جانب منحة من حكومة دولة الكويت تم توقيعها في 2000/3/27 بقيمة اجمالية 3.082.000 دينار كويتي لمشروع بليدة الإسكاني . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2011 : 18)

جدول رقم (9)
بيانات المشاريع لـ الجزائر حتى 2012-07-16

ملاحظه : كل القيم بالدينار الكويتى (بالمليون) (1 دينار =$3.40)

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض (سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
الزراعة و الفروع	1	سد تيشي حاف لمياه الري والشرب	9.000	29-06-1989	4.00%	24.58	6.58	43.86%
المجموع	1		9.000					
المـياة والصرف الصحى	1	نقل مياه بني هارون (خط النقل الى سد العثمانية)	2.882	16-04-2002	3.50%	12.25	6.75	37.85%
المجموع	1		2.882					
النقل	1	توسعة خط الأنابيب حوض الحمراء - أرزو(المرحلة 1 و2)	2.500	20-05-1967	4.00%	11.83	1.83	26.95%
النقل	2	خط أنابيب النفط بين حوض الحمراء و أرزو (المرحلة الأولى)	7.498	23-06-1964	4.00%	14.75	2.75	31.85%
المجموع	2		9.998					
المجموع النهائي	4		21.880					

المصدر: موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

http://www.kuwait-fund.org/index.php?option=kfaedLoansTableDetails&country_code=3

مشروع نقل مياه بني هارون (خط النقل الى سد العثمانية)

يهدف المشروع إلى تلبية الطلب على المياة لأغراض الشرب والري وذلك عن طريق استغلال حوالي 504 مليون متر مكعب سنوياً من مياه سد بني هارون لتوفير مياه الشرب لحوالي 3.6 مليون نسمة حتي عام 2030 ، ولتوفير المياه اللازمة لري حوالي 22 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الواقعة في الشمال الشرقي من البلاد . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2011 : 19)

الدعم المادي اثناء ثورة الجزائر

كانت الأوضاع العامة التي واكبت اندلاع شرارة الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954 تسير إلى أسوأ على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وقد صرفت جبهة التحرير الوطني الجزائرية معظم جهودها في تنظيم القتال في سبيل هدفها الأسمي وهو الاستقلال وربط الجزائر بحركة النضال العربي .

ولقد سخر الكويت وشعبه كافة إمكاناتها تحت تصرف الثورة الجزائرية وذلك من خلال الحس القومي البالغ الحرص على الجزائر واستقلالها الغالي الذي دفعت في سبيلة دماء زكية لمليون شهيد.

ولقد تنوع حجم الدعم الكويتي للثورة الجزائرية او ادواته او اهدافه ولا يلاحظ اي فواصل زمنية او سياسية او مصلحية بين فترتي ما قبل الاستقلال وما بعدها حيث إن الدافع كان مبدئيا ، وكان الدعم الذي سبق فترة التحرير وواكبها ذا شقين : حكومي ، وشعبي . (الشراح ، 1994 : 45)

ونقرأ على صفحات جرائد تلك الفترة عينة عشوائية اخترناها من بعض العناوين البارزة:

- الامير يتبرع بـــ 3 ملايين دولار للجزائر .
- الامير يتبرع بمبلغ مليوني دينار لمساعدة الجزائر المناضلة .
- 20 مليون دينار للجزائر تدفع بالعملة التي تختارها الحكومة الجزائرية .
- نصف مليون دينار لأيتام الجزائر .
- النص الحرفي لاتفاقية القرض البالغ 10 ملايين دينار المعقودة بين الكويت والجمهورية الجزائرية .
- مجلس الوزراء يبحث مساعدة الجزائر وتقديم قرض مقداره 3 ملايين دينار .
- قرض لـــــ 56 مليون دولار لمساعدة الجزائر الشقيقة .

- المكافآت تصرف كاملة للموظفين الجزائريين إذا استقالوا تلبية لطلب حكومتهم وذلك استثناءً من القواعد المعمول بها في هذا الشأن . (الرأي العام ، 1961 : 62)

هذا وفي المقابل كان موقف الجزائر من الغزو العراقي لدولة الكويت هو التحفظ حيث اكد الرئيس الجزائري ان تحفظ الجزائر ليس على المبدأ الاساسي ونحن ضد اي احتلال من قبل اي بلد عربي او غير عربي لبلد آخر أيا كانت المبررات والحجج وأشار الى ان التحفظ الجزائري كان يهدف الى ادخال بعض التعديلات على نفي القرارات لتحصل على غالبية عربية كبيرة وقال إن موقف الجزائر ثابت ولم يتغير ضد الاحتلال وستكون الى جانب اي بلد عربي معتدي عليه من طرف اي بلد عربي آخر. واصدرت الجزائر بيانا نددت فيه تنديدا شديدا بعدوان العراق على الكويت ووصفته بالعدوان الأثم على الشعب الكويتي وطالب بالانسحاب الفوري للقوات العراقية دون قيد او شرط والتأكيد على سيادة الكويت واستقلالها .

وكان الموقف الجزائري واضحا من العدوان العراقي على الكويت وان لم يشارك القوات العربية في الدفاع عن السعودية او تحرير الكويت وإنما اكتفى بالبيانات الدبلوماسية التي نددت بالغزو والتدخل الاجنبي . (حسن ، 1996 : 128)

المبحث الثالث

مساعدات الكويت للبنان والأردن

المطلب الأول: المساعدات الكويتية للبنان

لبنان والكويت بلدان صغيران ، أحدهما على المتوسط والآخر على الخليج العربي ... موقعان استراتيجيان يربطان دولا بدول وقارات بقارات ... الأول حباه الله جمال الطبيعة ... والثاني منحها الله تعالي نعمة "الذهب الأسود" ، ومتشابهان يواجهان مصيرا وقدرا واحدا وكلاهما دفع ثمن موقعة وتميزه ، والعلاقات الكويتية اللبنانية تميزت دائما والتفاهم والتعاون الوثيق وقد انعكس هذا التميز في علاقة الصندوق الكويتي بلبنان منذ أن أبرم أول قرض مع الحكومة اللبنانية في عام 1966 لتمويل محطة كهرباء جونية ، وتتابعت المشروعات التي ساهم الصندوق في تمويلها وبلغت 19 مشروعاً حتي الآن ، بلغ إجمالي قيمة قروضها حوالي 180,219,000 مليون دينار كويتي هذا الى جانب 7 معونات فنية ومنح بقيمة اجمالية تبلغ 3,169,101 مليون دينار كويتي و7 منح من حكومة دولة الكويت بقيمة اجمالية 119,047,871 مليون دينار كويتي .

وكذلك منح خاصة لتمويل تكاليف مشروع توسعه مستشفي النبطية الحكومي بقيمة 1,611,570 مليون دينار كويتي . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2011 : 44)

ولقد قدمت الحكومة الكويتية منح للبنان ومنها منحه في عام 1993 بقيمة 6,5 ملايين دولار امريكي لإعمار المدينة الرياضية ، وكذلك منحة قدرها 75 مليون دولار امريكي منها 50 مليون دولار سنة 1994 / 1995 للمساهمة في إعادة إعمار بناء لبنان بعد الحرب ، و25 مليون دولار للمساهمة في إعمار المنشآت الصحية وتجهيز أربعة مستشفيات وثمانية مراكز صحية بالاضافة الى استحداث برنامج للطوارئ ، والإسعاف في جميع الأراضي اللبنانية . (عليان، 2000 : 71)

ومثلما كانت الكويت دائما الى جانب لبنان في الازمات وفي حالات السلم كذلك كان لبنان الذي وقف الى جانب الحق الكويتي في اكثر من مناسبة وعلى اكثر من صعيد ، وما الزيارات المتبادلة بين الجانبين إلا تعبير عن تلك العلاقات الطيبة التي تربط البلدين بلقاءات مفتوحة وقضايا ذات شأن يجري النقاش فيها بأجواء الصراحة والتفاهم . (عليان، 2000 : 50)

والمأساة التي حلت بالكويت في الثاني من اغسطس 1990م وما تلاها من نتائج مدمرة كانت الوجه الآخر لمأساة اللبنانيين ومعاناتهم من الحروب والاحتلال الإسرائيلي وهنا نستدعي المطالعة العودة الى الوراء قليلا الى ذلك الموقف اللبناني الذي اعلنه من القاهرة الدكتور سليم

الحص رئيس وزراء لبنان حينذاك يوم اجتياح جحافل الدبابات العراقية لقلب الكويت ، وهو موقف قوبل بكثير من التقدير من قبل الكويت وقيادة وحكومة وشعبا ، وهو اول من أدان وبصراحة وبقوة الغزو العراقي واول المسؤولين العرب الذين شجبوا ذلك العدوان . (عليان، 2000 : 51)

وكان للكويت مواقف كثيره في لبنان منها الدور الذي قامت به الكويت إما لإحلال السلام بين افراد العائلة اللبنانية الواحدة أو لإعادة إعمار ما دمرته الحروب ، فالكويت في نظره المستجيبه دوما إما عبر المساعدات او عبر القروض الميسرة وغيرها ، أما الجانب اللبناني فقد كان دائما وابدا مع الحق الكويتي سواء باستعادة أسراه من سجون العراق وتضامنه الكامل مع قضيتهم الوطنية والإنسانية او حتي برد الجميل والعرفان . (عليان، 2000 : 53)

والدور الكويتي في الشأن اللبناني سيبقي ناقصا ما لم يسجل له ما فعله اثناء الحرب الاهلية منذ اندلاعها عام 1975 مرورا بكل الحلقات التي لازمتها حتي اتفاق الطائف عام 1989م ، فقد كان للكويت ولدبلوماسيتها الخارجية وفعاليتها حضورها الكامل في الجهود المبذولة الهادفة الى انهاء الحرب من المشاركة بتمويل قوات الردع العربية الى مواكبة اجتماعات وزراء الخارجية العرب وتقديم المقترحات والحلول . (عليان، 2000 : 57)

جدول رقم (10)
بيانات المشاريع لـ لبنان حتى 2012-07-16
ملاحظه : كل القيم بالدينار الكويتى (بالمليون) (1 دينار =3.40$)

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض(سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
الإتصالات	1	تحديث الشبكات الهاتفية المحلية	10.224	12-10-1992	3.00%	20.08	4.08	45.05%
المجموع	1		10.224					
الإجتماعى	1	الأبنية التعليمية في بيروت	15.400	14-11-2002	2.00%	34.00	9.00	66.55%
الإجتماعى	2	الأبنية التعليمية في بيروت(قرض اضافي)	7.500	02-05-2007	2.00%	30.00	5.00	60.54%
المجموع	2		22.900					
الطاقة	1	محطة كهرباء جونيه	1.662	04-07-1966	4.00%	12.58	2.58	29.17%
الطاقة	2	تأهيل المنشآت الكهربائية في مؤسسة كهرباء لبنان وقاديشـا	10.300	29-11-1991	3.00%	20.75	4.75	46.54%
الطاقة	3	تأهيل المنشآت الكهربائية في مؤسسة كهرباء لبنان (ج1 إضافي)	7.000	01-03-1995	3.00%	17.42	1.42	38.04%
المجموع	3		18.962					
المـياة والصرف الصحى	1	مياه الشرب في بيروت الكبرى	4.986	24-06-1993	2.50%	24.83	4.83	53.28%
المـياة والصرف	2	مياه الشرب فى بيروت الكبرى	10.000	30-06-1997	2.50%	24.83	4.83	53.28%

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض(سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
الصحى		(المرحلة الأولى)						
المـياة والصرف الصحى	3	توفير مياه الشرب في المتن و جرود عاليه وإستكمال مشاريع أخرى	10.000	09-06-2001	2.50%	29.42	5.92	57.37%
المـياة والصرف الصحى	4	نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب	20.000	15-01-2002	2.50%	25.00	7.00	56.02%
المـياة والصرف الصحى	5	توفير مياة الشرب في المتن وجرود عاليه (قرض اضافي)	5.000	04-04-2006	2.50%	0.00	0.00	0.00%
المـياة والصرف الصحى	6	إنشاء سد القيسماني لمياه الشرب	5.500	29-03-2010	2.50%	24.00	4.00	51.54%
المـياة والصرف الصحى	7	إنشاء منظومتي صرف صحي في مرجعيون -الخيام وشقرا	13.500	29-03-2012	2.50%	25.00	5.00	53.61%
المجموع	7		68.986					
النقل	1	صوامع الحبوب في مرفأ بيروت	0.803	07-08-1968	4.00%	11.42	2.42	27.44%
النقل	2	تطوير مطار بيروت الدولي	15.000	30-06-1995	3.00%	19.33	4.33	44.75%
النقل	3	مداخل بيروت الجنوبية طريق الاوزاعي و طريق خلدة-الكوكودي	6.493	19-10-1998	3.00%	19.17	3.17	42.84%
النقل	4	مدخل مدينة بيروت الساحلى الشمالى (طريق ضبية – أنطلياس)	5.000	15-10-1999	3.00%	21.75	4.75	47.33%
النقل	5	مدخل بيروت الشرقي- الحدود السورية (طريق الحازمية – صوفر)	10.850	29-06-2000	3.00%	21.83	5.83	48.77%
النقل	6	مدخل بيروت الشرقي-الحدود السورية(طريق الحازمية-صوفر) مرحلة 1	21.000	07-11-2008	2.50%	25.92	5.92	55.35%
المجموع	6		59.146					
المجموع النهائي	19		180.219					

المصدر: موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

http://www.kuwait-fund.org/index.php?option=kfaedLoansTableDetails&country_code=100

- **مشروع سد القيسماني لمياه الشرب**

يهدف المشروع إلى تحسين مستوي الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسكان في حوالي 35 قرية من قرى المتن الأعلى (قضاؤ بعبدا) عن طريق توفير حوالي واحد مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب سنوياً . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2009 : 46)

- **مشروع الصرف الصحي لمنطقة الصرفند**

يهدف المشروع إلى حماية البيئة والصحة العامة للسكان (حوالي 326 ألف نسمة) في حوالي 38 بلدة وقرية في منطقة الصرفند في الجنوب اللبناني ، ويتكون المشروع من توريد

حوالي 410 كيلو متر من أنابيب جمع ونقل مياه الصرف الصحي بأقطار مختلفة (200 – 1200 ملمتر) ومحطات الضخ اللازمة ، ومحطة للمعالجة البيولوجية ، وإعادة تأهيل أنابيب الصرف الصحي القائمة ، وتمديد مصب بحري بقطر 1000 ملمتر وطول حوالي 3 كيلو متر لتصرف المياه المعالجة في البحر بعيداً عن الساحل وإستملاك الأراضي اللازمة للمشروع والخدمات الهندسية الإستشارية . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2011 : 47)

وتأكيدا لعلاقة المشاركة الاقتصادية بين البلدين واستمراراً للدور الإنمائي الكويتي تجاه أشقائه قررت الحكومة الكويتية تحويل وديعة إلى مصرف لبنان المركزي بقيمة 100 مليون دولار للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي عاني منها لبنان عام 1998م . (عليان، 2000 : 67)

وبتاريخ الأول من مارس لعام 2000 وبعد إتمام مهمة بعثة الصندوق الكويتي للتنمية بتقييم حجم الدمار الذي لحق بمحطات الكهرباء التي دمرتها الاعتداءات الإسرائيلية في شهر فبراير أمر أمير دولة الكويت بتقديم مساعدة مالية قدرها 15 مليون دولار إلى لبنان لإصلاح ما دمرته الغارات الإسرائيلية على أن يتولي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية تنفيذ هذه المهمة . (عليان، 2000 : 68)

وواكبت الزيارة الرسمية التي قام بها أمير الدولة الشيخ صباح الأحمد الصباح إلى لبنان في مايو 2010م ، وهي عبارة عن ثلاثة مشاريع إنشاء متحف بيروت التاريخي ، وترميم قلعة الشقيف ، وإنشاء متحف صيدا ويبلغ مجموع كلفتها 38,500,000 مليون دولار تنتهي في السنوات 2010 و 2013 و 2014 . (عليان، 2011 : 114)

وعن حجم الاستثمارات الكويتية اوضح سفير لبنان لدي الكويت بسام النعماني في مقابلة اجرتها معه جريدة السياسة في تاريخ 2010/6/21 ان الاستثمارات الكويتية تشكل نحو 25% من تدفقات الاستثمارات العربية الى لبنان إذ بلغت نحو 650 مليون دولار عام 2008 معظمها ينحو نحو الاستثمار في العقار وفي القطاع المصرفي تأتي الاستثمارات الكويتية في الطليعة من حيث التملك المباشر .(عليان ، 2011 : 105)

وفي عام 2012 قام الصندوق الكويتي للتنمية بفتح مشروع للري في منطقة بشري شمال لبنان بتكلفة تصل الى نحو 1.75 مليون دولار ضمن منحة دولة الكويت المقدمة بعد العدواني الاسرائيلي على لبنان عام 2006 ، وتعتبر مشاركة الكويت في مسيرة التنمية في لبنان نابعة من ايمان راسخ بعمق العلاقة الاخوية بين البلدين الشقيقين . (كونا ، 2012 : العدد 46)

المطلب الثاني: المساعدات الكويتية للاردن

المملكة الأردنية الهاشمية هي واحدة من الدول العربية التي حظيت بمؤازرة متميزة من جانب الكويت على المستوي الرسمي والشعبي باعتبارها واحدة من دول المواجهة العربية مع إسرائيل ، وقد حظيت الأردن بتدفق متعدد المصادر من المساعدات الكويتية في ظل التزام الكويت القومي بالمساهمة ، وليس فقط في عملية التنمية العربية والتخفيف من معاناة كثير من الفئات الاجتماعية العربية محدودة الدخل . (الشراح ، 1994 : 36)

وبالرغم من الموقف الاردني من أزمة الخليج يتراوح بين محطات كثيرة مرة اتجاه التأييد الكامل للسياسة العراقية ومرة اخرى في محاولة البعد بنسبة صغيرة عن خط التأييد الكامل والسافر للغزو العراقي للكويت وفي كل الاحوال فإن الموقف الأردني يعد في حقيقته انعكاسا صادقا لموقف الازمة المتفجرة والذي شمل المنطقة ، وهناك عدة اتجاهات عامة في الموقف الاردني تجاه الازمة وهي : (حسن ، 1996: 106)

- تأييد السياسة العراقية والتركيز على مواجهة التدخل الاجنبي في المنظقة والمطالبة باحتواء الازمة في إطار العمل العربي المشترك .
- بذل المساعي الدبلوماسية لتبني موقف وسط بين اتجاهين مهادئة النظام العراقي من ناحية ومحاولة إثبات حسن النية تجاه قرارات المجتمع الدولي من ناحية اخري ، بعد زيارة قصيرة لمصر في 1990/7/23 وقبل الغزو العراقي للكويت اعلنت الاردن انه مستمر في مساعيه الدبلوماسية الى جانب رؤساء وقادة الدول العربية من اجل تسوية الخلاف في وجهات النظر بين العراق والكويت معبرا عن امله الكبير في نجاح هذه المساعي وحل الازمة وديا بين اطراف النزاع .

وعندما تحقق الغزو كانت ردود الفعل لدى القيادة الاردنية متعددة ففي البداية قام الملك حسين بزيارة بغداد والتقي بالرئيس العراقي واعلن في نهاية الزيارة السريعة انه يأمل في ان يتمكن الزعماء العرب من معالجة الموضوع ضمن الاطار العربي واضاف ان اي تدخل اجنبي في اي جزء من الوطن العربي سيصيب جميع الاطراف بخسائر كبيرة .

وفي نفس الوقت فإن الصحف الاردنية الصادرة ابتداء من 1990/8/3 ايدت الغزو العراقي ودعمته ويبرر ذلك الدعم والتأييد بأن العراق يحافظ على ثروة العرب البترولية في الكويت .

ولقد جاء قرار الملك حسين بإغلاق سفارته في الكويت بعد اجتماع في مقر القيادة العام المسلحة الاردنية في 1990/8/21 حيث تم في هذا الاجتماع بحث الوضع العسكري العام في

المنطقة والاجراءات الامنية التي تم اتخاذها من قبل قيادة الجيش الاردني وقيادة الامن الداخلي تحسبا للمخاطر التي قد تتعرض لها الاردن . (حسن ، 1996 : 107)

وإن انحياز الاردن للعراق عرضها لتوقف الدعم الخليجي وعلى رأسه السعودية البالغ 500 مليون دولار بالاضافة الى تهديد مصالح 300 الف اردني يعملون في دول الخليج . (حسن ، 1996 :112)

ان العلاقات الكويتية الأردنية بدأت تتنامى مع تولي جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين مقاليد الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية، ولعل الدور الفريد الذي تميز به جلالة الملك عبدالله في توطيد العلاقات بين البلدين من خلال الزيارات الأخوية التي قام بها مؤخرا على مدى العشرة سنوات الماضية وزيارة الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للأردن كان لهما الدور البناء والهام لتقوية هذة العلاقات التي مرت بقطيعه وذلك بعد الغزو العراقي لدولة الكويت. (الخالدي ، 2011)

ويمكن القول أن المساعدات الاقتصادية الكويتية المقدمة للشعب الاردني الشقيق قد أخذت صورا متعددة ويأتي في مقدمة هذه المساعدات قبول عشرات الآلاف من الأشقاء الأردنيين في الكويت وغيرها من دول الخليج العربية وكانت هذه تمثل سندا قويا للاقتصاد الأردني منذ بداية السبعينات وحتي نهاية الثمانيات ليس فقط بسبب التحويلات النقدية والعينية لهذه العمالة إلى الاقتصاد الأردني ولكن أيضا للتخفيف من وطأة البطالة في الاقتصاد الأردني ، وفي عام 1990 بلغت نسبة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج نحو (13%) من إجمالي الناتج القومي الأردني ولا يخفي أن مثل هذه التحويلات قد مكنت الأردن من مواجهة العجز المتكرر في الميزانية العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات خلال عقدي السبعينات والثمانيات . (الشراح ، 1994 : 40)

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية من أوائل الدول التي استفادت من مساعدات الصندوق الكويتي وتعود جذور هذا التعاون إلى العام 1962 حينما وقع الصندوق مع المملكة الأردنية الهاشمية أول اتفاقياته وهي اتفاقية قرض بقيمة 1,882,29 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع وادي اليرموك في مرحلته الأولي ، وبلغ إجمالي القروض المقدمة للأردن حوالي 147,632,000 مليون دينار كويتي لعدد 24 مشروع ، وبلغت عدد المنح والمعنويات الفنية 5 منح بقيمة اجمالية 2,420,779 مليون دينار كويتي . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2011 : 6)

جدول رقم (11)
بيانات المشاريع لـ الاردن حتى 2012-07-16
ملاحظه : كل القيم بالدينار الكويتى (بالمليون) (1 دينار =$3.40)

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض(سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
الإجتماعى	1	مستشفى العقبة	15.000	21-12-2005	2.00%	24.25	4.25	55.66%
المجموع	1		15.000					
الزراعة و الفروع	1	وادي اليرموك (المرحلة الأولى)	1.882	03-04-1962	3.00%	34.50	14.50	61.45%
الزراعة و الفروع	2	ري غور الصافي	6.583	04-11-1981	3.00%	26.75	6.75	52.89%
الزراعة و الفروع	3	تعلية سد الملك طلال	10.000	30-08-1983	4.00%	24.00	4.00	40.89%
الزراعة و الفروع	4	تطوير الحوض السفلي لنهر الزرقاء	0.789	15-04-1986	3.50%	7.92	6.92	32.49%
الزراعة و الفروع	5	نهر الزرقاء	4.600	14-03-1972	3.00%	24.58	4.58	49.14%
المجموع	5		23.854					
الصناعة	1	الأسمدة الفوسفاتية	2.900	25-01-1979	4.00%	15.42	3.42	33.52%
الصناعة	2	إنتاج البوتاس	10.000	25-01-1979	4.00%	19.75	5.75	40.09%
الصناعة	3	مناجم الفوسفات	2.989	03-04-1962	4.00%	12.50	3.50	30.54%
الصناعة	4	مناجم فوسفات الشيدية	0.270	15-06-1989	4.00%	4.75	3.75	19.63%
الصناعة	5	زيادة إنتاج الفوسفات في مناجم الحسا(مصنع رقم 2)	7.130	19-08-1976	4.00%	13.92	1.92	29.60%
المجموع	5		23.289					
الطاقة	1	محطة كهرباء الحسين الحرارية وشبكة النقل (المرحلة الثانية)	5.900	14-12-1977	4.00%	23.33	3.33	39.70%
الطاقة	2	الطاقة الكهربائية الرابع	5.916	25-01-1982	4.00%	24.25	4.25	41.32%
الطاقة	3	الطاقة الكهربائية الخامس	10.000	08-11-1982	4.00%	25.42	5.42	43.18%
الطاقة	4	محطة كهرباء الحسين البخارية	3.018	25-06-1973	4.00%	24.00	4.00	40.89%
الطاقة	5	كهرباء القدس (أ)	0.240	05-02-1964	3.00%	17.25	1.75	38.47%
الطاقة	6	محطة توليد كهرباء السمرا	19.927	09-03-2005	4.00%	17.25	1.75	0.00%
الطاقة	7	توسعة محطة تحويل كهرباء شرق عمان 400 كيلو فولت	8.500	22-03-2009	3.00%	23.92	3.92	47.82%
الطاقة	8	التوسعة الثالثة لمحطة توليد كهرباء السمرا	15.000	18-03-2010	3.00%	24.08	4.08	48.16%
الطاقة	9	التوسعة الثالثة لمحطة توليد كهرباء السمرا (قرض اضافي)	3.500	27-03-2011	3.00%	24.00	4.00	47.99%
المجموع	9		72.001					

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض(سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
المـياة والصرف الصحى	1	مياه عمان	7.000	04-11-1981	4.00%	19.75	4.75	38.95%
المجموع	1		7.000					
النقل	1	انشاء طريق وادي اليتم - ساحل العقبة الجنوبي	2.989	14-05-1987	3.50%	19.67	3.67	40.81%
المجموع	1		2.989					
بنوك التنمية	1	برنامج عمليات بنك الإنماء الصناعي للسنوات 1974-1977	1.000	17-07-1974	4.00%	17.08	5.08	37.27%
بنوك التنمية	2	برنامج عمليات بنك الإنماء الصناعي 1976 - 1978	2.500	02-05-1976	4.00%	15.67	3.67	34.12%
المجموع	2		3.500					
المجموع النهائي	24		147.632					

المصدر: موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

http://www.kuwait-fund.org/index.php?option=kfaedLoansTableDetails&country_code=93

- **مشروع توسعة محطة تحويل شرق عمان جهد 400 كيلو فولت**

يهدف المشروع إلى دعم شبكة النقل الكهربائي الموحدة بالتمكن من إستيعاب وحدات التوليد الإضافي المتوقع إنشاؤها في منطقة شرق عمان وتمكينها الزيادة في قدرات تبادل الطاقة الكهربائية مع الدول المجاورة (مصر وسوريا). (الصندوق الكويتي للتنمية،2009 :8)

- **مشروع التوسعة لمحطة كهرباء السمرا**

يهدف المشروع إلى المساهمة في مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في الاردن وتقليص تكلفة إنتاج الكهرباء وذلك من خلال إضافة مكونات إنتاج كهرباء بخارية لتحويل الوحدات الغازية الى منظومة تعمل بالدورة المركبة . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2011 : 8)

- **مشروع شبكة السكك الحديدية الوطنية (مشروع قيد التنفيذ)**

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال توفير خدمات نقل بالسكك الحديدية ذات كفاءة ومردود مرتفع لخفض تكاليف نقل البضائع مقارنة مع النقل بالطرق ، والإسهام في تكامل شبكات السكك الحديدية الإقليمي لاستقطاب حركة النقل الدولي العابر ، بالإضافة الى تحسين مستوي الأمن والسلامة والحد من التلوث البيئي. (الصندوق الكويتي للتنمية،2011 :8)

ولقد اشارت وكالة موديز بالمنحة الكويتية المقدمة الى الاردن ومدى تأثيرها على الاقتصاد الاردني في ذلك الوقت وتدعم مزيدا من الانفاق على البنة التحتية ونقلت صحيفة العرب اليوم الاردنية عن التقرير ان هذه المنحة وغيرها ستعطي مؤشرا حول استمرار الدعم الخارجي للاقتصاد الاردني ويساعد الاقتصاد من خلال تقليل الاعتماد على التمويل المرتفع من البنوك المحلية والذي زاد في الاشهر الاخيرة. (كونا ، 2012: العدد23)

المبحث الرابع

مساعدات الكويت لفلسطين واليمن والعراق

المطلب الأول: المساعدات الكويتية لفلسطين

تاريخ العلاقات الكويتية – الفلسطينية يعود لسنوات طويلة وبحسب دراسة للدكتور فلاح المديرس عن الموضوع: للقضية الفلسطينية دور مؤثر في تطور العلاقات الكويتية – الفلسطينية وفي تطور الوعي القومي بين أبناء الشعب الكويتي، ومنذ منتصف العقد الثاني من الثلاثينيات أيد الشعب الكويتي الانتفاضات المسلحة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية ضد سلطات الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية، وقد عبر الكويتيون عن هذا التأييد بتشكيل لجان تضامنية مع الحركة الوطنية الفلسطينية، كذلك عبروا عن احتجاجهم بكل الوسائل على السياسة البريطانية عن طريق اقامة المهرجانات الخطابية وارسال برقيات للحكومة البريطانية. وبعد نكبة فلسطين 1948 استقبلت الكويت عشرات الألوف من الفلسطينيين النازحين من أراضيهم الذين ساهموا في بناء الكويت الحديثة مع الكويتيين .

وبعد استقلال الكويت عن بريطانيا عام 1961 تعززت العلاقة بين الشعبين واحتضنت الحكومة الكويتية منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة وقدمت لهما المساعدات المادية والمعنوية، كما تضامنت الحكومة الكويتية ومؤسسات المجتمع المدني مع الشعب الفلسطيني في رفضه للحلول الاستسلامية ووقفت معه في جميع معاركه التي خاضها مع الأنظمة العربية من أجل تجريد المقاومة الفلسطينية من السلاح، لاسيما في الأردن أو في لبنان .

وعندما تعرضت الكويت للعدوان العراقي وما أعقبه من احتلال دام 7 أشهر بدأت العلاقات الكويتية – الفلسطينية في التوتر على المستوى الرسمي والشعبي الى درجة القطيعة وذلك نتيجة لتأييد الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت ، واتضح ذلك من خلال موجه التأييد الشديد لغزو العراق للكويت من جانب المنظمات الفلسطينية المختلفة والفلسطينين في الاراضي المحتلة. (حسن ، 1996 : 116)

وبرز موقف منظمة التحرير الفلسطينية ضمن الجبهة العربية التي أيدت وساندت الغزو العراقي للكويت هذا على الرغم من الروابط التي كانت تربط المنظمة بدولة الكويت والمساعدات التي كانت تقدمها الاخيرة للقضية الفلسطينية . (الصباح ، 2006 : 15)

وكانت صحيفة الفجر الصادرة من الاراضي المحتلة قد نشرت استطلاعا يقول ان 81% من سكان الأراضي المحتلة ، يؤيد موقف عرفات المساند للعراق فيما اعتبر نتائج الاستطلاع

مع مواقف منظمة التحرير في الخارج إنما يعكس مدي السيطرة والتأييد الذي للمنظمة داخل الاراضي المحتلة . (حسن ، 1996 : 117)

وبعد تحرير الكويت ظلت علاقات المنظمة مع دول مجلس التعاون الخليجي عند معدلاتها العامة التي تتسم بشد وجذب حول قضية تمويل المنظمة وقد لحقت باقتصاد الضفة والقطاع أضرار أخري نتيجة انقطاع الدعم الكويتي وربما الخليجي عموما لبعض المؤسسات الخدمية التي كانت تعتمد على هذا الدعم وقد فرض ذلك على منظمة التحرير اعياء مالية جديدة لاضطرارها إلى تعويض بعض المؤسسات التابعة لها عن الخسائر التي تتعرض لها وظهرت اول مؤشرات تلك الازمة المالية التي واجهتها المنظمة فيما اتخذته قيادتها من إجراءات لخفض نفقاتها العامة بنسبة 30% . (الصباح ، 2006 : 58)

ومع ذلك استمرت الكويت في تأييدها لنضال الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه، وقاومت مساعي التطبيع مع العدو، هذا التطبيع الذي قامت به دول محسوبة على ما يسمى بالدول التقدمية .

وبخلاف ذلك تم عقد أول مؤتمر تأسيسي لمقاومة التطبيع في منطقة الجزيرة والخليج في الأراضي الكويتية، واستمرت المبادرات التضامنية مع فلسطين ، وعلى الصعيد الرسمي حضرت الكويت مؤتمرات القمة المخصصة لبحث أوضاع الأراضي المحتلة وأرسلت الحكومة المساعدات المادية للشعب الفلسطيني، ان مساندة الكويت رسميا وشعبيا لانتفاضة القدس التي لها أبعاد ومنطلقات قومية ودينية تتعلق بالقضية الفلسطينية . (ناصر ، 2010)

لا شك أن علاقة الشعب الكويتي وحكومته بالشعب الفلسطيني ظلت طوال الوقت أكثر العلاقات الخارجية تميزا في القوة والتواصل ومرجع ذلك ليس فقط هو التزام الكويت بواجباتها القومية تجاه الأشقاء ولكن لإيمانها بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني واعتبار الحقوق المغتصبة من الشعب الفلسطيني منذ عام 1948 وعام 1967 حقوقا كويتية لا عربية وإسلامية فحسب ، لذلك التزمت الكويت سعيا متميزا في إطار الجامعة العربية بتوفير ما وسعها من دعم لهذه القضية العادلة .

وقدم الشعب الكويتي دماء زكية من أبنائه مناصرة للأشقاء الفلسطينيين في مواجهة العدوان الصهيوني في عام 1967 وفي حرب أكتوبر (العاشر من رمضان) 1973 وذلك هو الواجب العربي والإسلامي الذي لم يكن للكويت أن تتخلف عنه وهي المؤمنه بقضايا العروبة والإسلام وبعدالة القضية الفلسطينية ، وحتي حدوث العدوان العراقي على الكويت بلغ عدد الفلسطينيين الذين استقبلتهم الكويت للعيش والعمل بها 439.6 ألف نسمة ، وكانت تحويلاتهم تمثل دعما للشعب الفلسطيني في كل من الضفة والقطاع فضلا عن دعم منظمة التحرير

الفلسطينية عن طريق التحويلات ، ولقد لقي الفلسطينيون داخل الكويت معاملة كريمة من جانب الشعب الكويتي في كافة الوظائف التي عملوا بها وبالطبع كانت فرص العمل المتاحة لهم بالكويت بمثابة الدعم غير المباشر لاستمرار المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني للأرض العربية ومن ناحية أخرى فقد تمتع الفلسطينيون بكافة صور الدعم المباشر وغير المباشر المتضمن في الخدمات الحكومية التعليمية والصحية الكويتية. (الشراح، 1994: 45)

المساعدات المالية من خلال صندوق التنمية الكويتي

ومن خلال الحديث عن المساعدات المالية التي تبناها الصندوق الكويتي للتنمية العربية الاقتصادية نجد ان هذه المساعدات كانت متواجدة قبل سقوط القدس في ايدي الاحتلال الاسرائيلي عام 1967 كان الصندوق الكويتي يقوم بتمويل احد المشروعات الانمائية في هذه البقعة العزيزة من الأراضي العربية ، وجاء الاحتلال ليوجه كل اهتمام الأمة لدعم الشعب الفلسطيني المنكوب ، وحينما لاح في الافق صوت السلام ، عادت الكويت عبر الصندوق الكويتي لتقدم في 2000/12/6 منحة بقيمة 6.904.000 دينار كويتي للمساهمة في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط ، وسبق ان قام الصندوق الكويتي بادارة منحة حكومة دولة الكويت والبالغ قيمتها حوالي 7.624.000 دينار كويتي والتي قدمتها حكومة دولة الكويت في عام 1993 لمساعدة فلسطيني الضفة وقطاع غزة . (الصندوق الكويتي للتنمية، 2011 :40)

المساعدات المقدمة من وزارة المالية

بلغ إجمال التدفقات المالية التي انسابت في صورة مساعدات مالية من وزارة المالية الكويتية نحو (222.6) مليون دينار كويتي خلال الفترة (1971/70 – 1990/89) وقد تميزت هذه التدفقات بتعدد الأغراض الموجهة إليها دعما لكفاح الشعب الفلسطيني الشقيق في شتي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

موزعة على نحو أكثر من (20) جهة مستفيدة تضمنت منظمة التحرير الفلسطينية ، حركة فتح ، صندوق دعم الانتفاضة ، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين ، الجامعات والمدارس والمستشفيات ، اللجان الخيرية ، كافة المؤسسات السياسية والاجتماعية العاملة في مجالات دعم حركة النضال الفلسطيني ومقاومة العدو الصهيوني . (الشراح ، 1994 : 53)

وتعتبر الكويت من أكثر الدول المانحة للمساعدات للشعب الفلسطيني على مدى الـــ 60 عاما الماضية على مستوى القيادة السياسية والحكومية والشعب الكويتي على السواء .

ولا تقتصر مساعدات الكويت للفلسطينيين على الشعارات والكلام فقط بل تجد الشعارات طريقها للواقع عندما يرتبط الأمر بالكويت التي لم تبتعد يوما عن الدعم المادي والمعنوي للفلسطينيين رغم الخلافات السياسية الحادة في بعض المراحل .

فخلال 7 سنوات من قمة بيروت عام 2002 وحتى قمة دمشق 2008 تم تقديم 554 مليون دولار لدعم الشعب الفلسطيني وسنستعرض في هذا التقرير أبرز المساعدات التي قدمتها الكويت للفلسطينيين بدءا من عام 1993 . .

- 25 مليون دولار للمساهمة في تنمية وإعمار الأراضي الفلسطينية اثناء الاجتماع الاول للمجموعة الاستشارية الخاصة بالأراضي المحتلة في المقر الأوروبي للبنك الدولي في نوفمبر 1993 .
- مليون دولار للمساهمة بتمويل مشروع كندي يهدف الى لم شمل العائلات الفلسطينية في مخيم تل السلطان في غزة عام 1995 .
- 25 مليون دولار كمساعدة لمشاريع التنمية .
- 80 مليون دولار كمساعدة في مؤتمر المانحين في واشنطن عام 1998 .
- 150 مليون دولار لصندوقي الأقصى والانتفاضة الفلسطينيين اثناء قمة القاهرة الطارئة في عام 2000 .
- 21 مليون دولار مبالغ حملة التبرعات لنصرة الشعب الفلسطيني عام 2002 .
- مليونا دولار مساعدات ومعونات انسانية عام 2004 .
- 3 ملايين دولار مساهمة لبناء مساكن لإيواء الأسر الفلسطينية التي تضررت بفعل الانتهاكات الاسرائيلية عام 2004 .
- 124 مليون دولار أثناء القمة العربية في الجزائر عام 2005 .
- 46 مليون دولار للمساهمة في صرف سلفات لموظفي الحكومة الذين لم يتقاضوا رواتبهم عام 2006 .
- 30 مليون دولار لمساعدة الشعب الفلسطيني عام 2006 .
- منحة 300 مليون دولار مساعدات للفلسطينيين في مؤتمر الدول المانحة في باريس عام 2007 .
- 80 مليون دولار بموجب اتفاقية وقعتها الكويت مع البنك الدولي لتقديم مساهمة لصالح صندوق دعم الفلسطينيين الذي يديره المجلس الدولي .
- 34 مليون دولار لتغطية احتياجات منظمة الاونروا ضمن القمة العربية الاقتصادية في الكويت عام 2009 .

- 200 مليون دولار للسلطة الفلسطينية في مؤتمر اعادة اعمار غزة في شرم الشيخ في مارس 2009 .
- مليون دولار لتمويل عمل مؤسسة اغاثة اميركية للاطفال في غزة .
- 50 مليون دولار لصالح صندوق للبنك الدولي لدعم الاصلاح وبرامج التنمية الفلسطينية في الشهر المنصرم تكون الكويت الثالثة عالميا والاولى عربيا بين ممولي هذا الصندوق . (ناصر ، 2010)

ولقد اشاد مستشار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (نمر حماد) بدعم الكويت الحاسم والاصيل للقضية الفلسطنية امام الضغوط الغربية وذلك لدفع رواتب الموظفين الفلسطينيين امام الضغوط المتزايدة بسبب اللجوء الى الامم المتحدة ولقد تلقت فلسطين مساعدة عاجلة من الكويت بمبلغ 50 مليون دولار مكنتها من سداد رواتب آلاف الموظفين بالمصالح العامة التابعة للسلطة بعد توقف التمويل الدولي واستطرد ان القيادة الكويتية وعدت بمواصلة هذا الدعم المالي في مواجهة الضغوط المنتظر تزايدها على السلطة معربا عن التقدير الكبير لامير الكويت لمواقفة المشهودة من القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وكذلك حكومة الكويت . (حماد ، 2011 :العدد 126)

ولقد حث وزير الخارجية النرويجي يوناس غار ستور الدول العربية والخليجية على ان تحذو حذو دولة الكويت في تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية وقال ستور في تصريحات لوكالة الانباء الكويتية (كونا) في بروكسل ان الدول الخليجية والعربية والاوروبية والولايات المتحدة الامريكية واليابان قطعت تعهدات بتقديم مخصصات مالية للسلطة الفلسطينية خلال مؤتمر للمانحين عقد في وقت سابق في باريس وقال وزير الخارجية النرويجي الذي استضاف اجتماعا للجهات المانحة الكبري للفلسطينين التي تسمي (مجموعة باريس) بمقر السفارة النرويجية في بروكسل "رسالتي الاولي هي انه ينبغي علينا الوفاء بتعهداتنا فقد فعلنا الكثير ووقف جميع الاطراف في اوروبا والنرويج والولايات المتحدة جهودا كبيرة وتقدم تبرعاتها في وقت مبكر في العام فأنني اتمني ان نري الشركاء والاصدقاء العرب والشركاء والاصدقاء الخليجيين يفعلون كما فعلت الكويت مؤخرا ويدعمون الميزانية الاساسية للسلطة الفلسطينية " (كونا ، 2010 : العدد 111)

المطلب الثاني : المساعدات الكويتية لليمن

يمكن القول إن تدفق المساعدات الكويتية إلى اليمن الشقيق بشطريه الجنوبي والشمالي قد تميز بخصوصية فريدة من جملة التدفقات ، وتتمثل هذه الخصوصيه في أن هذا التدفق قد بدأ في وقت مبكر جدا منذ مطلع الخمسينيات ، ولم يكن قد مضي على تصدير أول شحنة نفطية من الكويت سوي ثلاث سنوات ، كما أن الكويت لم تكن في ذلك الوقت قد حصلت على استقلالها السياسي بعد ، ولكن عمق الروابط التاريخية وعلاقة الانتماء العربي قد جسد هذا التعاون المبكر بين الشعبين الشقيقين . (الشراح ، 1994 : 37) .

وإذا أردنا ان نرصد حركة ومتابعة رد الفعل اليمني إزاء الأزمة العراقية الكويتية وما نتج عن ذلك من سوء الاوضاع في منطقة الخليج العربي نجد ان اليمن حرص منذ البداية على عدم تدويل الازمة واستمرارها محصورة في النطاق العربي والذي يسهل التعامل معه .

لذلك نجد ان موقف اليمن واضح منذ أن اقدم العراق على اتهام دولة الكويت في 1990/7/17 وذلك بمحاولة تطبيق سياسة امريكية والغرض منها خفض أسعار النفط على حساب معظم المنتجين الاصليين في الاوبك بدأ حرص اليمن على تطويق الازمة وعدم استفحالها.

وكانت القرارات التي تتضمنت رفض الغزو العراقي للكويت من جامعة الدول العربية وتأكيد قرارات مجلس الامن الملزمة لكافة اعضاء الامم المتحدة والدعوة الى تشكيل قوة عسكرية عربية للمشاركة في حماية المملكة العربية السعودية ضد اي عدوان يقع عليها ، كذلك وافقت 12 دولة عربية على هذه القرارات في حين رفضتها ليبيا والعراق وفلسطين وامتنعت الجزائر واليمن عن التصويت ام الاردن فلم يشارك في التصويت ، ولقد ظهر موقف الحكومة اليمنية اثناء غزو العراق للكويت بتأيدها لغزو الكويت . (حسن،1996: 114)

ولقد شهدت العاصمة اليمنية صنعاء لعدة ايام متوالية مظاهرات ضخمة لتأييد الرئيس العراقي ضد امريكا واصدقائها في المنطقة وبدأت الوفود تتوالي على السفارة العراقية في صنعاء وعلى القنصلية في عدن وابداء الرغبة في التطوع دفاعا عن العراق ضد الهجمة الامريكية ، وهاجم المتظاهرون كل من ندد بالغزو ضد العراق ومن بينهم مصر ولم يكتف هؤلاء بالمظاهرات فقط وترديد الشعارات إنما هاجموا السفارة المصرية بالحجارة والطوب ومقر شركة مصر للطيران مما تسبب في خسائر مادية كبيرة .

ومنذ عام 1998م شهدت العلاقات اليمنية – الكويتية اتصالات مكثفة بين مسؤولي البلدين في إطار تحريك وتنشيط علاقات التعاون المشترك التي أثمرت عن توقيع العديد من وثائق التعاون بين البلدين، ومن بينها محضر اجتماع بين وزارة المالية والصندوق الكويتي

للتنمية الذي تضمن معالجة المديونية السابقة المستحقة على اليمن والبالغة 44 مليون دينار كويتيي، ومذكرة تفاهم لاستئناف النشاط الاقراضي لليمن من قبل الصندوق الكويتي للتنمية، وشمل ذلك الاتفاق على تمويل عدة مشاريع جديدة منها إنشاء رصيف الميناء وكلية المجتمع في جزيرة سقطرى بمنحة مالية قيمتها مليون دينار كويتي، وإنشاء عدة مشاريع للطرق والمياه بينها استكمال العمل في مشروع طريق عدن حضرموت. (حسن ، 1996 : 121)

وفي يناير 2003م جرى توقيع اتفاقية بين البلدين يقدم الصندوق الكويتي بموجبها 30 مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء خطوط النقل مأرب وتطوير الشبكة الكهربائية في الجمهورية اليمنية، كما ساهم الصندوق في تمويل العديد من المشاريع التنموية في محافظة حضرموت..منها مشروع الميناء السمكي للصيادين، ومجاري مياه الصرف الصحي بمديرية السحة، ومشروع خور المكلا والكورنيش الساحلي، ومركز الأسر المنتجة التابع، ومشاريع المياه والصرف الصحي لمدينة المكلا المرحلة الأولى.. كما سيمول الصندوق عدداً من المشاريع الزراعية في محافظة حضرموت وبناء السدود بوادي حضرموت ومشاريع سمكية في مدينة الشحر وفي مجال المياه والصرف الصحي وغيرها من المجالات التنموية. (http://adenalghad.net/moreinfo/147.htm#ixzz25Dr7kwP2)

ولقد قدم الصندوق الكويتي للجمهورية العربية اليمنية 32 قرضاً بقيمة تقدر 103,953,000 مليون دينار كويتي مما يعكس بجلاء متانة العلاقات الكويتية اليمنية التي توثقت كثيراً منذ بزوغ دور الصندوق الكويتي ونشاطه في اليمن ، إلى جانب ذلك استفادت اليمن من المعونات الفنية المقدمة من الصندوق وبلغ عدد المعونات التي حصلت عليها 17 معونة فنية بقيمة 2,863,941 مليون دينار كويتي ، إلى جانب منح من دولة الكويت بقيمة 4,945,850 مليون دينار كويتي لبناء المساكن في إقليم دمار ، وكذلك لصندوق الحياة الكريمة باليمن ، ودعم استراتيجية مكافحة مرض الملاريا في اليمن . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2011 : 60)

جدول رقم (12)
بيانات المشاريع لـ اليمن حتى 2012-07-16
ملاحظه : كل القيم بالدينار الكويتى (بالمليون) (1 دينار =3.40$)

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض (سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
اخـرى	1	دعم الجهاز المركزي للتخطيط	0.470	19-02-1979	1.50%	24.42	2.42	56.29%
المجموع	1		0.470					
الإجتماعى	1	برنامج عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية(المرحلة الثالثة)	14.000	22-02-2009	2.00%	31.00	8.00	64.36%
المجموع	1		14.000					
الزراعة و الفروع	1	دراسة وادي سهام	0.364	07-11-1977	1.50%	34.42	4.42	66.13%

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض (سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
الزراعة و الفروع	2	تطوير وادي رماع (م 2 لمشروع تطوير تهامة)	3.352	19-02-1979	2.00%	35.67	5.67	64.08%
الزراعة و الفروع	3	تطوير وادي مور (م 3 لمشروع تطوير تهامة)	3.277	13-06-1979	2.50%	36.17	6.17	60.63%
الزراعة و الفروع	4	تطوير وادي رماع الثاني (م 4 لمشروع تطوير تهامة)	2.000	23-06-1980	2.50%	36.50	6.50	61.06%
الزراعة و الفروع	5	تطوير دلتا أبين (قرض إضافي)	1.778	07-07-1980	0.50%	43.25	3.25	76.80%
الزراعة و الفروع	6	وادي زبيد	0.321	06-06-1968	0.50%	47.08	9.58	84.40%
الزراعة و الفروع	7	وادي حضرموت الزراعي (المرحلة الثانية)	2.891	03-12-1983	1.00%	34.00	5.00	70.68%
الزراعة و الفروع	8	المسح الزراعي والإقتصادي الإجتماعي وتطوير وادي أبين	0.330	17-04-1971	0.50%	49.17	9.67	84.96%
الزراعة و الفروع	9	وادي سهام (المرحلة الخامسة لمشروع تطوير تهامة)	0.133	25-11-1986	2.50%	5.50	4.50	28.17%
الزراعة و الفروع	10	تطوير تهامة	1.900	09-06-1973	0.50%	50.17	10.17	85.53%
الزراعة و الفروع	11	تطوير دلتا أبين	4.200	12-05-1974	0.50%	49.42	9.42	84.84%
الزراعة و الفروع	12	تطوير تهامة (المرحلة الثانية) (قرض إضافي)	2.540	17-01-1976	0.50%	47.50	7.50	82.82%
الزراعة و الفروع	13	مشروع متعدد الأغراض في منطقة المكلا	1.806	22-11-1976	3.00%	17.00	2.00	38.64%
الزراعة و الفروع	14	تنمية الثروة الحيوانية	2.666	25-04-1977	2.00%	34.17	9.17	66.76%
المجموع	14		27.558					
الصناعة	1	إنتاج الملح من مناجم الصليف	2.981	28-07-1970	2.00%	30.42	5.42	61.28%
المجموع	1		2.981					
الطاقة	1	الطاقة الكهربائية (المرحلة الثالثة)	9.353	24-05-1982	3.00%	24.42	4.42	48.82%
الطاقة	2	الكهرباء للمناطق المتضررة من الزلازل	3.623	25-05-1986	2.50%	29.25	4.25	55.33%
الطاقة	3	مشروع خطوط النقل ومحطات التحويل (الحبيلين-يافع-البيضاء)	9.000	27-05-2012	2.50%	25.00	5.00	53.61%
المجموع	3		21.976					
المياة والصرف الصحى	1	مياه عدن الكبرى (المرحلة الثانية)	0.012	16-02-1987	1.50%	5.50	4.50	32.04%
المياة والصرف الصحى	2	مياه المكلا	0.010	20-12-1988	1.50%	5.67	4.67	32.87%
المجموع	2		0.022					
النقل	1	تطوير الموانئ	1.964	07-11-1977	3.00%	24.67	4.67	49.30%
النقل	2	مطار الريان	4.000	07-01-1980	1.50%	19.92	3.92	54.57%
النقل	3	طريق النقبة - نصاب	3.000	27-07-1981	1.50%	30.08	6.08	65.86%
النقل	4	طريق عدن الدائري (المرحلة الأولى)	2.635	27-06-1984	1.50%	31.08	6.08	66.42%
النقل	5	توسيع وتطوير ميناء عدن	3.411	22-05-1985	2.50%	16.00	4.50	44.84%
النقل	6	إنشاء طريق تعز - تربة وتطوير	0.283	14-08-1972	0.50%	48.92	9.42	84.72%

القطاع	رقم	إسم المشروع	قيمة القرض	تاريخ الأتفاقية	سعر الفائدة	فترة القرض (سنة)	فترة الامهال (سنة)	عنصر المنحة
		وصيانة الطرق						
النقل	7	طريق المكلا - وادي حضرموت	4.500	25-06-1975	1.50%	39.75	9.75	73.51%
النقل	8	طريق تعز - الكيلو 64	1.484	17-01-1976	1.50%	39.17	9.17	72.87%
النقل	9	ميناء جزيرة سقطرى	11.800	23-03-2010	2.00%	24.00	4.00	55.08%
المجموع	9		33.077					
بنوك التنمية	1	برنامج عمليات البنك الصناعي اليمني للسنوات (1982-1988).	3.869	25-01-1982	4.00%	20.50	5.50	40.33%
المجموع	1		3.869					
المجموع النهائي	**32**		**103.953**					

المصدر: موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

http://www.kuwait-fund.org/index.php?option=kfaedLoansTableDetails&country_code=135

- مشروع برنامج عمليات الصندوق الإجتماعي للتنمية (المرحلة الثالثة)

يهدف المشروع أساساً لمكافحة البطالة والفقر ، ولمواصلة لجهود الصندوق الإجتماعي وبرامج عملياته في المراحل السابقة ، وذلك من خلال عمليات تمويل مشروعات تنمية المجتمع وهي مشاريع الأشغال العامة كثيفه العمالة لتحسين البنية الأساسية في المناطق النائية وغيرها ، وكذلك توفير التمويل للمشروعات الصغيرة التي من شأنها إيجاد فرص عمل جديدة ، وتوفير التمويل للمشروعات المتناهية الصغر التي تساعد في زيادة دخول ذوي الدخل المحدود من الأسر والأفراد .

ويتكون المشروع بصفة رئيسية من عمليات تنمية المجتمع لتحسين البنية الأساسية والخدمات بحسب الحاجة في بعض المناطق النائية والمناطق الأخرى ، وتشمل التعليم الأساسي مثل بناء المدارس والمراكز الصحية والسدود الصغيرة وحصاد المياه والمجاري الصحية وتحسين الطرق الريفية والزراعة المطرية ، وتشمل عمليات تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر تقديم القروض من خلال جهات وسيطة تشمل البنوك والجمعيات المؤهلة وذلك لتمويل مشروعات صغيرة إنتاجية أو خدمية أو توسعات في مشروعات صغيرة من هذا القبيل كما تشمل العمليات المشار إليها تقديم الدعم المؤسسي للصندوق الإجتماعي للتنمية . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2011 : 63)

- مشروع برنامج الطرق الريفية (مشاريع قيد البحث)

يهدف البرنامج إلى ربط المناطق الريفية المعزولة بالمراكز الحضرية والمدن وذلك من خلال إنشاء وتطوير وإعادة تأهيل مجموعة من الطرق الريفية في محافظات الجمهورية اليمنية ، مما سوف يساهم في خفض تكاليف تشغيل المركبات ودعم التنمية الإجتماعية

والإقتصادية لتلك المناطق وتحسين مستوي المعيشة للسكان والإسهام في مكافحة الفقر وذلك عن طريق إنجاز حوالي 3500كم من الطرق الريفية خلال الفترة 2001 – 2004 مقسمة على ثلاث مراحل زمنية .

تدفق المساعدات الكويتية

يمكن القول إن الكويت قد أخذت في الاعتبار كافة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تميز عملية التنمية في اليمن وذلك عند تقرير حجم ونوع التدفق من المساعدات الاقتصادية والمنح التي تقدمها وبسبب ذلك ركزت المساعدات على الجوانب ذات التأثير الفاعل في الارتقاء بمعدلات التنمية كالاستثمار في التعليم والبني الأساسية ، فضلا عن معونات الطوارئ والمعونات الموجهة للجوانب الإنسانية والخيرية .

وتعد المساعدات المقدمة من وزارة المالية من أهم صور المساعدات الحكومية المقدمة في صورة نقدية إلي اليمن الشقيق ، وقد بلغ إجمالي هذه المساعدات نحو (20,261,000) مليون دينار كويتي خلال الفترة من 1973 – 1990 . (الشراح ، 1994 : 41)

وبدأت وزارة التربية مساعداتها منذ عام 1953 حيث تمثلت في تمويل المنح الدراسية وبناء المدارس وتزويدها بالمهمات والأدوات والوسائل التعليمية والكتب وما إليها ومن أمثلة هذه المساعدات بناء 29 مدرسة في ربوع اليمن خلال الفترة من 1970 – 1982 وتدريب 100 مدرس ومدرسة خلال الفترة 72– 1976 .

ولقد اعلن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في 2012 عن توقيع اتفاقية منحة لحكومة الجمهورية اليمنية يقدم بمقتضاها مبلغ ستة ملايين دولار امريكي من موارد صندوق الحياة الكريمة في الدول الاسلامية للاسهام في زيادة انتاج الغذاء اليمن . (كونا ، 2012 : العدد 120)

إن الدعم الكويتي لليمن بدأ منذ عام 1963 في مجالات التربية والتعليم والصحة العامة ومشاريع المياه والطرقات وان ذلك الدعم والاهتمام الكويتي باليمن كان نابعا من العلاقات القوية بين الشعبين ، وان دولة الكويت دعمت وما زالت تدعم مشاريع التنمية وتطوير البنية التجتية وانها كانت من اوائل الدول التي اوفت بتعهداتها لليمن التي اقرت في مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن عام 2006 حيث بلغ ما قدمته دولة الكويت حوالي 90 مليون دولار وهو ما يمثل حوالي 40 % من تعهداتها المالية لمؤتمر لندن للمانحين ، وبالاضافة الى مساهمة الكويت في بناء ميناء جزيرة سقطري اليمنية الذي من شأنه تحويلها لمقصد سياحي هام سيسهم في رفد الاقتصاد اليمني. (كونا ، 2011: العدد 137)

المطلب الثالث: المساعدات الكويتية للعراق

العلاقات السياسية الكويتية العراقية

انتهجت الكويت منذ الايام الاولي لاستقلالها سياسة غير تابعة في القضايا والشؤون الاقليمية والدولية وللتنسيق بين سياستها وسياسة البلدان العربية ودول عدم الانحياز اعتمدت على مبادئ عدم الانحياز والتعايش السلمي وتأييد الحق العربي في سياستها الخارجية وبذلك ازداد ثقل الكويت دولياً . (التميمي ، 1995 : 55)

فبعد اعلان استقلال الكويت بأيام قليلة عقد عبدالكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في 25 يونيو 1961 ليعلن مطالبته بضم الكويت للعراق واستمرت الازمة في العلاقات الكويتية العراقية فترة ثلاث سنوات الى ان اطيح بحكم قاسم عام 1963 وتم الانفراج النسبي في تلك العلاقات حتي بداية السبعينيات فقد تم الاعتراف باستقلال الكويت وتبادل العراق معها التمثيل الدبلوماسي ولكن التوتر في تلك العلاقات عاد في بداية السبعينيات حيث عاد العراق يلمح ويصرح ويراوغ في عدم ترسيم الحدود بحجة مطالبته بمنفذ بحري على الخليج وبالتحديد مطالبته بجزيرتي وربة وبوبيان مستندا كما يدعي الى حاجة العراق الى منفذ بحري من جهة وان اتفاقيات الحدود السابقة بين البلدين قد تمت في ظروف السيطرة البريطانية .

كانت الفرضية السائدة ان سعي الكويت لاستثمار مدخولات النفط في مشروعات التنمية في العالم العربي هو ثمن مساعدة العرب لها ضد التهديدات العراقية وعلى الرغم مما قيل في هذا الصدد فإن سياسة المعونات الكويتية غير متعارضة تماما مع معتقدات الكويت وممارساتها ، ومع قرب مغادرة بريطانيا منطقة الخليج العربي في نهاية الستينات ازدادت العلاقات العراقية الايرانية سواء حول قضية شط العرب واستخدم العراق مزيجا من الاقناع والضغط على الكويت لوضع قواته في المناطق الكويتية كجزء من قوة عسكرية لحماية ميناء ام قصر من هجوم ايراني وشيك. (al-Khalil , 1989)

لم يطرا جديد على العلاقات الكويتية العراقية خلال النصف الثاني من السبعينيات الى ان قامت الثورة في ايران ثم اندلعت الحرب العراقية الايرانية عام 1980 وفي ظل خشية دول الخليج العربية من التطورات الخطيرة في المنطقة ونتيجة للهاجس الامني بدأ الشروع في إقامة منظمة إقليمية هي مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي لحظات الخطر التي كانت تضغط على انظمة الحكم في المنطقة وضع القانون الاساسي لمجلس التعاون الخليجي ونص على ان هذا المشروع التعاوني ينبغي ان يتطور الى وحدة المنطقة ولكن ذلك لم ينفذ وليس هناك ما يشير الى ان مسيرة مجلس التعاون تتجه نحو ذلك الهدف وكان موقف الكويت المنحاز لتأييد ودعم العراق في الحرب تغييرا في نهج سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال

القائمة على التوازن والحياد وكان الاندفاع في ذلك التأييد قد ساهم ودون شك مع دول مجلس التعاون وفي دعم وتثبيت النظام العراقي . (التميمي ، 1995 : 58) .

ولقد كانت العلاقات الكويتية الايرانية متوترة في الثمانينيات اثناء الحرب العراقية الايرانية بسبب موقف الكويت المساند للعراق وتحملت عبئا ماليا وسياسيا بسبب ذلك الموقف كما انعكس القلق من خطر الثورة الايرانية على دول مجلس التعاون الخليجي .

في الحقيقة لم تكن الحرب العراقية الايرانية التي استمرت ثماني سنوات بالنسبة للكويت مجرد سيناريو للأحداث يمكن تخليه دون معاناة ، فقد انعكست نتائج تلك الحرب اقتصاديا وسياسيا ومعنويا على دول المنطقة ، وهددت الوجود المستقل لدولة الكويت ذاتها ولهذا يصبح مفهوما قلق الكويت من تصعيد العمليات العسكرية بين العراق وايران وفي منطقة الخليج (العلوي ، 1993 : 92)

إن موقف الكويت من الحرب العراقية الايرانية مبني على رأي جماعي لدى دول مجلس التعاون الخليجي مفادة بأن هزيمة العراق في الحرب وانتصار ايران يعني خطر السيطرة الايرانية على المنطقة ولذلك هي وقفت إعلاميا واقتصاديا مع العراق ، دون ان تضع في حسابها ان الامر نفسه سيحدث لو انتصر العراق وحتي ذلك التقدير للأمور بالصورة التي كانت عليها يؤدي الى بناء قوة حقيقية تواجه اي عدوان تتعرض له دول الخليج او اي منها . (التميمي ، 1995 : 59)

ولقد وقفت الكويت بجانب العراق سواء بمرور تجارة العراق الصادرة والواردة عبر اراضي الكويت وميناءه او بالمساعدات المالية الضخمة التي قدمها له الكويت عن طواعية كذلك باقي الدول البترولية الخليجية التي لم تبخل على العراق بالمال لشراء احتياجاته من السلاح والغذاء . (حسن ، 1996: 20) .

ولقد سقطت الكويت في صباح الثاني من اغسطس 1990 واصبح الخطر يهدد المملكة العربية السعودية بعد وصول القوات العراقية الى حدود السعودية مع الكويت إذا انه في الثانية من صباح الخميس 2 اغسطس اندفعت القوات العراقية عبر الحدود العراقية الكويتية في منطقة طريق البصرة / الكويت السريع الى قلب العاصمة ، حيث غدرت القوات العراقية بالكويت واحتلتها 7 شهور فقتلت وشردت الشعب الكويتي بلا رحمة متناسية مواقف الكويت وما قدمته الكويت للعراق في أزماتها من معونات مادية ومعنوية .

المساعدات والقروض الكويتية للعراق :

ان أهم ما يميز العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية هو ما قدمته حكومة الكويت للعراق من مساعدات مالية على شكل منح وقروض بدون فوائد ، وخاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988م) ، حيث بلغت حوالي (13.2) مليار دولار أمريكي كما يبينها الجدول التالي. (المطيري ، 2003)

جدول رقم (13)
المنح والقروض التي قدمتها الكويت للعراق

السنة	القيمة بالمليار دولار
1980	2
1981	2
1982	2
1983	1.2
1984	1.2
1985	1.2
1986	1.2
1987	1.2
1988	1.2
الجملة	**13.2**

المصدر:

"Abdul- Reda Assini ,"Kuwait's foreign policy" :city state in word policies (London: westview press, 1990:147).

وعلاقة الصندوق الكويتي بالعراق تعود الى عام 1970 عندما وقع الصندوق أول قروضه لحكومة جمهورية العراق بقيمة 2.6 مليون دينار كويتي لتشييد المحطة الكهرومائية على سد سامراء ، وتلاها إبرام قرضاً ثانيا بمشروع انتاج الاسمنت في السماوة بأم قصر بقيمة 3.8 مليون دينار كويتي إضافة الى قرض لمنظومة كهرباء البصرة في مايو في عام 1990 تم الغائه نتبجة للعدوان على دولة الكويت في الثاني من اغسطس من العام نفسه . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2009 : 9)

وترجمة لضرورة الوقوف مع الشعب العراقي لإعادة اعمار بلاده ، وسعيا لتثبيت ركائز الاستقرار في العراق الأمر الذي من شأنه إشاعة الأمن والاستقرار في العراق في ربوع المنطقة والاسهام في تحقيق رخائها وازدهارها بعد الاحتلال الامريكي واسقاط النظام السياسي للعراق فقد اصدر مجلس الوزراء في دولة الكويت قرار يقضي باعتماد مبلغ 17.8 مليون

دينار كويتي يخصص لبناء مؤسسات تعليمية وصحية في مختلف مناطق العراق وتكليف الصندوق الكويتي للتنمية بتنفيذها ، كما كلف الصندوق الكويتي بإدارة منحة إضافية قيمتها 17.8 مليون دينار كويتي مقدمة من حكومة دولة الكويت . (الصندوق الكويتي للتنمية ، 2009 : 9)

جدول رقم (14)

العدد الكامل للمشاريع بالعراق

اسم المشروع	القيمة بالدينار	تاريخ التوقيع	حالة المشروع
تطوير منظومة كهرباء البصرة	8,500,000.000	20-05-1990	ملغي
إنتاج الأسمنت في سماوة - أم قصر	3,760,895.655	04-08-1971	منتهي
المحطة الكهرومائية على سد سامراء	2,624,627.664	05-12-1970	منتهي

المصدر: موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

http://www.kuwait-fund.org/index.php?option=com

ولقد كانت العلاقة بين الكويت والعراق معدومة بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم وبدأت العلاقات تعود الى ما قبل الغزو وذلك بعد اسقاط الاحتلال الامريكي للنظام العراقي في 2003 ويومها بادرت الكويت بمد يد العون الى شقيقها وجارها العراق مقدما الدعمين المادي والطبي للشعب العراقي عن طريق مراكز المساعدات الانسانية وجمعية الهلال الاحمر الكويتي ، وتبع ذلك تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين كللت بتعيين دولة الكويت للفريق الركن متقاعد على المؤمن سفيرا لها في العراق في عام 2008 ثم قام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الدكتور محمد الصباح أنذاك بزيارة الى بغداد في 2009 وهي الزيارة الاولي لمسؤول كويتي رفيع المستوي الى العراق منذ الغزو كما عين العراق محمد حسين بحر العلوم سفيرا فوق العادة في الكويت عام 2009 ، وفي 12 يناير 2011 تشكلت اللجنة الوزارية المشتركة بين الكويت والعراق لحسم القضايا العالقة بين البلدين وفق القرارات الدولية وعقدت أول اجتماعاتها في 27 مارس في الكويت وتمحض عن الدورة الثانية للجنة الوزارية المشتركة التي عقدت في بغداد في 29 ابرايل من العام الحالي التوقيع على اتفاقيتين بتشكيل لجنة مشتركة للتعاون الثنائي والثانية تعني بتنظيم الملاحة في خور عبدالله .

وفي العام الحالي 2012 شهد تطورا ملحوظا في العلاقات الكويتية العراقية ففي 29 مارس 2012 قام امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح ، بزيارة تاريخية الى العراق للمشاركة في القمة العربية العادية في دورتها الـــ 23 التي تعد اول زيارة لأمير الكويت بعد الغزو العراقي الغاشم ، وقد اشاد الرئيس العراقي جلال الطالباني بالمشاركة الفاعلة لامير البلاد في مؤتمر القمة في بغداد ، كما اكد اهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وشاركة في ذلك رئيس وزرائه نوري المالكي الذي قال ان مشاركة الامير الشيخ صباح الاحمد كانت موضع سرورنا وفرحنا واعتزازنا مشيرا الى ان غزو العراق للكويت كان شيئا غريبا ومستكرا ومستهجنا مبينا ان الاصل في العلاقة هو الاخوة والجوار والنسب . (الجريدة ، 2012 : العدد 1688)

ولقد اشادت جامعة الدول العربية برئاسة السيد عمرو موسى بدور الكويت في المساعدات المالية المقدمة الى العراق لإعادة بناء ما دمرته الاعتداءات في العراق المشينة في سامراء وما تبعها من اعمال نكراء استهدفت العديد من المراكز الدينية والساجد ودور العبادة في العراق وان الكويت تبرعت بمبلغ 10 ملايين دولا لإصلاح الاماكن المقدسة التي تعرضت للتخريب في العراق تعبيرا عن تضامن الشعب الكويتي مع الاشقاء العراقيين ودعما في ترسيخ الوحدة الوطنية (كونا ، 2006 : العدد 0079)

ولم تبخل الكويت على العراق في مساعدتها على تنمية التعليم حيث تقدمت الكويت بمبلغ 40 مليون دولار منحة لوزارة التربية العراقية ولقد اعلنت وزارة التربية العراقية ان هذه المنحة من دولة الكويت تأتي بناء على الاخوة المتبادلة بين الدولتين الشقيقتين ، ويذكر ان دولة الكويت قدمت في وقت سابق منحة مالية بمقدار 11 مليون دولار امريكي الى دائرة الصحة في محافظة البصرة للمساهمة في تطوير الخدمات الصحية في المحافظة . (كونا ، 2004 : العدد 0070)

ملخص الفصل الرابع

من العرض السابق لنماذج المساعدات الكويتية المقدمه للدول العربية ومنها المساعدات لكل من مصر والسودان نجد ان هذه المساعدات كانت تهدف الى تنمية مصر والسودان وخير دليل على ذلك ان هذه المساعدات تنصب في المقام الاول والاخير الى البنية التحتيه من صرف صحي ومياه وطاقة وزراعة وطرق وغيرها من المشاريع التنموية والتي تكون في الاساس لتسهل الحياة الكريمة للشعب سواء المصري او السوداني ومن هذه المشاريع على سبيل المثال محطة كهرباء ابو قير الحرارية في مصر ، ومشروع تطوير السكك الحديدية في السودان وغيرها من هذه المشاريع ، ولا يمكن ان نغفل دور هذه المساعدات في تطور العلاقات الدولية بين الكويت ومصر والسودان حيث ظهرت ذلك اثناء الاحتلال العراقي للكويت والتسابق في الوقوف بجانب الكويت ، وكذلك وجود كثير من الاتفاقيات التجارية بين هذه الدول والكويت للتبادل التجاري والخبرات الصناعية بينهم .

وتمتد المساعدات الكويتية الى شمال افريقيا في الدول العربية حيث ساعدت الكويت كافة الدول العربية على حد ولا تفرق بين دولة ودولة بل كانت تسعى للوقوف دائما بجانب الدول المتعثرة والفقيرة للعمل على النهوض بها ومن هذه الدولة تونس والجزائر وذلك من ايام الاحتلال على هذه الدول ، وكانت هذه الدول تمر بحالات من الانخفاض النسبي في المدخرات وتلجأ للدول الصناعية للأقتراض منها فتقع تحت طائله الشروط الثقيلة وتزداد ديونها ، وكانت الكويت تبادر لأقتراض الدول والعمل على تخفيف معاناتها من الديون للدول الصناعية وذلك من خلال صندوق التنمية الكويتي ، وكانت هناك مساعدات من قبل الوزرات المختلفة داخل الكويت توجه مباشراً لتونس والجزائر حين التعرض للأزمات ، وجدير بالذكر ما قامت به الكويت اثناء الثورة الجزائرية من مساعدات مادية ومعنوية ومالية لنجاح الثورة والوقوف مع الجزائر للحصول على استقلالها ، في حين عندما جاء الدور على الجزائر وتونس للوقوف بجانب دولة الكويت ورد الجميل ولو بشئ بسيط اثناء الاحتلال الغاشم للكويت كان رد الفعل ليس على المستوي الداعم لحق الكويت في استقلال اراضيها .

وإن المساعدات لكل من لبنان والاردن كانت على حد سواء الا ان ما تعرضت له لبنان من كوارث وهجمات من الاحتلال الاسرائيل زاد من اوجاعها وتحطم كثير من البنة التحتية للبنان مما توجه اليه كافة المساعدات والعمل على تخفيف من اثارها ومن امثال هذه المساعدات نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب ، تأهيل المنشآت الكهربائية في مؤسسة كهرباء لبنان وقاديشـــــا ، وغيرها من المشاريع الحيوية والانمائية

للبنان وكذلك المساعدات المقدمة من الحكومة مباشرة للبنان وكذلك الوزرات في جميع التخصصات للوقوف بجانبها والعمل على مساعدتها للنهوض والتنمية .

ولا يختلف الامر على الاردن حيث عملت الكويت على مساعدتها في التقدم على التنمية والعمل على رفع مستوي المعيشة وتقديم المشاريع التي من خلال تزيد من التنمية داخل الاردن سواء كان في تحسين الطرق او النقل او الزراعة او المستشفيات وغيرها من المشاريع التنموية والتي من خلال تنمي وتزدهر الدولة .

واظهر العرض السابق للفصل ان فلسطين واليمن كانت تدعم العراق في غزو الكويت بالرغم من دعم الكويت لهم في كافة مشاكلهم وقضايهم المختلفة وكذلك الدعم المالي من الكويت لهم لزيادة تنمية دولهم وفي نفس السياق نجد العراق والتي لقت دعم مالي ومعنوي من دولة الكويت اثناء الحرب مع ايران وكذلك دعم تربوي وصحي وغير ذلك من العلاقات التي تربط العراق مع الكويت الا ان العراق قامت باحتلال الكويت لاطماع سياسية واقتصادية.

ولقد دعمت الكويت القضية الفلسطينية ليس فقط سياسيا بل في تنمية الدولة اجتماعيا واقتصاديا وغيرها من جوانب الحياة الكريمة وكانت تدعم فلسطين في مشاريع تنموية ولكن بعد الاحتلال اصبحت هذه المساعدات لازمه للشعب الفلسطيني على الكويت وعلي غيرها من الدول العربية ولم تبخل الكويت في مساعدة شعب فلسطين لمقاومة الاحتلال من خلال تقديم كافة المعونات الانسانية منها العلاجية والاغذية وما تقدمه جمعيات وهيئات العمل الخير في دولة الكويت للشعب الفلسطيني وحكومته .

الفصل الخامس

الخاتمة

تهدف هذه الدراسة الى الكشف عن الإمكانات والطاقات التي تملكها دولة الكويت والتي اسهمت في قدرتها على مساعدة الدول العربية ، تحديد المعايير والاتجاهات لأحجام وأشكال وأنواع الدعم الكويتي للدول العربية.وأشكاله وآلياته ، والوصول إلى مدى فعالية الكويت ومقدرتها بين الدول العربية الأخرى المانحة ، وكذلك التعرف على اثر المساعدات المالية التي تتلقها الدول العربية في الاقتصاد والتنمية بها ، والتعرف على اثر المساعدات المالية على مكانة وفاعلية دولة الكويت بين الدول العربية .

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الباحثة بتقسم الدراسة الى خمس فصول فمن خلال الفصل الأول تتناول الباحثة مقدمة الدراسة من مشكلة واهداف واهمية وفروض وحدود ومحددات وتعريفات ومصطلحات ومنهجية الدراسة ، ثم الفصل الثاني بعنوان العلاقات الكويتية والتي تناولت الباحثة من خلاله التعرف على دولة الكويت وتاريخها منذ الاستقلال واكتشاف النفط الى الان ، ومن تم التعرض لما تعرضت له دولة الكويت من ازمات وكيفية التغلب عليها ، وكيف كان موقف الدول العربية من هذه الازمات التي مرت على الكويت وما هي العلاقات التي تربطها مع الكويت ، ثم من خلال انفراد مبحث للإسهامات الكويتية المالية للقضايا العربية ومدي تأثير هذه الاسهامات على العلاقات الكويتية مع الدول العربية ، ومن ثم التعرف على الدبلوماسية المالية لدولة الكويت .

ومن خلال الفصل الثالث تعرض الباحثة مفهوم واهداف المساعدات الانمائية ، ثم التطور التاريخي لفعالية المساعدات الخارجية للتنمية في العالم العربي ، وكذلك عرضت الباحثة مبحث كامل عن الصندوق الكويتي للتنمية العربية وما هي اهدافه وكيفية التواصل مع الدول التي تطلب المساعدات المالية وما هي شروط وكيفية التعامل مع الصندوق وكيفية التواصل مع الدول الممنوحة للمساعده ، واوضح الدراسة ان المساعدات المالية التي تقدمه دولة الكويت هي من أجل مساعدات الدول العربية والاسلامية للتنمية بشكل عام والتحفيز على التنمية الاقتصادية وارتفعها على المستوي العالمي .

واوضحت الباحثة في الفصل الرابع من هذه الدراسة صور من المساعدات الكويتية المقدمة لبعض من الدول العربية وما مدي تأثيرها عليهم ، وذلك من خلال عرض نماذج لبعض من الدول العربية في مختلف المناطق الجغرافية في الشرق الاوسط ومنها كل من مصر والسودان وتونس والجزائر ولبنان والاردن ، وفلسطين واليمن والعراق ، وقدمت الباحثة مجموعة من

بعض المشاريع التي تم تنفيذها في هذه الدول ، والتعرف على اهمية هذه المشاريع بالنسبة للدو العربية وكيفية تأثير هذه المساعدات على المشاريع ، وجدير بالذكر التعرف على موقف هذه الدول اثناء الاحتلال العراقي لدولة الكويت وبعدها حيث ان دولة الكويت قد تأثرت في فترة الاحتلال بمواقف بعض من الدول التي كانت مع الاحتلال العراقي للكويت ولكن بمرور الوقت ورجوع الحق لصاحبة ، لم تقطع الكويت علاقتها مع اي دولة عربية سواء كانت مع الاحتلال او ضده وبالعكس كان هناك التزامات لدولة الكويت اتجاه الدول العربية اثناء الاحتلال التزمت بها الكويت من خارج مقر الصندوق ودولة الكويت ، وذلك لما تتحمله الكويت من مسئولية اتجاه هذه المساعدات والمشاريع داخل الدول الممنوحة وكذلك لمعرفة الكويت اهمية هذه المشاريع للدولة نفسه ويتبين ذلك من خلال عرض للمشاريع التي قام الصندوق الكويتي للتنمية العربية الاقتصادية ومدي اهميتها للدولة المتلقيه للمساعدات المالية .

وفي النهاية في الفصل الخامس للدراسة تتم الدراسة عرض لأهم النتائج والتوصيات التي وصلت اليها الدراسة وكذلك الخاتمة النهائية .

النتائج

ومن خلال الدراسة والتحليل لنماذج المساعدات المالية الكويتية التي قدمتها دولة الكويت الى الدول العربية فقد توصلت الباحثة الى النتائج التالية :-

- تشير نتائج الدراسة الى ان دولة الكويت مرت بمراحل عدة قبل استقلاله من مشاكل داخلية او تهديدات خارجية وكذلك توتر العلاقات مع جيرانه وذلك لموقعه ومكانته الاستراتيجي .

- ونتيجة لذلك التهديدات الخارجية لجأت الكويت بعقد اتفاقية حماية مع بريطانية لتحميه من هذه التهديدات الخارجية والمحافظة على كيان دولة الكويت .

- تضع الكويت في سياساتها الخارجية والداخلية أهمية قصوي للعلاقات العربية والدولية وتقدم العلاقات العربية الوحدة العربية على اولوياتها الخارجية والدليل على ذلك ما نصت عليه المادة الاولي من الدستور الكويتي .

- وتبين الدراسة الحالية ان دولة الكويت كانت اسبق دول مجلس التعاون في إقامت علاقات دبلوماسية مع دول اوربا وبالأخص مع موسكو وكذلك بريطانيا وغيرها من الدول الأخري العالمية ، ويعد ذلك نجاحا للسياسة الخارجية الكويتية في ذلك الوقت .

- وضعت الكويت أهداف للتعاون مع الدول العربية والدولية ومن اهم هذه الاهداف هي دعم مسيرة التنمية من اسس السلام في العلاقات الدولية وكذلك التزام الكويت بسياسة عدم الاتحياز التي اتبعتها السياسة الخارجية الكويتية .

- وتشير الدراسة ان دولة الكويت تأخذ على عاتقة معانات الدول العربية الاخري وكذلك تطور النمو بها فلقد قامت دولة الكويت بدعم كثير من الدول العربية قبل إنشاء صندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لسد احتياجاتهم من المواد الاساسية والتقليل من حده الفقر بها .

- تتفق سياسة الكويت الخارجية مع الواقع الحالي في تنفيذ ما تم وضعه من أهداف حيث انشأت الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لدعم الدول العربية

ومساعدتهم على التنمية ، وذلك لحكمة دولة الكويت في ان الخير الذي انعم الله عليه من استخراج النفط يجب ان يعم على اخوانه من الدول العربية والاسلامية ، واتجهت كذلك الى الدول النامية والفقيرة في العالم الثالث لتساعدهم .

- ولم تغفل الكويت في ذلك الوقت على وضع الضوابط والشروط وكيفيه المساهمه في تنمية الدول العربية حيث حرصت على ان تعم الفائدة التي نعمه الله بها على الكويت لكل الامة العربية فحرصت على تنمية الدول العربية والاسلامية بما وهبة الله ، فنجد ان دولة الكويت حرصت بكل الطرق على مساعدة الدول التي تعاني من الفقر وسهامت في تخفيف حدة الفقر بكافة الطرق الرسمية وغير الرسمية .

- وباستعراض اهداف المساعدات الكويتية لكل الدول نجد ان هذه الاهداف لا يكون لها غايات سرية او اغراض اخرى غير انها اهداف تدعو الى التنمية والمساعدة من واجب الاخاه والمشاركة في الاحداث والعمل على حل الازمة الواقعة سواء كانت تقدم نقدى او على شكل مساعدات غذائية او طبية وغيرها من المواد المحتاجة اليها الدولة .

- وجدير بالذكر ان دولة الكويت استخدمت الاداة الاقتصادية تجاه العراق من خلال تقديم الدعم المالي للعراق اثناء حربها مع ايران والذي وصل الى ما يقارب 15.3 مليار دولار ، وقد قدمت الكويت مبلغ 30 مليون دينار كويتي عند الاعتراف العراقي بها عام 1963 ، وكذلك خلال الازمة الحدودية بين البلدين قدمت الكويت الكثير من المشاريع التنموية في العراق مقابل انسحابه من الاراضي الكويتية .

- من خلال استعراضنا للدراسة السابقة نجد ان دولة الكويت تنوعت في ضخ المساهمات الكويتية للدول العربية والفقيرة وذلك لعدة اسباب اولها : الفائض الكبير في الارباح للدولة من جراء ارتفاع اسعار النفط والرغبه في تخفيف المعاناة عن الشعوب الفقيرة ، والثاني وهو تعويض الدول النامية بما التزمت به الدول الصناعية من المشاركة في التنمية والتبرع بـــ 1% من الدخل المحلي الاجمالي ولكن الدول الصناعية تخلو عن ذلك وقامت الكويت بالتبرع حتى وصل المساهمة 3% قبل الغزو العراقي للكويت ، اما السبب الاخير فهو لمساعدة الدولة من الفقر وكذلك التخفيف من ظاهرة الاستقطاب العالمي الخطيرة للدول المتقدمة شديدة الثراء .

- ونجد ان دولة الكويت تعتبر المساعدات المقدمة الى الدول العربية والفقيرة انما هي مساعدات من ناتج تدفق الثروات الموجودة في الكويت والعمل على مساعدة الاخرين للتنمية وكذلك لكسب التأييد هذه الدول الممنوحة والوقوف مع الكويت في اوقات الشدة والمحن ولاعتبارات سياسية اخري .

- وتشير الدراسة الحالية الى ان اهداف المساعدات المالية الكويتية تختلف عن الاهداف العامة للدول الصناعية والدول المانحة للمساعدات حيث يكون للكويت اهداف خاصة بها وهي كالتالي :
  - تأكيد انتماء الكويت العربي والإسلامي والإنساني .
  - ترسيخ علاقات التعاون والمصالح المتبادلة مع كافة البلدان الصديقة المتقدمة والنامية لتأكيد عدم انحيازها في العلاقات الدولية
  - مناصرة القضايا الإنسانية المعاصرة التي يتبناها العالم للارتقاء بالحضارة الإنسانية.
  - الإسهام الفعال في مواجهة المشكلات الطارئة التي تتعرض لهـــا البلـــدان الـــصديقة خاصة تلك الناشئة عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول والفيضانات وغيرها.

ومن خلال هذه الاهداف السامية انشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادي العربية فـــي عام 1961 ، ويمنح المساعدات المالية والفنية لجميع الدول بشروط ميسرة لا يغالي فيهـــا وذلك تماشيا مع اهداف العامة لدولة الكويت في مساعدة الدول العربية والفقيرة في العالم .

- ويعتبر الصندوق الكويتي من المؤسسات الرائدة بين مؤسسات التنمية التابعة للدول النامية . فقد تأسس في 1961/12/31 أي بعد استقلال الكويت مباشرة . وكان نشاط الصندوق حتى العام 1974 مقتصراً على الدول العربية ، إلا أنه تم تعديل قانونه في العام المذكور على نحو يسمح بتوسيع نطاق مساعداته ليشمل الدول النامية الأخرى.

- ومما لا شك فيه ان المساعدات المالية كانت له مردود سياسي على دولة الكويت حيث كان هناك اعتراف عالمي واضح بدور الكويت في ميدان المساعدات الاجنبية من قبل الامم المتحدة والبنك الدولي ، وكذلك المركز المرموق الذي تمته به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية من خلال دعم القضايا العربية في العديد من المناسبات ، ما يواجهه المستثمرون الكويتيون من ترحيب وتأييد من قبل اغلب الدول النامية لجذب رؤوس الاموال الكويتية لهم .

- الصندوق الكويتي للتنمية هو ذراع التنمية لدولة الكويت يوكل إليه مهمة المنح التي تقدمها حكومة دولة الكويت للدول الأخري للإشراف عليها وقد بلغ عدد هذه المنح منذ إنشاء الصندوق وحتي 30 سبتمبر 2011 نحو 57 منحة عبارة عن 55 منحة للدول ومنحتين للمؤسسات وبلغت قيمة هذه المنح المدارة من قبل الصندوق 350.9 مليون دينار (ما يعادل 1.193 مليار دولار).

- وتشير الدراسة الحالية الى مدى تفهم دولة الكويت لمعانات الدول الفقيرة والعربية من المشاكل والديون فقامت الكويت بمبادرة من الامير الراحل الشيخ جابر الاحمد الصباح رحمة الله بإلغاء ديون الدول المتعثرة وذلك تأكيد لتحقيق دور التنمية الدولية وانتمائيه الثابت للعروبة والاسلام وسعي الكويت الدائم لتحقيق السلام العالمي والرخاء لكافة الدول الصديقة .

- وتشير الدراسة الحالية ان هناك عدة طرق للمساعدات الكويتية منها الرسمية والتي تضم الوزارات والمؤسسات الحكومية والتابعة للدولة ، وغير الرسمية وهي المؤسسات الشعبية وتضم الجمعيات الخيرية واللجان والمؤسسات الشعبية .

- ولقد اشارت الدراسة الحالية إلى اهم ما يميز المساعدات الكويتية وهي الشروط الميسرة للمساعدات المالية ، وتوجهها الى المجالات الاكثر فاعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وناهيك عن الجانب الانساني المرتبط بالمساعدات الاهلية ولا شك ان الكويت لم تمارس الضغط على اي دولة لاسترداد اموال هي حق له على مر التاريخ ولكن تبادر بإلغاء الديون وذلك نظرا لظروف الدول المتعثرة ، وهذا ما قام به امير البلاد الشيخ جابر رحمة الله عليه من الغاء الديون على الدول المتعثرة عام 1988 ، وان اهم مميزات المساعدات الكويتية كذلك هي التنمية المستدامة والتي تهدف الى التنمية الانسانية والمحافظة على البيئة جنبا الى جنب ، وكذلك ما يميز هذه المساعدات انها تتفوق على المساعدات التي تمنحها الدول الصناعية ، فبعد استقلال دولة الكويت وظهور النفط بها وهي تتفوق على كافة الدول الصناعية في نسبة المساعدات المقدمة للدول النامية والعالم الثالث .

- ومن خلال عرض المساعدات المالية لبعض من الدول العربية نجد لهذه المساعدات اثر على الدول الممنوحة سواء على المستوي الاجتماعي او الاقتصادي وكذلك على العلاقات الدولية والسياسة بين الدولتين فنجد ان مصر له علاقات كبيرة مع دولة الكويت لما بني بين الدولتين علاقات عميقة في السياسة والاقتصاد ، مما جنت منه مصر من خيرات كثيرة من دولة الكويت ، وعلى الجانب الاخر لم تتوان مصر في رد الجميل على المستوي الدولي حينما قامت العراق باحتلال الكويت فكانت مصر بجانب الكويت قلب وقالب وكذلك دعمت الكويت بقوات من الجيش لمناصرتها على العراق وارجع الحق لأصحابه ، وان هذا الموقف يدل على ان المساعدات المالية التي تقدمها دولة الكويت اصبح لديها مردود على المستوى الدولي والسياسي .

- اشارت النماذج المقدمة في الدراسة الحالية الممنوحة للمساعدات بعض من الدول التي وقفت بجانب دولة الكويت اثناء الاحتلال العراق للكويت بينما هناك دول اخرى وقفت محايدة ولم تنحاز على اي من الجانبين وهناك دول اخري وقفت بجانب العراق وفي كل الاحوال هذه الدول جميع تلقت المساعدات المالية من الكويت وكلهم دول عربية اسلامية وتتمتع بعلاقات دولية مع الكويت جيدة حتى حدث العدوان على الكويت فظهرت النوايا ، ولا يمكن ان نغفل دور المساعدات الكويتية في اثناء الحرب فلم تتوقف بل زادته في دورها لما كانت ترمي اليه من تأييد عام من كافة دول العالم لحرية الكويت واستقلالها .

- وتدل الدراسة الحالية ان الكويت لم تقصر مع اي دولة عربية او اسلامية بالعكس فقط منحت كثير من الدول المنح والمساعدات المالية بشكل رسمي وغير رسمي لمساعدة هذه الدول وبعد الاحتلال العراق للكويت ، اتخذت الكويت تغيرات في سياسات الامنية على المستوي الدولي فعقد اتفقيات مع كل من امريكا وبريطانا لمساعدتها على استقلال اراضيها والمحافظة على ثرواته ، وكذلك اتجهت الكويت الى وقف كافة المساعدات لبعض من الدول الضد الا ان بمرور الايام قامت الكويت بمنح هذه الدول الضد المساعدات المالية ، وكذلك رجعت العلاقات الدولية بينهم مره اخري ، ولا يمكن احد ان ينكر الان ما تفعل الكويت اتجاه العراق لاستقرار الاوضاع به بعد الاحتلال الامريكي للعراق .

- وتدل الدراسة الحالية ان هناك علاقة بين المساعدات المالية للدول العربية وزيادة الثروات داخل دولة الكويت حيث تشير الدراسة الحالية ان هناك مراحل تطور في تقديم المساعدات للدول العربية حيث ان هناك فارق كبير بين ما تقدمه الكويت في الستينات وما تقدم الان من مساعدات وذلك ارتباطا بزيادة اسعار النفط على المستوى العالمي .

- تضع دول الكويت القوانين والمعايير المنظمة للمساعدات المالية والمنح للدول العربية والاسلامية والعالم الثالث لتطبيقها على هذه الدول لتقديم المساعدات لها وكذلك هناك اهداف ومبادئ رسيخة وضعتها الكويت لذلك .

- ان المساعدات المالية التي تقدمه الى الدول العربية والعالم الثالث اثرت بالايجاب على السياسات الخارجية ومكانة دولة الكويت بين الدول العربية والعالمية وذلك لما رسخته دولة الكويت من مبادئ واسس في مساعدات الدول بدون النظر الى ما سوف يرد عليه من مكاسب مالية اخرى .

التوصيات :

وفي ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي :-

- اصدار مجلة تحت رعاية وزارة الخارجية الكويتية توضح فيها المساعدات الرسمية وغير الرسمية الصادر من دولة الكويت لجميع الدول .
- العمل علي إنشاء قناة تواصل للربط بين وزارة الخارجية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للتعرف على اهم المستجدات والمساعدات التي تخرج من الصندوق الكويتي او من الحكومة الكويتية .
- العمل على وضع آليه اعلامية للتعرف على اهمية المساعدات المالية الكويتية لكافة الشعوب داخل الدول التي تتلقي هذه المساعدات المالية .
- توصي الباحثة بفتح باب المساعدات المالية داخل الكويت للشركات الكبيرة التي لها فروع وعلاقات خارج الكويت مع الدول الاخرى .

المصادر والمراجع

المراجع العربية :

اولاً: الكتب :-

- ابن منظور (1999) ، **لسان العرب** ، بيروت ، دار صادر للنشر والتوزيع .
- أسيري ، عبد الرضا .(1992). "**الكويت في السياسة الدولية المعاصرة**" ، ط2 ، جامعة الكويت ، الكويت.
- أسيري ، عبدالرضا (1993). "**الكويت في السياسة الدولية المعاصرة : انجازات ، اخفاقات ، وتحديات** " ؛ مطابع القبس التجارية – الكويت.
- الاشعل ، عبدالله .(1990). "**العلاقات الدولية لمجلس التعاون** " ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت .
- 'الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية' ، **القانون الأساسي** ، العام 2000م
- إنسان أون لاين (2011) **أهداف وشروط تقديم المساعدات الامريكية للفلسطينيين رام الله** ، 2011-09-28
- التميمي ، عبدالمالك (1995) "**الغزو العراقي للكويت المقدمات – الوقائع وردود الفعل – التداعيات**" ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، عالم المعرفة ، الكويت .
- الجاسم ، نجاة (2006). **القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي 1963 -1976** " ، دار قرطاس للنشر –الكويت.
- جمال ، عبد الهادي .(2002). "**الموانئ الكويتية بين الأمس واليوم** "، مؤسسة الموانئ الكويتية ، الكويت.
- جودة ، احمد حسن .(1979). "**المصالح البريطانية في الكويت حتى 1939**" مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة .
- حسن ، ابراهيم محمد (1996) "**الصراع الدولي في الخليج العربي العدوان العراقي على الكويت الابعاد والنتائج العربية والدولية**" مؤسسة الشراع العربي ، الكويت .
- حسين ، غازي ، (1998) **القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة** ، دمشق .
- حيدر ، الجمعة (2003). "**خمسون عاما من العطاء الاقتصادي**" ، دار الكاتب العربي ؛ الكويت.

- خزعل ، حسين خلف الشيخ .(1970). "**تاريخ الكويت السياسي**" الجزء الخامس ، دار الكتاب ، بيروت .
- الديحاني، ماجد (2004) . **الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ودوره كسفير الكويت للتنمية في العالم الثالث** ، الكويت ، دراسات وأبحاث مجلس الأمة .
- ربيع ، محمد محمود .(2005). "**النظام السياسي في دولة الكويت**" الكويت .
- الرومي ، محمد المجرن .(2010). "**سياسة الكويت الخارجية**" إدارة البحوث والاعلام ، وزارة الخارجية الكويتية ، الكويت .
- سيروان ، صادق سليمان (2011). **الإنعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الإقتصادية على الأمن الأقليمي لدول مجلس التعاون**" ، دار الصفاء –عمان.
- شامة ، عزمي (بدون تاريخ) ، **الكويت في المعركة , بدون دار نشر ، الكويت**
- الشراح ، رمضان على ، و الفقير ، حسين طه .(1994). "**الكويت والتنمية العربية فلسطين**" مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .
- ---------- .(1994). "**الكويت والتنمية العربية**" ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .
- ----------.(1994). "**الكويت والتنمية العربية السودان**" ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت
- ----------.(1994). "**الكويت والتنمية العربية تونس**" ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت.
- ----------.(1994). "**الكويت والتنمية العربية الجزائر**" ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت.
- ----------.(1994). "**الكويت والتنمية العربية اليمن**" ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت.
- الصباح ، جواهر ابراهيم الدعيج .(2007). "**تاريخ العلاقات الكويتية الإيرانية**" رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الكويت ، الكويت .
- الصباح ، سالم عبدالعزيز .(1992). "**اضواء على السياسة النقدية والاقتصادية الكويتي**" الجزء الثاني ، بنك الكويت المركزي ، الكويت .
- الصباح ، مالك جابر فهد (2006) "**العلاقات الكويتية الفلسطينية**" مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .

- الصندوق الكويتي للتنمية (2009) "**القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتي 30 سبتمبر 2009**" ، الكويت .
- ---------- (2011) "**القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتي 31 مارس 2011**" ، الكويت .
- ----------.(2012). "**مسيرة الصندوق في نصف قرن**" مجلة الصندوق الكويتي للتنمية ، العدد 63، الكويت .
- ---------- (2009) ، **إطلالة على مسيرة الصندوق** ، الكويت .
- عبدالفتاح، سيف الدين ، واخرون .(2001). "**المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي وإسلامي**" المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان
- عبيد ، نايف .(1989). "**مقابلة مع عبدالله بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليج العربية**" الرياض .
- العقاد ، صلاح .(1983). "**التيارات السياسية في الخليج العربي**" ، مطبعة الانجلو المصرية ، القاهرة .
- العلوي ، حسن (1993) "**دولة الاستعارة القومية من فيصل الاول الى صدام حسين**" دار الزوراء ، لندن .
- عليان ، حمزة (2000) "**العلاقات الكويتية – اللبنانية (1962 – 2000) التشابة والقدر المشترك**" مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .
- --------(2011) "**الكويت ولبنان بين جغرافيتين ثمن الموقع والتميز**" مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .
- فريق بحث الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2007). "**القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية حتى 31 مارس 2007**" ، مكتبة الصندوق الكويتي – الكويت .
- الفقير ، حسين طه .(1995). "**الاقتصاد الكويتي والأموال العربية قبل الغزو العراقي وتحديات ما بعد التحرير ، رؤية تخطيطية**" مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .
- الفيل ، محمد رشيد .(1985) ."**الجغرافية التاريخية للكويت** "، ط2 ، ذات السلاسل ، الكويت .

- القناعي ، نجاة عبدالقادر .(1983) . "**حظر تجارة السلاح في الكويت والخليج العربي، 1900-1906**" البيان .
- القناعي ، يوسف بن عيسي .(1968). "**صفحات من تاريخ الكويت**" ، ط4 ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت .
- الكاظم ، صالح جواد.(2001). "**حدود العلاقة بين السيادة القطرية والمساعدات الخارجية**" المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان.
- ماكينون ، مايكل (1997) "**التعاون من أجل التنمية الصندوق الكويتي في العالم النامي**" لندن .
- مركز البحوث والدراسات الكويتية (2004). "**صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح – مسيرة وطن**" ؛ المنصورية –الكويت.
- ---------- .(1995). "**الكويت والتنمية الاجتماعية قيادة وتخطيط ومشاركة شعبية وتوجه إنساني**" مركز البحوث والدراسات الكويتية ، وزارة التخطيط ، الكويت .
- ----------، (2001) "**الكويت والتنمية الاجتماعية**" ، وزارة التخطيط ، الكويت .
- مركز الوطن للمعلومات والدراسات .(1996). "**السياسة الخارجية**" ، رقم التصنيف 5-6 ، بتاريخ 1996/2/27 ، جريدة الوطن ، الكويت .
- المطيري ، نايف ، و الديحاني ، ماجد ، و دشتي ، ابراهيم (2003) "**العلاقات الكويتية العراقية الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية** " موقع مجلس الامة الكويتي ، الكويت .
- مكاوي، محمد الحسن .(2001). "**دور المساعدات الخارجية في إطار فلسفة وسياسات برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي: مع اشارة الى خاصة للحالة السودانية**" المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان.
- النقيب ، خلدون .(1987). "**المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- ولينكسون ، جون (1993م – 1414هـ) .**حدود الجزيرة العربية-قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء.** ترجمة مجدي عبد الكريم. مكتبة مدبولي.

ثانياً: الدوريات

- الاشعل ، عبدالله .(1984). "**العلاقات الدولية في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 37 ، جامعة الكويت ، الكويت .
- البرجس ، برجس حمود (1986)، **مسيرة 25 عاما من عمر النهضة الكويتية الحديثة** ، كونا للأنباء، فبراير 1986 .
- بنك الكويت المركزي (1982) "التقرير الاقتصادي 1982" الكويت .
- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (1997)، صادر عن الصندوق العربي وآخرين .
- الجريدة ، (2012) "**الغزو الصدامي ... جرح لم يندمل عنوانه الغدر**" العدد 1688 – الخميس 2 اغسطس 2012 ، الكويت .
- جريدة الرأي العام ، (1961 ، 62 ، 63)
- جريدة القبس ، عدد 1973/10/7
- حديث الامير سلطان في الجزيرة السعودية يوم 1981/11/4 العدد 3349.
- حماد ، نمر (2011) "**اشادة فلسطينية بدعم الكويت "الحاسم والاصيل" للقضية الفلسطينية امام الضغوط الغربية** ، العدد لار 034940126 ، بتاريخ 2011/9/29.
- الحمد ، عبداللطيف .(1999). "**حديث مع مجلة العلوم الاجتماعية**" الكويت .
- الخالدي ، هادي خشان (2011) "**العلاقات الكويتية الاردنية والسفير حمد الدعيج**" صحيفة عالم اليوم ، الكويت http://www.alamalyawm.com/ArticleDetail.aspx?artid=176425
- الخجا ، محمد وفيق (1984) "**دراسة المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية**" جريدة الاقتصاد والاعمال ، العدد 163 ، الكويت .
- خربوش ، محمد صفي الدين .(2001). "**التحول نحو الديمقراطية في النظم السياسية العربية**" جامعة آل البيت ، مجلة المنارة ، المجلد الخامس ، العدد الثلاث .
- الدويهيس ، أحمد حمود .(1998م). "**سياسة الكويت الخارجية العوامل والاهداف والوسائل**" ، العدد 74 ، بتاريخ 1998/12/16م ، مركز القبس للمعلومات والدراسات ، الكويت .
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1984)، **وكالة الانباء الكويتية** ، ملف الأبحاث ، الكويت.
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1997) **التقرير السنوي الخامس والثلاثون للصندوق** ، الكويت .

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2006) ، **التقرير السنوي لعام 2005-2006** ، الكويت .
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وبالتعاون مع الوكالة التونسية للتعاون الفني بوزارة التنمية والتعاون الدولي فندق رامادا تونس (2010). **مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية في الوطن العربي (إدارة التعاون العربي)** برعاية – الجمهورية التونسية 22 – 20ابريل.
- عثمان ، تيسير محي الدين ، (2010) "**جامعة الكويت بالسودان**" ، جريدة سودانيل صحيفة الكترونية ، 23 يونيو 2010 .
- عدنان، رزان (2010) **تقرير مؤسسة فرايد الأوروبية عن قيادة دول التعاون للاقتصاد العربي ، تشديد الأنظمة المالية في دول الخليج آت لا محالة** (جريدة القبس :الخميس 13 مايو 2010 ,29 جمادى الأولى 1431 , العدد 13274)
- العنزي ، عبدالله .(1996). "**أمن الخليج العربي .... دراسة في الاسباب والمعطيات**" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 83 ، جامعة الكويت ، الكويت .
- فريمش ، سميرة (2007)."**السفير السوداني : ديوانيات الكويت**" جريدة النهار ، العدد 13 بتاريخ 2007/9/14 .
- كونا (2000) ، **وزير الخارجية السوداني يشيد بالعلاقات المتينة بين الكويت والسودان** ، العدد لار 271114 ، بتاريخ 2000/6/27 .
- كونا (2002) ، **البشير... العلاقات الكويتية والسودانية تجاوزت سحابة الصيف** ، العدد 110936 ، بتاريخ 2002/2/11 .
- كونا (2006) ، **الصندوق الكويتي يوقع اتفاقية قرض مع تونس بقيمة ستة ملايين دينار** ، العدد لار 024740159 ، بتاريخ 2006/11/27 .
- كونا (2006) ، **وزير الخارجية الكويتي يؤكد متانة العلاقات الكويتية والسودانية** ، العدد لار 025940154 / كوناطاز92 ، بتاريخ 2006/3/25 .
- كونا (2007) ، **وزير الكهرباء المصري يشيد بدعم الصندوق الكويتي للتنمية لمحطات الكهرباء في بلاده** ، العدد لار 014640032/ كونازنغ02 ، بتاريخ 2007/10/31 .
- كونا (2010) ، **البدر يبحث مع وزير التنمية التونسي اليه التمويل للمشروعات المستقبلية** ، العدد لار 031640153 ، بتاريخ 2010/12/20 .

- كونا (2010) ، **النرويج تشيد بمساعدات دولة الكويت للفلسطينيين** ، العدد لار 026240111 ، بتاريخ 2010/01/13 .
- كونا (2011) ، **السفير الحمد يؤكد ان الكويت تحترم ارادة وسيادة الشعب المصري،** العدد لار 033440128/ كوناترص 41 ، بتاريخ 2011/6/21 .
- كونا (2011) ، **توقيع عقدين لاستكمال مشروع محطة توليد كهرباء العين السخنة ،** العدد لار 018340076/ كوناعنث 80 ، بتاريخ 2011/9/26 .
- كونا (2011) ، **مسؤوب يمني يشيد بالدعم الكويتي للتنمية في اليمن** ، العدد لار 022040137 ، بتاريخ 2011/1/5 .
- كونا (2011) ، **نائب الرئيس اليمني يثمن الدعم الكويتي للمشاريع التنموية في بلاده** ، العدد لار 020640091 ، بتاريخ 2011/2/2 .
- كونا (2012) ، **الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية يوقع بالأحرف الاولي على قرض بـــ17 مليون دينار لمصر،** العدد لار 029640005/ كونادن56 ، بتاريخ 2012/5/16
- كونا (2012) ، **الصندوق الكويتي للتنمية يقدم ستة ملايين دولار منحة لليمن من موارد صندوق الحياة الكريمة** ، العدد لار 035040120 ، بتاريخ 2012/04/18 .
- كونا (2012) ، **الصندوق الكويتي يفتتح مشروعا للري في منطقة بشري شمال لبنان** ، العدد لار 030240046 ، بتاريخ 2012/7/13 .
- كونا (2012) ، **الصندوق الكويتي يوقع اتفاقية قرض لكهرباء ولايات شرق السودان بقيمة 25 مليون دينار** ، العدد لار 041540114 ، بتاريخ 2012/6/13.
- كونا (2012) ، **توقيع عقود مشروعات المنحة الكويتية لشرق السودان** ، العدد لار 040240064 ، بتاريخ 2012/03/5 .
- كونا (2012) ، **موديز المنحة الكويتية للاردن توفر دفعة قوية للاقتصاد الاردني ،** العدد لار 032240023 ، بتاريخ 2012/7/18 .
- كونا ، (2004) "**المظفر ... دولة الكويت تقدم 40 مليون دولار منحة لوزارة التربية العراقية**" العدد لار 020740070 / كوناقرظ 97 ، الكويت.
- كونا ، (2004) "**وكالة فوكس البلغارية تشيد بالدور الكويتي في العراق**" العدد لار 032840019/ كوناشذض 48 ، الكويت .

- كونا ، (2006) "**موسي يشيد بمساعدات الدول العربية لاعادة بناء ما دمرته الاعتداءات في العراق**" العدد لار 015740079 / كوناصتن 86 ، الكويت
- **الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية'** ،العددين 30 ، 31 ، (ديسمبر 2002 ، مارس 2003م)
- مجلة المصور ، (1973) **حديث لسفير الكويت في مصر المرحوم حمد الرجيب** في 21 ديسمبر 1973 .
- المحارب، عبدالله حمد (2009). **الكويت ومصر** "**دراسة توثيقية في العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية** " ، الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية .
- محافظة ، على .(2001). "**العلاقات الأردنية الكويتية**" المؤتمر السنوي للسياسة الخارجية الأردنية : المملكة الأردنية الهاشمية ودول مجلس التعاون الخليجي ، أربد ــ عمان ، 3ــ4 أبريل 2001 ، المعهد الدبلوماسي.
- محمد على ، حمدي بشير (2009) **الأبعاد السياسية للمساعدات الدولية : دراسة حالة للمساعدات الأميريكية منذ 1990** (رسالة دكتوراة) جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
- المرزوق ، طلال زيد عبدالله .(2003). "**المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق** " دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .
- مصطفي ، السيدة ابراهيم .(1998) ، "**السياسة النقدية لدولة الكويت وفاعليتها**" ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 89 ، جامعة الكويت ، الكويت .
- الهيتي ، نوزاد عبدالرحمن .(2006). "**المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : نظرة تحليلية**" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 138 ، ابو ظبي .
- الكيالي ، عبدالوهاب (2012) ، **موسوعة الدبلوماسية** – الجزء الثاني اعداد مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- عبدالعال ، أنور محمد (1999) . **الآثار الاقتصادية الكلية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصري ودورها في الاصلاح الاقتصادي (1975-1996)** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
- الكعبي ، طلال دهراب (2010) **البنك الدولي تأثيره التنموي والعلاقة مع الكويت** ، الكويت ، مركز البحوث والدراسات ، مركز الأمة الكويتي .

ثالثاً: الانترنت

- ناصر ، محمد (2010) ، "**الكويت من أكثر الدول المانحة للمساعدات للشعب الفلسطيني على مدي الـــــــ 60 عاماً**" ، جريدة الأبناء الكويتية ، الجمعة 4 يونيو 2010 . http://www.alanba.com.kw/absolutenmnew/templates/local2010.aspx?articleid=117212&zoneid=14&m=0

- http://www.kuwait-fund.org/index.php?option=kfaedLoansTableDetails&country_code=54
- http://www.kuwait-fund.org موقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المراجع الاجنبية

- Al-Khalil, Samir (1989) **Republic of Fear** (New York: Pantheon Books)

- Bondevik, Per N. 2008. "**Microfinance: A Selective Introduction with Special Focus on HIV/AIDS**", Norwegian Church Aid, Occasional Papers Number 5/03. http://english.nca.no/article/view/1683 (25/3/08)

- Chisholm, Hrchilbad H. T.(1975) **the first Kuwait Oil Concession Agreement: A Record of the Negotiations 1911-1934**, London, frank cass.

- Craven Mathew,(1996) **The International Covenant on Economic**, Social and Cultural Rights, Oxfird.

- G.Almond & J.Powell. (1966) **Comparative Politis A Developmental Approach** (Boston: Little Broen).

- Hurewitz, Jacob, (1975) **the middle East and North Africa in world politics A Documentary Record**, Vol.1, New Haven, London , Yale University Press.

- hurewitz, Jacob,(1979), **the Middle East and North Africa in World politics : A Documentary Record Vol.2, British French supremacy, 1914-1945**, New Haven and London: Yale University Press.

- Khouja, M.W, and Sadler, p.G.(1979), **the Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance**, London: Macmillan.

- Marc Williams,(1994) **International Econimic Organizations and the Third World**; Harvester Wheatshef, London.

- Moubarak, Walid, (1989), **The Kuwait Fund in the Context of Arab and third world politics**, the middle East journal, Vol. 41, No. 4.

- Sherbiny, Naim, (1986). **Arab financial Institutions and Developinig countries**, Washington, the world bank staff working papers, no. 794.

- Yodfat. A and Abir, (1977). **The Soviet Union and Persian Gulf ,** Frank cass and co.

- zahlan, rosemarie said, (1989) **The Making of the modern Gulf states: Kuwait, Bahrain, Qatar, the united arab emirates and oman**, London, Unwin Hyman .